٢٠٠٩

مؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية: مادة تدريبية للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم

الوحدة ١١ – الأدوات المالية الأساسية

المجمع العربي للمحاسبين القانونيين
The Arab Society of Certified Accountants (ASCA)

IFRS™

مؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية: مادة *تدريبية للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم*

بما فيها النص الكامل للقسم ١١ *"الأدوات المالية الأساسية"* من *المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم* الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية في ٩ يوليو ٢٠٠٩،

مع توضيحات مفصلة وأسئلة تقييم ذاتي ودراسات حالة.

مؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية

شارع ٣٠ كانون

لندنEC4M 6XH

المملكة المتحدة.

هاتف: ٦٤١٠ ٧٢٤٦ ٢٠(٠) ٤٤+

فاكس: ٦٤١١ ٧٢٤٦ ٢٠(٠) ٤٤+

البريد الالكتروني info@ifrs.org

هاتف الإصدارات: ٢٧٣٠ ٧٣٣٢ ٢٠(٠) ٤٤+

فاكس الإصدارات: ٢٧٤٩ ٧٣٣٢ ٢٠(٠) ٤٤+

البريد الإلكتروني publications@ifrs.org

الموقع الالكتروني www.ifrs.org

المجمع العربي للمحاسبين القانونيين (ASCA)

ص.ب: ٩٢٢١٠٤، عمان ١١١٩٢

هاتف: ٥١٠٠٩٠٠-٦-٩٦٢+

فاكس: ٥١٠٠٩٠١-٦-٩٦٢+

عمان-المملكة الأردنية الهاشمية

بريد إلكتروني: asca.jordan@tagi.com

موقع: www.ascasociety.org

This training material has been prepared by IFRS Foundation education staff. It has not been approved by the International Accounting Standards Board (IASB). The training material is designed to assist those training others to implement and consistently apply the IFRS for SMEs. For more information about the IFRS education initiative visit
http://www.ifrs.org/Use+around+the+world/Education/Education.htm .

IFRS Foundation®
30 Cannon Street | London EC4M 6XH | United Kingdom
Telephone: +44 (0)20 7246 6410 | Fax: +44 (0)20 7246 6411
Email: info@ifrs.org Web: ww.ifrs.org

Copyright © 2010 IFRS Foundation®

Right of use
Although the IFRS Foundation encourages you to use this training material, as a whole or in part, for educational purposes, you must do so in accordance with the copyright terms below.

Please note that the use of this module of training material is not subject to the payment of a fee.
Copyright notice
All rights, including copyright, in the content of this module of training material are owned or controlled by the IFRS Foundation.

Unless you are reproducing the training module in whole or in part to be used in a stand-alone document, you must not use or reproduce, or allow anyone else to use or reproduce, any trademarks that appear on or in the training material. For the avoidance of any doubt, you must not use or reproduce any trade mark that appears on or in the training material if you are using all or part of the training materials to incorporate into your own documentation. These trademarks include, but are not limited to, the IFRS Foundation and IASB names and logos.
When you copy any extract, in whole or in part, from a module of the IFRS Foundation training material, you must ensure that your documentation includes a copyright acknowledgement that the IFRS Foundation is the source of your training material. You must ensure that any extract you are copying from the IFRS Foundation training material is reproduced accurately and is not used in a misleading context. Any other proposed use of the IFRS Foundation training materials will require a license in writing.

Please address publication and copyright matters to:
IFRS Foundation Publications Department
30 Cannon Street London EC4M 6XH United Kingdom
Telephone: +44 (0)20 7332 2730 Fax: +44 (0)20 7332 2749
Email: publications@ifrs.org Web: www.ifrs.org

The IFRS Foundation, the authors and the publishers do not accept responsibility for loss caused to any person who acts or refrains from acting in reliance on the material in this publication, whether such loss is caused by negligence or otherwise.

The Arabic translation of the Training Material for the IFRS® for SMEs contained in this publication has not been approved by a review committee appointed by the IFRS Foundation. The Arabic translation is copyright of the IFRS Foundation.

IFRS™

The IFRS Foundation logo, the IASB logo, the IFRS for SMEs logo, the 'Hexagon Device', 'IFRS Foundation', 'eIFRS', 'IAS', 'IASB', 'IASC Foundation', 'IASCF', 'IFRS for SMEs', 'IASs', 'IFRS', 'IFRSs', 'International Accounting Standards' and 'International Financial Reporting Standards' are Trade Marks of the IFRS Foundation.

مؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية: مادة تدريبية *للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم*

بما فيها النص الكامل للقسم ١١ *"الأدوات المالية الأساسية"* من *المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم* الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية في ٩ يوليو ٢٠٠٩، مع توضيحات مفصلة وأسئلة تقييم ذاتي ودراسات حالة.

مؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية
شارع ٣٠ كانون
لندنEC4M 6XH
المملكة المتحدة.
هاتف: ٦٤١٠ ٧٢٤٦ ٢٠(٠) ٤٤+
فاكس: ٦٤١١ ٧٢٤٦ ٢٠(٠) ٤٤+
البريد الكتروني info@ifrs.org

هاتف الإصدارات: ٢٧٣٠ ٧٣٣٢ ٢٠(٠) ٤٤+
فاكس الإصدارات: ٢٧٤٩ ٧٣٣٢ ٢٠(٠) ٤٤+
البريد الإلكتروني publications@ifrs.org
الموقع الالكتروني www.ifrs.org

تم إعداد المادة التدريبية من قبل موظفي التعليم في مؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية. ولم يوافق عليها مجلس معايير المحاسبة المالية. وتم تصميم المادة التدريبية لمساعدة من يدربون غيرهم على تنفيذ وتطبيق *المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم* بشكل متناسق. وللمزيد من المعلومات حول مبادرة التعليم بشأن المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، يرجى زيارة الموقع الالكتروني http://www.ifrs.org/Use+around+the+world/Education/Education.htm.

مؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية
شارع ٣٠ كانون، لندن EC4M 6XH ، المملكة المتحدة.
هاتف: ٦٤١٠ ٧٢٤٦ ٢٠(٠) ٤٤+، فاكس: ٦٤١١ ٧٢٤٦ ٢٠(٠) ٤٤+
بريد الكتروني info@ifrs.org ، الموقع الالكتروني www.ifrs.org

حق الانتفاع

بالرغم من أن مؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية تشجع استخدام هذه المادة التدريبية، بكاملها أو استخدام أجزاء، للغايات التعليمية، فيجب القيام بذلك وفقا لشروط حقوق التأليف الواردة أدناه .
نرجو أن تلاحظ أن استخدام هذه الوحدة من مادة التدريب لا يخضع لدفع أي رسوم.

حقوق التأليف

جميع الحقوق، بما فيها حقوق التأليف، الواردة في محتوى هذه الوحدة من المادة التدريبية مملوكة لمؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية .

ما لم تتم إعادة إنتاج الوحدة التدريبية بشكل جزئي أو كامل ليتم استخدامها في وثيقة مستقلة، فلا يجوز استخدام أو إعادة إنتاج أية علامات تجارية تظهر على المادة التدريبية أو فيها. ولتجنب أية شكوك، يجب عدم استخدام أو إعادة إنتاج أية علامات تجارية تظهر على المادة التدريبية أو فيها في حال استخدام كامل المادة التدريبية أو جزء منها لإدراجها في وثيقة أخرى. وتشمل هذه العلامات التجارية، على سبيل المثال لا الحصر، أسماء وشعارات مؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية ومجلس معايير المحاسبة الدولية .

وعند نسخ أي مستخلص، بشكل كامل أو جزئي، من وحدة من مواد تدريب مؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، فينبغي ضمان شمول المستندات لإقرار حقوق تأليف بأن مؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية هو مصدر المادة التدريبية. وينبغي ضمان إعادة أي مستخلص يتم نسخه من مواد تدريب مؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية بشكل دقيق ولا يستخدم في سياق مضلل . وينبغي الحصول على ترخيص خطي لأي استخدام أخر مقترح للمواد التدريبية لمؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.

يرجى إرسال المسائل المتعلقة بالإصدارات وحقوق التأليف على العنوان التالي :
دائرة إصدارات مؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية
شارع ٣٠ كانون، لندنEC4M 6XH ، المملكة المتحدة
هاتف: ٢٧٣٠ ٧٣٣٢ ٢٠(٠) ٤٤+ فاكس: ٢٧٤٩ ٧٣٣٢ ٢٠(٠) ٤٤+
البريد الإلكتروني publications@ifrs.org
الموقع الإلكترونيwww.ifrs.org

لا تتحمل كل من مؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية و المؤلف و الناشر مسؤولية أي خسارة تلحق بأي شخص يقوم أو يمتنع عن القيام بالاعتماد على المادة الواردة في هذا الإصدار سواء أكانت هذه الخسارة ناتجة عن إهمال أو غير ذلك.

لم توافق لجنة المراجعة التي عينتها مؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية على الترجمة العربية لمادة التدريب لمؤسسة المعايير الدولية للشركات الصغيرة و متوسطة الحجم الواردة في هذا الإصدار.

IFRS™

: “IASC Foundation”, “eIFRS”, “IAS”, “IASB”, “IASC Foundation”, “IASCF”, IFRS for SMEs’, “IASs”, “IFRIC”, هي “IFRS”, “IFRSs”, “International Accounting Standards”, “International Financial Reporting Standards, علامات تجارية تخص مؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية .

المقدمة
أهداف التعلم
المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم
مقدمة إلى المتطلبات
المتطلبات والأمثلة
نطاق الأقسام ١١ و١٢
اختيار السياسة المحاسبية
مقدمة إلى القسم ١١
نطاق القسم ١١
الأدوات المالية الأساسية
الاعتراف الأولي بالأصول والالتزامات
القياس الأولي
القياس اللاحق
إلغاء الاعتراف بالأصل المالي
إلغاء الاعتراف بالالتزام المالي
الافصاحات
التقديرات الهامة والأحكام الأخرى
القياس الأولي
القياس اللاحق
إلغاء الاعتراف
مقارنة مع المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الكاملة
اختبار المعرفة
تطبيق المعرفة
دراسة الحالة ١
إجابة على دراسة الحالة ١
دراسة الحالة ٢
إجابة على دراسة الحالة ٢

تم إعداد المادة التدريبية من قبل موظفي التعليم في مؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية. ولم يوافق عليها مجلس معايير المحاسبة المالية. وتم تحديد المتطلبات التي تنطبق على المنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم في *المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم* الصادر من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولي في يوليو ٢٠٠٩ .

المقدمة

تختار المنشأة محاسبة الأدوات المالية إما بتطبيق متطلبات كلا القسمين ١١ "الأدوات المالية الأساسية" والقسم ١٢ "إصدارات الأدوات المالية الأخرى" بالكامل أو بتطبيق متطلبات الاعتراف والقياس في معيار المحاسبة الدولي ٣٩ "الأدوات المالية: الاعتراف والقياس" (من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الكاملة) ومتطلبات الإفصاح في القسمين ١١ و١٢. وتغطي هذه المادة التدريبية فقط الخيار الأول (أي أنها لا تغطي خيار تطبيق معيار المحاسبة الدولي ٣٩). وأي كان الخيار الذي تطبيقه المنشأة، فعليها أيضا تطبيق القسم ٢٢ "حقوق الملكية والالتزامات".

تركز هذه الوحدة على محاسبة الأدوات المالية الأساسية وإعداد التقارير بها وفقا للقسم ١١ من *المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم* . وينطبق القسم ١٢ على كافة إصدارات الأدوات المالية الأخرى وبالتالي يغطي الأدوات المالية الأكثر والمعاملات تعقيدا ذات العلاقة بما فيها محاسبة التحوط.

وتعرف الوحدة ١١ المتعلم على محاسبة الأدوات المالية الأساسية وإعداد التقارير بها وترشده خلال النص الرسمي للقسم ١١ وتطور فهمه للمتطلبات من خلال استخدام الأمثلة وتشير إلى التقديرات الهامة المطلوبة في محاسبة الأدوات المالية الأساسية. علاوة على ذلك، تشمل الوحدة أسئلة مصممة لاختبار معرفة المتعلم بالمتطلبات ودراسة الحالة ولتطوير قدرته على محاسبة الأدوات المالية الأساسية وفقا للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم .

أهداف التعلم

عند الانتهاء بنجاح من هذه الوحدة، ينبغي معرفة متطلبات إعداد التقارير المالية للأدوات المالية الأساسية وفقا للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم. علاوة على ذلك، وخلال السير في دراسات الحالة التي تحاكي جوانب التطبيق العملي لتلك المعرفة، ينبغي تحسين الكفاءة لمحاسبة الأدوات المالية الأساسية وفقا للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم. ينبغي على وجه التحديد، ضمن سياق القسم ١١ من *المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم*، التمتع بالقدرة على:

- تعريف الأداة المالية والأصل المالي والالتزام المالي وأداة حقوق الملكية.
- تحديد الأصول المالية والالتزامات المالية التي تقع ضمن نطاق القسم ١١.
- توضيح توقيت الاعتراف بالأداة المالية وإظهار كيفية محاسبة الأدوات المالية عند الاعتراف الأولي.
- قياس الأداة المالية ضمن نطاق القسم ١١ عند الاعتراف الأولي وفيما بعد.
- تحديد التكلفة المطفأة للأداة المالية باستخدام طريقة الفائدة الفاعلة.
- تحديد توقيت الاعتراف بخسارة انخفاض القيمة (أو عكس خسارة انخفاض القيمة) للأدوات المالية المحتفظ بها بالتكلفة أو التكلفة المطفأة وإظهار كيفية قياس خسارة انخفاض القيمة (أو عكس خسارة انخفاض القيمة).
- تحديد الطرق الملائمة لتحديد القيمة العادلة للاستثمارات في الأسهم العادية أو الممتازة.
- توحيد توقيت إلغاء الاعتراف بالأصول والالتزامات المالية وإظهار كيفية محاسبة إلغاء الاعتراف.
- إعداد المعلومات الملائمة حول الأدوات المالية التي تلبي متطلبات الإفصاح في القسم ١١.

- إظهار فهم للأحكام الهامة المطلوبة في محاسبة الأدوات المالية الأساسية.

المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم

تهدف *المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم* إلى تطبيقها على البيانات المالية للأغراض العامة للمنشآت غير الخاضعة للمساءلة العامة (انظر القسم ١ "المنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم").

وتشمل *المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم* متطلبات إلزامية ومواد أخرى (غير إلزامية) تم نشرها معها:

وتشمل المواد غير الإلزامية:

- تمهيدا يوفر مقدمة عامة إلى *المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم* ويوضح غايتها وتنظيمها وصلاحيتها.
- إرشادات التنفيذ التي تشمل بيانات مالية توضيحية وقائمة تحقق للإفصاح.
- أساس الاستنتاجات الذي يلخص الاعتبارات الرئيسية لمجلس معايير المحاسبة الدولية في الوصول إلى استنتاجاته في *المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم*.
- الآراء المعارضة لعضو مجلس معايير المحاسبة الدولية الذي لم يوافق على نشر *المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم*.

تعتبر قائمة المصطلحات في *المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم* جزء من المتطلبات الإلزامية.

يوجد ملحقات في القسم ٢١ "المخصصات والبنود المحتملة" والقسم ٢٢ "الالتزامات وحقوق الملكية" والقسم ٢٣ "الإيراد" من *المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم*. وتعتبر هذه الملحقات إرشادات غير إلزامية .

مقدمة إلى المتطلبات

تهدف البيانات المالية للأغراض العامة للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم إلى توفير معلومات حول المركز المالي والأداء والتدفقات النقدية في المركز المالي للمنشأة تعتبر مفيدة لمجموعة كبيرة من المستخدمين ممن ليسوا في وضع يسمح لهم بطلب تقارير مصممة حسب احتياجاتهم المعلوماتية المحددة في اتخاذ القرارات الاقتصادية.

ويحدد القسم ١١ "الأدوات المالية الأساسية" والقسم ١٢ "إصدارات الأدوات المالية الأخرى" متطلبات إعداد التقارير المالية للأدوات المالية. وتعتبر الأداة المالية عقدا ينشأ أصلا ماليا لمنشأة ما والتزاما ماليا أو أداة حقوق ملكية لمنشاة أخرى

وتضم *المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم* خيارين لمحاسبة الأدوات المالية:

- تطبيق متطلبات كلا القسمين ١١ و١٢ بالكامل؛ أو
- تطبيق متطلبات الاعتراف والقياس في معيار المحاسبة الدولي ٣٩ "الأدوات المالية: الاعتراف والقياس" (من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الكاملة) ومتطلبات الإفصاح في القسمين ١١ و١٢. وأي كان الخيار الذي تطبيقه المنشأة، فعليها أيضا تطبيق القسم ٢٢ "حقوق الملكية والالتزامات"، التي تحدد مبادئ تصنيف الأدوات المالية إما كالتزامات أو حقوق ملكية وتطرق إلى

محاسبة أدوات حقوق الملكية الصادرة للأفراد أو الأطراف الأخرى الذين يعملون بصفتهم مستثمرين في أدوات حقوق الملكية (أي بصفتهم مالكين).

النطاق

تغطي هذه الوحدة متطلبات القسم ١١. وينطبق القسم ١١ على الأدوات المالية الأساسية وهو مهم لكل المنشآت التي تؤكد الالتزام بـ*المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم*. وينطبق القسم ١٢ على الأدوات والمعاملات المالية الأخرى الأكثر تعقيدا.

ولغايات القسم ١١، تتألف الأدوات المالية الأساسية من:

- النقد؛ و
- أدوات الدين (مثل الحسابات أو السندات أو القروض مستحقة الدفع أو السداد) التي تلبي معايير معينة (وتحديدا تكون عوائد المالي إما ثابتة أو متغيرة على أساس سعر فائدة واحد مرجعي مسعر أو ملحوظ)؛ و
- التعهدات باستلام القرض الذي لا يمكن تسويته بالكامل نقدا والقرض المتوقع تلبيته لنفس الشروط مثل أدوات الدين الأخرى في هذا القسم؛ و
- الاستثمارات في الأسهم الممتازة غير القابلة للتحويل والأسهم العادية أو الأسهم الممتازة غير المطروحة للتداول.

وعلى مستوى عالي، يشمل تحديد ما إذا كان الأصل أو الالتزام الناشئ من عقد أداة مالية أساسية تحاسب وفقا للقسم ١١ عددا من الخطوات:

١. يجب أن ينشأ عن العقد اصل مالي لمنشاة ما والتزام مالي أو أداة حقوق ملكية لمنشاة أخرى (انظر الفقرة ١١.٣)
٢. يجب أن تختار المنشأة محاسبة الأدوات المالية وفقا للقسمين ١١ و١٢ (انظر الفقرة ١١.٢)
٣. يجب أن لا تستثنى الأداة المالية تحديدا من نطاق القسم ١١ (انظر الفقرة ١.٧)
٤. يجب أن تكون الأداة النقدية (أ) نقدا أو (ب) استثمارا في أسهم ممتازة غير قابلة للتحويل وأسهم عادية أو أسهم ممتازة غير مطروحة للتداول أو (ج) أداة دين تلبي متطلبات الفقرة ١١.٩ أو (د) تعهدا باستلام قرض لا يمكن تسويته بالكامل نقدا، وعند تنفيذ التعهد، ومن المتوقع تلبيته لنفس الشروط في الفقرة ١١.٩ (انظر الفقرة ١١.٨).

الاعتراف

يقتضي القسم ١١ الاعتراف بالأصل أو الالتزام المالي فقط عندما تصبح المنشأة طرفا في الأحكام التعاقدية للأداة.

القياس

عند الاعتراف بها أولا، يتم قياس الأدوات المالية بسعر معاملاتها، إلا إذا كان الترتيب يتألف فعليا من معاملة تمويل. وإذا كان الترتيب يتألف من معاملة تمويل، يتم قياس البند مبدئيا بالقيمة الحالية للمقبوضات المستقبلية المخصومة بسعر الفائدة السوقية لأداة دين مماثلة.

بعد الاعتراف الأولي، يتم تطبيق نموذج التكلفة المطفأة (أو في بعض الحالات نموذج التكلفة) لقياس كافة الأدوات المالية الأساسية، باستثناء الاستثمارات في الأسهم الممتازة غير القابلة للتحويل وغير المطروحة للتداول والأسهم العادية غير المطروحة للتداول المتداولة بشكل عام أو التي يمكن خلافا لذلك قياس قيمتها العادلة بشكل موثوق. وبالنسبة لهذه الاستثمارات، يقتضي هذا القسم القياس بعد الاعتراف الأولي بالقيمة العادلة مع الاعتراف بالتغييرات في القيمة العادلة في الربح أو الخسارة.

ويقتضي هذا القسم القيام بتقييم في نهاية فترة إعداد التقارير لإمكانية وجود دليل موضوعية على انخفاض قيمة أي اصل مالي تم قياسه بالتكلفة أو التكلفة المطفأة.

وإذا كان هناك دليل موضوعي على انخفاض القيمة، يتم الاعتراف بخسارة الانخفاض القيمة في الربح أو الخسارة مباشرة. وإذا انخفضت خسارة انخفاض القيمة، في فترة لاحقة، وكان من الممكن ربط الانخفاض بشكل موضوعي إلى حدث حصل بعد الاعتراف بانخفاض القيمة، فإن خسارة انخفاض القيمة المعترف بها سابقا يتم عكسها. لكن، يجب أن لا يؤدي العكس إلى اصل مالي له قيمة مسجلة منقحة تتجاوز ما كانت ستكون عليه القيمة المسجلة لو لم يتم الاعتراف بانخفاض القيمة سابقا.

المتطلبات والأمثلة

تم تحديد متطلبات القسم ١١ "الأدوات المالية الأساسية" من *المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم* فيما يلي وتظليلها باللون الرمادي. وتعتبر قائمة المصطلحات في *المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم* جزء من المتطلبات. وتكون في المرة الأولى التي تظهر فيها في القسم ١١ **بخط غامق**. ولم يتم تظليل الملاحظات والأمثلة التي تم إدراجها من قبل موظفي التعليم في مؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية. وتم عرض الملاحظات الأخرى لموظفي التعليم في مؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية بين أقواس **بخط غامق ومائل**. ولا تشكل الإضافات التي قام بها الموظفون جزء من *المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم* ولم تتم الموافقة عليها من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية.

نطاق الأقسام ١١ و١٢

١١.١ يتعامل القسم ١١ "الأدوات المالية الأساسية" والقسم ١٢ "إصدارات الأدوات المالية الأخرى" معا مع الاعتراف وإلغاء الاعتراف وقياس والإفصاح عن **الأدوات المالية (الأصول المالية والالتزامات المالية)**. وينطبق القسم ١١ على الأدوات المالية الأساسية وهو مهم لكل المنشآت. وينطبق القسم ١٢ على الأدوات المالية والمعاملات الأخرى الأكثر تعقيدا. وإذا أبرمت المنشأة معاملات أدوات مالية أساسية فقط، عندئذ لا ينطبق القسم ١٢. لكن، حتى المنشآت ذات الأدوات المالية الأساسية تدرس نطاق القسم ١٢ لضمان أنها معفاة.

الملاحظات

يعتقد البعض خطأ أن الأدوات المالية تظهر فقط في البيانات المالية للبنوك ومنشآت التأمين، واللذان يعتبر كلاهما خارج نطاق *المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم* (انظر الفقرات ١٢ و١٣). لكن، نظريا فإن كافة المنشآت تملك أدوات مالية حيث أن كافة المنشآت نظريا تملك بنودا مثل النقد والذمم التجارية المدينة والذمم التجارية الدائنة والحسابات المكشوفة والقروض البنكية في بيان مركزها المالية. ادرس على سبيل المثال منشاة تشتري من مورد بالدين (مما ينشأ التزاما ماليا (ذمم تجارية دائنة)) وتبيع سلعا إلى عملائها بالدين (مما ينشأ أصلا ماليا (ذمم تجارية مدينة)). ادرس أيضا منشاة تقترض الأموال من البنك (مما ينشأ أصلا ماليا (النقد المقبوض) والتزاما ماليا (تعهدا بسداد القرض). ويتم عادة محاسبة هذه الأصول والالتزامات المالية وفقا للقسم ١١.

ويعتقد البعض خطأ أن متطلبات محاسبة الأدوات المالية لا تنطبق عليهم طالما أنهم لا يبرمون معاملات أدوات مالية معقدة مثل معاملات التحوط ومعاملات المضاربة التي تتضمن بنودا مثل العقود المستقبلية والخيارات. غير أن تعريف الأداة المالية واسعا جدا ويشمل مجموعة كاملة من الأدوات من الذمم المدينة والذمم الدائنة البسيطة والاستثمارات في الديون أو أدوات حقوق الملكية إلى معاملات المشتقات المعقدة.

ينظر إلى محاسبة الأدوات المالية في بعض الأحيان على أنها معقد بسبب مقدار المتطلبات والإرشادات ذات العلاقة لمحاسبة إصدارات الأدوات المالية الأكثر تعقيدا. غير أن محاسبة الأدوات المالية الأساسية وفقا للقسم ١١ من *المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم* تعتبر مباشرة إلى حد ما ولا تحتاج إلى قياسات معقدة.

ولن تملك العديد من المنشآت الصغيرة أو متوسطة الحجم أدوات مالية أكثر تعقيدا. ولا تعتبر متطلبات محاسبة إصدارات الأدوات المالية الأكثر تعقيدا غير ذات علاقة بتلك المنشآت التي تملك الأدوات المالية

الأساسية. ولذلك تنقسم متطلبات محاسبة الأدوات المالية إلى قسمين – القسم ١١ "الأدوات المالية الأساسية" والقسم ١٢ " إصدارات الأدوات المالية الأخرى". ويتيح تقسيم المتطلبات إلى قسمين للمنشآت تحديد المتطلبات التي تنطبق عليها بسهولة أكثر، وتسمح لمتطلبات الأدوات المباشرة، على وجه الخصوص، بأن تنفصل عن متطلبات المحاسبة الأكثر تعقيدا.

وكما يوحي عنوانه، يتطرق القسم ١١ إلى الأدوات المالية الأساسية والمعاملات الأساسية التي تتضمن أدوات مالية تتعامل معها المنشآت الصغيرة أو متوسطة الحجم عموما. وعلى العكس من ذلك يتعامل القسم ١٢ مع الأدوات المالية والمعاملات الأكثر تعقيدا التي من غير المرجح أن تتعامل بها المنشآت الخاصة. غير انه يجب على كافة المنشآت مراجعة نطاق القسم ١٢ لضمان أنها لا تملك أدوات مالية أو معاملات تقع ضمن نطاقه. وحتى المنشآت التي تملك عادة معاملات بسيطة فقط يمكن أن تبرم أحيانا معاملات غير عادية يمكن أن تقع ضمن نطاق القسم ١٢. انظر الفقرة ١١.١١ للأمثلة على الأدوات المالية التي تقع ضمن نطاق القسم ١٢.

إختيار السياسة المحاسبية

١١.٢ تختار المنشأة تطبيق إما:

أ- أحكام كلا القسمين ١١ و١٢ بالكامل؛ أو

ب- أحكام الاعتراف والقياس في معيار المحاسبة الدولي ٣٩ "الأدوات المالية: الاعتراف والقياس" ومتطلبات الإفصاح في القسمين ١١ و١٢.

لمحاسبة كافة أدواتها المالية. ويعتبر اختيار المنشأة لواحد من (أ) أو (ب) اختيار سياسة محاسبية. وتتضمن الفقرات ١٠.٨ – ١٠.١٤ متطلبات لتحديد متى يكون التغيير في السياسة المحاسبية ملائما وكيفية محاسبة هذا التغيير وما هي المعلومات التي ينبغي الإفصاح عنها بشان التغيير.

الملاحظات

يجب أن تختار المنشأة (كخيار سياسة محاسبية) إما الخيار الوارد في الفقرة ١١.٢ (أ) أو الخيار الوارد في الفقرة ١١.٢(ب). ويجب عليها تطبيق الخيار المنتقى لمحاسبة كافة أدواتها المالية.

يعتقد العديد بان معيار المحاسبة الدولي ٣٩ أكثر تعقيدا وصعوبة من القسمين ١١ و١٢. لكن، يمكن أن ترغب المنشأة باختيار الخيار الوارد في الفقرة ١١.٢(ب) وتجعل من السهل على المجموعة إعداد بياناتها المالية الموحدة باستخدام المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الكاملة أو لسبب أخر. وقبل اختيار تطبيق معيار المحاسبة الدولي ٣٩، ينبغي على المنشاة أن تدرس بحذر ما إذا كان لديها الموارد لتطبيق معيار المحاسبة الدولي ٣٩.

وعندما تختار المنشأة (أ) أو (ب) كسياسة محاسبي لها، فإن التغيير إلى الأخر (مثلا التغيير من (أ) إلى (ب) سيكون تغييرا في السياسة المشمولة في الفقرات ١٠.٨- ١٠.١٤). ولا بد تلبية المعايير الواردة في الفقرة ١٠.٨ لتبرير التغيير. ووفقا للفقرة ١٠.٨، يمكن أن تغير المنشأة سياستها المحاسبية فقط إذا أدى التغيير إلى بيانات مالية توفر معلومات أكثر موثوقية وأكثر أهمية حول تأثيرات المعاملات أو الأحداث أو الظروف الأخرى على مركز المنشأة المالي وأدائها لمالي وتدفقاتها النقدية. ويتم محاسب التغيير في السياسة المحاسبية بأثر رجعي (أي بإعادة بيان المعلومات المالية المقارنة المعروضة كما لو أن السياسة المحاسبية الجديد كانت دائما هي المطبقة) ويتم عمل الافصاحات المطلوبة في الفقرة ١٠.١٤.

مقدمة إلى القسم ١١

١١.٣ تعتبر الأداة المالية عقدا يؤدي إلى نشوء اصل مالي لمنشأة ما والتزام مالي أو أدوات حقوق ملكية لمنشأة أخرى.

الملاحظات

حقوق الملكية عبارة الحصة المتبقية في أصول المنشأة بعد اقتطاع كافة الالتزامات. ولغايات القسم ١١، يمكن وصف الأصل المالي على انه أي اصل يكون:

(أ) نقدا؛ أو

(ب) أداة حقوق ملكية لمنشاة أخرى؛ أو

(ج) حق تعاقديا:

١- لاستلام نقد أو اصل مالي آخر من منشاة أخرى؛ أو

٢- مبادلة أصول أو التزامات مالية مع منشأة أخرى بموجب الشروط التي من المحتمل أن تكون مواتية للمنشأة؛ أو

(د) عقد سيتم أو يمكن أن يتم تسويته بأدوات حقوق ملكية المنشاة نفسها والتي يتكون أو يمكن أن تكون المنشاة بموجبه ملزمة باستلام عدد متغير من أدوات ملكية المنشاة نفسها.

لغايات القسم ١١، يمكن وصف الالتزام المالي على انه أي التزام يكون:

(أ) التزام تعاقدي:

١- تسليم النقد أو اصل مالي آخر إلى منشأة أخرى؛ أو

٢- مبادلة أصول أو التزامات مالية مع منشأة أخرى بموجب الشروط التي من المحتمل أن تكون مواتية للمنشأة؛ أو

(ب) عقد سيتم أو يمكن أن يتم تسويته بأدوات حقوق ملكية المنشاة نفسها والتي يتكون أو يمكن أن تكون المنشاة بموجبه ملزمة باستلام عدد متغير من أدوات ملكية المنشاة نفسها.

ولغايات التبسيط، تختلف توصيفات الأصل والالتزام المالي بشكل طفيف عن تعريفات الأصل والالتزام المالي في *المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم* (انظر إلى قائمة المصطلحات). ويكون الأصل والالتزام المالي الذي يلبي التعريفات في قائمة المصطلحات ولكن ليس التوصيفات أعلاه على الأرجح خارج نطاق القسم ١١. وسيتم محاسبتها وفقا للقسم ١٢. ويتم توضيح هذا في القسم ١٢. ولغايات الوحدة ١١، يمكن استخدام التوصيفات أعلاه.

وقد ثبت من التوصيفات أعلاه أن الأدوات المالية تنشأ من الحقوق والالتزامات بموجب العقود. ويشير مصطلحا "عقد" و"تعاقدي" إلى اتفاقية بين طرفين أو أكثر لها تبعات اقتصادية واضحة تملك الأطراف قدرة متدنية، أن وجدت، على تجنبها وعادة لان الاتفاقية مطبقة بموجب القانون. ويمكن أن تأخذ العقود، وبالتالي الأدوات المالية، مجموعة من الأشكال ولا تحتاج إلى أن تكون خطية. وليكون العقد ساريا، يجب أن يعطي الطرفان موافقتهما. ويمكن إعطاء الموافقة بشكل غير مباشر (مثلا من خلال تصرف المنشأة بطريقة ترى من خلالها الأطراف الأخرى المشاركة نية المنشأة على عمل العقد). فعلى سبيل المثال، إذا اشترت المنشأة أو باعت سلعا معينة، أو اشترت عقارا أو طلب من بناء تنفيذ الأعمال أو اقترضت أموالا أو طلبت سلعا أو آلات من احد المصنعين، فهذه كلها أنواع عقود.

ومن الأمثلة على الشائعة على الأصول المالية التي تمثل حقا تعاقديا بقبض النقد في المستقبل والالتزامات المالية المقابلة التي تمثل تعهدا تعاقديا بتسليم النقد في المستقبل ما يلي:

الأصل المالي – الحق التعاقدي	الالتزام المالي – التعهد التعاقدي
الذمم التجارية المدينة	الذمم التجارية الدائنة
أوراق قبض	أوراق دفع
سندات قبض	سندات دفع

في كل حالة، يقابل الحق التعاقدي لطرف ما في استلام النقد التعهد التعاقدي المقابل للطرف الآخر في دفع النقد.

أمثلة – الأدوات المالية

مثال ١ يقدم البنط قرضا للمنشأة مدته ٥ سنوات. ويقدم البنك أيضا للمنشأة تسهيلات سحب على المكشوف لعدد من السنوات

على المنشأة التزامان ماليان – تعهد بتسديد القرض الذي مدته ٥ سنوات وتعهد بتسديد الحسابات المكشوفة بمقدار اقتراضها باستخدام تسهيلات السحب على المكشوف. ويؤدي كلا القرض والحسابات المكشوفة إلى تعهدات تعاقدية على المنشاة بدفع النقد إلى البنك مقابل الفائدة المتكبدة ومقابل العائد على مبلغ القرض الأصلي (انظر الجزء (أ)(١) من تعريف الالتزام المالي في قائمة المصطلحات).

وتعتبر المبالغ المستحقة على المنشأة من القرض وتسهيلات السحب على المكشوف أصولا مالية للبنك. ملاحظة: لا يستطيع البنك تطبيق *المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم* (انظر الفقرات ١.٢ و١.٣).

مثال ٢ تملك المنشأة (أ) أسهما ممتازة في المنشأة (ب). وتخول الأسهم الممتازة المنشأة (أ) للحصول على أرباح أسهم ولكن دون حقوق تصويت.

منظور المنشأة (أ): سيكون الأصل المالي (الاستثمار في المنشأة (ب)) عادة ضمن نطاق القسم ١١ (انظر الفقرة ١١.٨). ويمكن أن تكون الأسهم الممتازة عبارة عن أدوات حقوق ملكية أو التزامات مالية على المنشأة (ب)، اعتمادا على بنودها وشروطها. وأي كان، تعتبر الأسهم الممتازة من منظور المالك (أي منظور المنشأة (أ)) في المنشأة (ب) أصلا ماليا لان الاستثمار إما أن يلبي الجزء (ب) أو (ج)(١) من تعريف الأصل المالي.

منظور المنشأة (ب): يمكن أن تكون الأسهم الممتازة عبارة عن أدوات حقوق ملكية أو التزامات مالية على المنشأة (ب)، اعتمادا على بنود وشروط الأسهم (انظر القسم ٢٢ "الالتزامات وحقوق الملكية").

مثال ٣ تشتري المنشأة (المشتري) سلعا من المورد بدين مدته ٦٠ يوما

يكون على المشتري التزام مالي (ذمم تجارية دائنة) – تعهد تعاقدي بتسليم النقد إلى مورده لتسوية سعر الشراء (انظر القسم (أ)(١) من تعريف الالتزام المالي في قائمة المصطلحات).
ويكون للمورد اصل مالي مقابل (ذمم تجارية مدينة) – حق تعاقدي بقبض النقد (المبلغ المستحق من المشتري) (انظر القسم (ج)(١) من تعريف الأصل المالي في قائمة المصطلحات).

مثال ٤ تشتري المنشأة (أ) شركة تابعة من المنشأة (ب). وبموجب الاتفاقية، تدفع المنشأة (أ) سعر الشراء على قسطين – ٥ مليون وحدة عملة[١] مقدما ودفعة إضافية (لا تعتبر دفعة طارئة) بقيمة ٥ مليون وحدة عملة بعد سنتين.

يعتبر مبلغ ٥ مليون وحدة عملة مستحق الدفع بعد سنتين التزاما ماليا على المنشأة (أ) – فهو تعهد بتسليم النقد خلال سنتين (انظر القسم (أ)(١) من تعريف الالتزام المالي في قائمة المصطلحات). وهو اصل مالي للمنشأة (ب) – فهو حق تعاقدي لقبض النقد) (انظر القسم (ج)(١) من تعريف الأصل المالي في قائمة المصطلحات).

أمثلة – ليست أدوات مالية

مثال ٥ لدى المنشأة تعهد حالي فيما يتعلق بضريبة الدخل المستحقة للسنة الماضية

ينشأ التزام ضريبة الدخل كنتيجة للمتطلبات القانونية المفروضة من قبل الحكومات. ولا ينشأ من الأحكام التعاقدية وبالتالي فهو ليس التزاما ماليا. ويتعامل القسم ٢٩ "ضريبة الدخل" مع ضريبة الدخل.

مثال ٦ دفع منشاة تقديم طعام، خلال ٢٠ سنة مضت، ما قيمته ٥٠.٠٠٠ وحدة عملة كمساهمة في تكاليف الاحتفال الذي يقام في البلدة التي تعمل فيها المنشأة. وتعرف المنشأة بأنها الراعي الرئيسي للحدث السنوي وتشمل إعلاناتها إشارة إلى وضعها كراعي رئيسي لاحتفال البلدة. ويتوقع سكان البلدة الآن من المنشأة دفع ٥٠.٠٠٠ وحدة عملة لتغطية تكاليف احتفال هذه السنة.

لا ينشا التعهد بدفع ٥٠.٠٠٠ وحدة من العقد وبالتالي فهو ليس التزاما ماليا. وقد يلبي التعهد الشروط التي سيتم الاعتراف بها كالتزام نافع في نطاق القسم ٢١ "المخصصات والبنود المحتملة" (أي أن المنشاة قد أدت من خلال إعلاناتها ونظرا إلى نمطها القائم بدفع الرعاية كل عام إلى توقع صحيح من قبل سكان البلدة بأنها ستقوم بعمل الدفعة).

ملاحظة: لكن، إذا أبرمت منشاة تقديم الطعام عقدا بدفع ٥٠.٠٠٠ وحدة عملة كمساهمة في احتفال البلدة، عندئذ يكون على المنشاة التزام مالي.

مثال ٧ في قضية مرفوعة ضد المنشأة، تسعى مجموعة من الناس مجتمعين للحصول على تعويض بدل الأضرار الصحية التي يعانون منها نتيجة لتلوث في الأرض القريبة التي يعتقد انه ناجم عن النفايات من عملية الإنتاج في تلك المنشأة. ومن المشكوك فيه ما إذا كانت المنشاة هي مصدر التلوث حيث أن العديد من المنشآت تعمل في نفس المنطقة وتنتج نفس النفايات ومن غير الواضح من هو مصدر التلوث.

لا ينشأ عن حقيقة أن القضية قد تؤدي إلى دفع النقد التزام مالي للمنشاة لعدم وجود عقد بين المنشأة والأشخاص المتضررين. وإذا أصبح من المرجح أن يثبت أن المنشأة مذنبة، عندئذ ستحتاج إلى عمل دفعة بموجب القسم ٢١ "المخصصات والبنود المحتملة".

مثال ٨ تم تغريم المنشأة لمخالفتها ٣ متطلبات تشريعية منفصلة وهي (١) الدفع المتأخر لضريبة الدخل و(٢)الإخفاق في تقديم حسابات شركتها في الوقت المحدد، و(٣) الادعاءات الكاذبة المقدمة في الإعلانات عن منتجات شركتها.

[١] في هذا المثال، وفي كافة الأمثلة الأخرى في هذه الوحدة، يتم تسمية المبالغ النقدية بوحدات العملة.

لا تعتبر الغرامات تعاقدية (أي أنها ليست ناتجة عن العقود). فهي تنشأ نتيجة لمتطلبات قانونية مفروضة من قبل الحكومات. لذلك لا تعتبر الغرامات التزامات مالية للمنشأة. وحيث انه يجب على المنشاة دفع الغرامات، ستعترف بالالتزام وفقا للقسم ٢ "المفاهيم والمبادئ السائدة". وإذا كان توقيت أو مبلغ الدفعة مشكوكا فيه، فيتم محاسبتها كمخصص وفقا للقسم ٢١ "المخصصات والبنود المحتملة".

مثال ٩ تملك المنشاة مخزونا وممتلكات ومصانع ومعدات وعقارات استثمارية وبراءات اختراع وتراخيص مشتراة في بيان مركزها المالي.

لا تعتبر الأصول المادية (المخزون والممتلكات والمصانع والمعدات والعقارات الاستثمارية) والأصول غير الملموسة (براءات الاختراع والتراخيص المشتراة) أصولا مالية. وقد تعطي السيطرة على الأصول المادية والأصول غير الملموسة فرصة لتوليد تدفق وارد للنقد أو اصل مالي آخر، لكنها لا تنشئ حقا حاليا بقبض النقد أو الأصل المالي الآخر بموجب العقد. وهي ليست أصولا مالية.

مثال ١٠ في نهاية فترة إعداد التقارير، تملك المنشأة أصلا لدفعة مسبقة لثلاثة شهور من الإيجار لبنايتها المكتبية

لا تعتبر الأصول (مثل المصاريف المدفوعة مسبقا) والتي تكون منافعها الاقتصادية المستقبلية هي استلام السلع أو الخدمات بدلا من الحق في قبض النقد أو اصل مالي آخر أصولا مالية.

مثال ١١ تبيع المنشأة سلعا للعملاء وتقدم ضمان لسنة واحدة لتصليح أو استبدال المنتجات التالفة

لا يعتبر تعهد الكفالة التزاما ماليا لان التدفق الصادر للمنافع الاقتصادية المترافقة معها هو تقديم خدمات التصليح أو توفير منتج بديل بلاد من دفع النقد أو التزام مالي آخر. وعلى افتراض أن تقديم الكفالة لا يعتبر عنصرا منفصلا قابلا للتحديد لمعاملة الإيرادات، يتم محاسبة مخصص الكفالة وفقا للقسم ٢١ "المخصصات والبنود المحتملة".

مثال ١٢ أبرمت المنشأة عقد إنشاءات لبناء بناية لأحد العملاء. وتملك المنشاة أصلا في بيان مركزها المالي يبين المبلغ الإجمالي المستحق من العملاء للعمل الوارد في العقد.

لا يلبي المبلغ الإجمالي المستحق من العمل على العمل في العقد عادة تعريف الأصل المالي. ويلبي التعريف فقط عندما يكون لدى المنشأة حق تعاقدي باستلام دفعة من العميل، قد لا تكون إلى أن يتم الإقرار بانجاز العمل.

لكن يجب أن تدرس المنشأة دائما ما إذا نشأت الأصول والالتزامات المالية بموجب عقود الإنشاءات. فعلى سبيل المثال، يتم الاعتراف بالمبالغ التي ينبغي إصدار فواتير بها تعاقديا بموجب عقد الإنشاءات على أنها ذمم مدينة من العملاء وهي أصول مالية.

مثال ١٣ تؤجر المنشأة آلة من منشأة تصنيع الآلات بموجب عقد إيجار تشغيلي مدته ٥ سنوات

وفقا لمتطلبات القسم٢٠ "عقود الإيجار"، يعتبر عقد الإيجار التشغيلي عقدا تنفيذيا (أي لم يؤدي أي من الطرفين التزاماته أو قام كل منهما بتأديتها جزئيا بشكل متساوي) يلزم المنشأة المصنعة (المؤجر) بتوفير استخدام الأصل في الفترات المستقبلية مقابل تعويض يشبه رسوم الخدمة من المنشاة (المستأجر). ويستمر المؤجر في محاسبة الأصل المؤجر نفسه بدلا من المبلغ مستحق

القبض في المستقبل بموجب العقد. وبناء عليه، لا يعتبر عقد الإيجار التشغيلي أداة مالية، إلا فيما يتعلق بالدفعات المختلفة المستحق حاليا (مثلا، المبلغ المستحق الدفع لفترة استئجار مرت بالفعل).

مثال ١٤ تشتري المنشأة سبائك الذهب كاستثمار

بالرغم من أن السبائك عالية السيولة، فليس هناك حق تعاقدي باستلام النقد أو اصل مالي آخر متأصل في السبائك. وتعتبر السبائك الذهبية سلعا وليست أصولا ماليا.

مثال ١٥ تعتبر المنشاة حاملة لبوليصة ومنتفعا من عقد التأمين على الحياة (يعرف أيضا بضمان الحياة). ويقتضي العقد من المؤمن دفع مبلغا من المال إلى المنشاة عند حدوث حالة وفاة أو مرض عضال لمالك – مدير المنشأة. ووفقا للعقد، يتعين على المنشأة دفع المبلغ المنصوص عليه سنويا حتى يقع الحدث المؤمن عليه (الوفاة أو المرض).

يلبي الحق التعاقدي لحامل البوليصة باستلام النقد بموجب العقد تعريف الأصل المالي. ويتم محاسبة هذه الحقوق، إذا لبت متطلبات الفقرة ١١.٩، وفقا للقسم ١١.

وإذا لم تلبي الحقوق متطلبات الفقرة ١١.٩، فإنها تعتبر خارج نطاق القسم ١١ وعادة خارج نطاق القسم ١٢ بسبب إعفاء النطاق في الفقرة ١٢.٣(د). وإذا كانت الحقوق خارج نطاق القسمين ١١ و١٢، فإن ما يلي ينطبق:

- ينبغي محاسبة أية أصول محتملة وفقا للقسم ٢١ "المخصصات والبنود المحتملة".
- يتم محاسبة أي حقوق تعويض (أي عندما يكون من الممكن تعويض بعض أو كافة المبلغ المطلوب لتسوية المخصص من قبل المؤمن، وفقا للقسم ٢١".
- يجب الاعتراف بأية أصول إضافية من تلك الحقوق وقياسها وفقا للقسم ٢ "المفاهيم والمبادئ السائدة".

١١.٤ يقتضي القسم ١١ نموذج التكلفة المطفأة لكافة الأدوات المالية الأساسية باستثناء الاستثمارات في الأسهم الممتازة غير القابلة للتحويل وغير المطروحة للتداول والأسهم العادية غير المطروحة للتداول التي يتم **تداولها عموما** أو التي يمكن خلافا لذلك قياس قيمتها العادلة بشكل موثوق.

الملاحظات

توضح الفقرات ١١.١٥ – ١١.٢٠ التكلفة المطفأة. وتورد الفقرة ١١.٢٠ أدناه مثالا على كيفية حساب التكلفة المطفأة.

يتم قياس الاستثمارات في الأسهم الممتازة غير القابلة للتحويل والأسهم العادية أو الأسهم الممتازة غير المطروحة للتداول التي يتم تداولها عموما أو التي يمكن خلافا لذلك قياس قيمتها العادلة بشكل موثوق بعد الاعتراف الأولي بالقيمة العادلة مع الاعتراف بالتغيرات في القيمة العادلة في الربح أو الخسارة (انظر الفقرة ١١.١٤(ج)(١)). وتتحكم الظروف بهذا الإعفاء من نموذج التكلفة المطفأة في القسم ١١ – فهو ينطبق فقط على الأدوات التي يمكن قياس قيمتها العادلة بشكل موثوق. وإذا لم يكن من الممكن قياس القيمة العادلة الاستثمارات في الأسهم الممتازة غير القابلة للتحويل والأسهم العادية أو الأسهم الممتازة غير المطروحة للتداول بشكل موثوق، فيتم قياس هذه الأدوات بالتكلفة مطروحا منها انخفاض القيمة (انظر الفقرة

١١.٤(ج)(٢)). ومن غير المرجح أن يكون قياس القيمة العادلة مرهقا لأنها تنطبق، وفقا للفقرة ١١.٤، فقط على الأدوات التي يمكن قياس قيمتها العادلة بشكل موثوق.

١١.٥ تعتبر الأدوات المالية الأساسية التي تقع ضمن نطاق القسم ١١ هي تلك التي تلبي شروط الفقرة ١١.٨. وتشمل الأمثلة على الأدوات المالية التي تلبي عادة تلك الشروط:

(أ) النقد.

(ب) الودائع تحت الطلب والودائع لأجل ثابت عندما تكون المنشأة هي المودع، مثل حسابات بنكية.

(ج) الأوراق التجارية والفواتير التجارية المحتفظ بها.

(د) الحسابات والأوراق والقروض مستحقة القبض ومستحقة الدفع.

(ه) السندات وأدوات الدين المماثلة.

(و) الاستثمارات في الأسهم الممتازة غير القابلة للتحويل والأسهم العادية أو الأسهم الممتازة غير المطروحة للتداول.

(ز) التعهدات باستلام القرض إذا لم يكن من الممكن تسوية التعهد بالنقد.

مثال – الأوراق التجارية

مثال١٦ تحتفظ المنشأة بالأوراق التجارية (غير المضمونة وأدوات الدين قصيرة الأجل) الصادرة عن شركة كبيرة

تعترف المنشاة بالأصل المالي للأوراق التجارية – فللمنشاة حق تعاقدي باستلامك النقد عند استحقاق الأوراق التجارية.

ملاحظة: تصدر الأوراق التجارية عادة في فئات كبيرة. لذلك، يمكن أن يستمر المستثمرون الصغار غالبا في الأوراق التجارية فقط بصورة غير مباشرة من خلال صناديق سوق المال أو صناديق الاستثمار المشترك. والاستثمارات في هذه الصناديق عبارة عن أدوات مالية غير أنها خارج نطاق القسم ١١ وتحاسب وفقا للقسم ١٢.

مثال – السندات

مثال ١٧تحتفظ المنشأة بالسندات الصادرة عن شركة كبيرة

السند عبارة عن ضمانة دين، يكون فيها المصدر مدينا للمالك بدين واعتمادا على بنود الدين، يكون ملتزما بدفع الفائدة وبتسديد مبلغ القرض الأصلي في تاريخ لاحق يسمى تاريخ الاستحقاق. وهو عقد رسمي لتسديد المال مع الفائدة في فترات زمنية محددة.

تعتبر السندات التي تحتفظ بها المنشاة أدوات مالية أساسية – فالحق التعاقدي لحامل السند باستلام النقد (الأصل المالي) يتطابق مع التزام الشركة الكبيرة المقابل بالدفع (الالتزام المالي).

١١.٦ تشمل الأمثلة على الأدوات المالية التي لا تلبي عادة شروط الفقرة ١١.٨ وبالتالي تقع ضمن نطاق القسم ١٢:

(أ) الأوراق المالية المدعومة بأصول مثل التزامات الرهن المضمونة واتفاقيات إعادة الشراء وحزم الذمم المدنية المضمونة بأوراق مالية.

(ب) الخيارات والحقوق والضمانات والعقود المستقبلية ومبادلات سعر الفائدة التي يمكن تسويتها بالنقد أو من خلال مبادلة أداة مالية أخرى.

(ج) الأدوات المالية التي المرهلة والمعنية كأدوات تحوط وفقا للمتطلبات في القسم ١٢.

(د) التعهدات بتقديم قرض لمنشاة أخرى.
(ه) التعهدات باستلام القرض إذا كان من الممكن تسوية التعهد بالنقد.

الملاحظات

الأوراق المالية المدعومة بأصول (الفقرة ١١.٦(أ) عبارة عن أوراق مالية تكون قيمتها ودفعات دخلها مشتقة من ومضمونة (أي مدعومة) بمجموعة محددة من الأصول الأساسية.

ويشار عادة إلى البنود في الفقرة ١١.٦(ب) على أنها مشتقات لان قيمتها مشتقة من متغير أساسي مستقل مثل السعر أو المعدل أو المؤشر.

وتقع كافة المشتقات خارج نطاق القسم ١١ وتحاسب وفقا للقسم ١٢. ويورد المثال ٢٢ أمثلة أخرى على المشتقات.

وتشير الفقرة ١١.٦(ج) إلى أدوات التحوط. وتعتبر محاسبة التحوط اختيارية ويمكن أن تختار العديد من المنشآت عدم تطبيقها بسبب تعقيدها. وإذا اختارت المنشأة تطبيق محاسبة التحوط، فيجب عليها تطبيق محاسبة التحوط، فعليها الالتزام بشروط الفقرة ١٢. وتعتبر محاسبة التحوط طريقة للعرض يمكن أن تختارها المنشأة لتطبيقها على معاملة إذا كانت المنشاة والمعاملة تلبيان معايير معينة. وإذا تأهلت المعاملة لمحاسبة التحوط واخترت المنشاة تطبيق محاسبة التحوط، فإن الأداة المالية المعنية كأداة تحوط تعتبر خارج نطاق القسم ١١.

نطاق القسم ١١

١١.٧ ينطبق القسم ١١ على كافة الأدوات المالية التي تلبي الشروط الواردة في الفقرة ١١.٨ باستثناء ما يلي:

أ- الاستثمارات في **الشركات التابعة والشركات الزميلة والمشاريع المشتركة** التي يتم محاسبتها وفقا للقسم ٩ "البيانات المالية الموحدة والمنفصلة" والقسم ١٤ "الاستثمارات في الشركات الزميلة" والقسم ١٥ "الاستثمارات في المشاريع المشتركة".

ب- الأدوات المالية التي تلبي تعريف حقوق ملكية المنشأة (انظر القسم ٢٢ "الالتزامات وحقوق الملكية" والقسم ٢٦ "الدفع على أساس الأسهم".

ج- عقود الإيجار التي ينطبق عليها القسم ٢٠ "عقود الإيجار". غير أن متطلبات إلغاء الاعتراف في الفقرات ١١.٣٣ – ١١.٣٨ تنطبق على إلغاء الاعتراف بالذم المدينة لعقود الإيجار المعترف بها من قبل المؤجر والذمم الدائنة لعقود الإيجار المعترف بها من قبل المستأجر. إضافة لذلك، يمكن أن ينطبق القسم ١٢ على عقود الإيجار ذات الخصائص الواردة في الفقرة ١٣.٣(هـ).

د- حقوق والتزامات أصحاب العمل بموجب خطط منافع الموظفين التي ينطبق عليها القسم ٢٨ "منافع الموظفين".

الملاحظات

تعتبر كافة الحصص في الشركات التابعة والشركات الزميلة والمشاريع المشتركة التي يتم محاسبتها وفقا للقسم ٩ والقسم ١٤ والقسم ١٥ على التوالي خارج نطاق القسم ١١ بالرغم من أن حصص حقوق الملكية أو الأدوات الأخرى التي تمثل تلك الاستثمارات تعتبر أدوات مالية. غير أن نموذج القيمة العادلة بموجب هذه الأقسام الثلاثة يشير إلى بعض الفقرات التي تنطبق في القسم ١١. بالنسبة للمنشآت التي تستخدم نموذج القيمة العادلة للاستثمارات بموجب الأقسام ٩ و١٤ و١٥، فإنه ينبغي تطبيق هذه الفقرات فقط في القسم ١١ الواردة تحديدا في الأقسام الأخرى ويكون باقي القسم ١١ غير قابل للتطبيق.

ويحدد القسم ٢٢ "الالتزامات وحقوق الملكية" مبادئ كيفية تصنيف المصدر للأدوات المالية إما كالتزامات مالية أو حقوق ملكية. لذلك، ينطبق القسم ٢٢ أولا لتحديد ما إذا كانت الأداة المالية عبارة عن اصل مالي أو التزام مالي أو حقوق ملكية أو أداة تضم كلا عناصر حقوق الملكية والالتزامات. وينطبق القسم ١١ على تلك الأدوات التي تعتبر أصولا مالية أو التزامات مالية وعلى عنصر الالتزام للأداة المالية ذات عناصر حقوق الملكية والالتزام. ولا ينطبق القسم ١١ على الأدوات المالية أو مكونات الأدوات المالية التي تلبي تعريف أداوت حقوق ملكية المنشأة، مثلا، الأسهم العادية والأسهم الممتازة للمصدر التي لا تلبي تعريف الالتزام المالي. وينطبق الإعفاء فقط على مصدر أداة حقوق الملكية. وينبغي أن يطبق حامل الأداة القسم ١١ إلا إذا كان الاستثمار مستثنى بموجب الفقرة ١١.٧(أ) أو لا يلبي معايير الفقرة ١١.٨(د).

ينتج عن عقود الإيجار التمويلي أدوات مالية. ويعتبر عقد الإيجار التمويلي بشكل رئيسي كحق للمؤجر باستلام، والتزام على المستأجر بدفع، سلسلة من الدفعات التي تعتبر بشكل كبير نفس دفعات المبلغ الأصلي مع الفائدة بموجب اتفاقية القرض. ويحاسب المؤجر استثماره في المبلغ المقبوض بموجب عقد الإيجار بدلا من الأصل المستأجر نفسه. فعلى سبيل المثال، يؤدي عقد الإيجار التمويلي بين طرفين إلى ذمم مدينة لعقد الإيجار (اصل مالي) للمؤجر وذمم دائنة لعقد الإيجار (التزام مالي) للمستأجر. ومع أن القسم ٢٠ "عقود الإيجار" يضم متطلبات معينة لعقود الإيجار التمويلي، فإنها تقع خارج نطاق القسم ١١.

مثال – الشركات التابعة والشركات الزميلة والمنشآت المسيطر عليها بشكل مشترك

مثال ١٨ تملك الشركة القابضة (المستثمر) استثمارات في عدة منشآت (المستثمر فيه). ويعتبر كافة المستثمر فيهم إما شركات تابعة أو شركات زميلة أو منشآت مسيطر عليها بشكل مشترك للشركة القابضة.

منظور المستثمر – تعتبر الممتلكات من الأسهم في الشركات التابعة والشركات الزميلة والمنشآت المسيطر عليها بشكل مشترك أصولا مالية للشركة القابضة.

منظور المستثمر فيه (مختلف الشركات التابعة والشركات الزميلة والمنشآت المسيطر عليها بشكل مشترك) تكون الأدوات إما أدوات حقوق ملكية أو التزامات مالية.

غير أن كافة الأصول المالية وأدوات حقوق الملكية في هذا المثال مستثناة من القسم ١١ (انظر الفقرة ١١.٧(أ)). إذا كانت الأدوات عبارة عن التزامات مالية للمستثمر فيه، فسيحتاج المستثمر فيه لمحاسبة الالتزامات المالية في بياناته المالية المنفردة الخاصة وفقا للقسم ١١ إذا كانت الالتزامات تلبي الفقرة ١١.٨.

الأدوات المالية الأساسية

١١.٨ تحاسب المنشأة الأدوات المالية التالية على أنها أدوات مالية أساسية وفقا للقسم ١١:

أ- النقد.

ب- أداة الدين (مثل الحسابات أو السندات أو القروض مستحقة الدفع أو السداد) التي تلبي الشروط في الفقرة ١١.٩.

ج- التعهدات باستلام القرض

- الذي لا يمكن تسويته بالنقد، و
- عند تنفيذ التعهد، يكون من المتوقع تلبيته لنفس الشروط في الفقرة ١١.٩.

د- الاستثمارات في الأسهم الممتازة غير القابلة للتحويل والأسهم العادية أو الأسهم الممتازة غير المطروحة للتداول.

الملاحظات

لكي تكون أدوات الدين ضمن نطاق القسم ١١، فيجب عليها تلبية المتطلبات في الفقرة ١١.٩ (انظر الفقرة ١١.٨(ب)). وتعتبر أداة الدين ضمانا تعاقديا أو خطيا بتسديد الدين. ويمكن أن تكون أداة الدين في القسم ١١ أصلا ماليا أو التزاما ماليا – فهي اصل مالي للمنشأة التي يدان لها بالدين والتزام مالي على المنشاة التي يتعين عليها دفع الدين. ولا تعتبر أداة حقوق الملكية أو الاستثمار في أداة حقوق ملكية أداة دين. وتنشا أدوات الدين من قبل منشاة معينة توفر المال أو السلع أو الخدمات لمنشاة أخرى. ومن الأمثلة على ذلك الودائع المحتفظ بها في البنوك والذمم التجارية المدينة والدائنة والقروض البنكية وأصول القروض والقروض المشتراة في تجمع قروض والقروض الأخرى المشتراة في السوق.

تعتبر التعهدات باستلام النقد تعهدات مؤكدة، وعادة من البنوك، لتوفير الائتمان للمنشاة بموجب شروط وبنود محددة. ويمكن أن توفر هذه التعهدات للمقترض خيارا لاقتراض المال في المستقبل أو قد تقتضي من المنشأة اقتراض المال في المستقبل. وإذا اكتتب المقرض، فعليا، خيارا يسمح للمقترض المحتمل بالحصول على القرض على معدل معين، فإن تعهد القرض يعتبر أداة مالية مشتقة تحاسب وفقا للقسم ١٢.

ولتقع ضمن نطاق القسم ١١، يجب أن تكون الاستثمارات في الأسهم العادية أو الممتازة غير مطروحة للتداول. وتوضح الفقرة ٢٢.٤ أن الأداة المطروحة للتداول عبارة عن أداة مالية تعطي المالك الحق في إعادة بيع الأداة إلى المصدر مقابل النقد أو اصل مالي آخر عند ممارسة التداول أو يتم تسديدها أو إعادة شرائها تلقائيا من المصدر عند حصول حدث مستقبلي غير مؤكد أو وفاة أو تقاعد مصدر الأداة.

لذلك، تملك المنشاة استثمارا في الأسهم غير المتداولة إذا:

- كانت المنشاة لا تملك خيار بإعادة بيع الأسهم إلى مصدر الأسهم مقابل النقد أو اصل مالي آخر، و
- لم يكن هناك ترتيب يمكن أن يؤدي إلى بيع أو إرجاع الأسهم تلقائيا إلى المصدر بسبب حدث مستقبلي.

بالنسبة للاستثمارات في الأسهم الممتازة لتقع ضمن نطاق القسم ١١، فيجب أن تكون غير قابلة للتحويل (أي، لا يمكن تحويلها إلى أسهم عادية). ويمكن أن تربط خاصية التحويل قيمة الأسهم الممتازة إلى متغير خارجي وبالتالي نقلها من نطاق القسم ١٢.

وتعتبر الاستثمارات في الأسهم العادية أو الأسهم الممتازة غير المطروحة للتداول والاستثمارات في الأسهم الممتازة القابلة للتحويل خارج نطاق القسم ١١. وهي تحاسب وفقا للقسم ١٢، إلا إذا كانت استثمارات في الشركات التابعة أو الشركات الزميلة أو المشاريع المشتركة التي تحاسب وفقا للقسم ٩ أو القسم ١٤ أو القسم ١٥ (انظر الفقرة ١١.٧).

أمثلة – الأدوات المالية الأساسية

مثال ١٩ تملك المنشاة نقدا

يعتبر النقد أصلا ماليا للمنشاة (أنظر الجزء (أ) من تعريف الأصل المالي في قائمة المصطلحات). ويجب أن تحاسب المنشأة النقد وفقا للقسم ١١ (انظر الفقرة ١١.٨ (أ)).

ملاحظة – لا تنطبق الفقرة ١١.٩ على البنود المحددة في الفقرة ١١.٨(أ) و(د).

مثال ٢٠ تملك المنشأة (أ) نسبة ٠.٥% من الأسهم العادية غير المطروحة للتداول التي تحمل حقوق تصويت في اجتماع عام لمساهمي المنشأة (ب)

يعتبر امتلاك أسهم عادية في المنشاة (ب) أصلا ماليا للمنشأة (أ) – فهي أداة حقوق ملكية لمنشاة أخرى (انظر الجزء (ب) من تعريف الأصل المالي في قائمة المصطلحات). ويجب أن تحاسب المنشاة (أ) استثماراتها في الأسهم العادية غير المتداولة للمنشأة (ب) وفقا للقسم ١١ (انظر الفقرة ١١.٨ (د)).

ملاحظة – الفقرة ١١.٩ لا تنطبق على البنود المحددة في الفقرة ١١.٨(أ) و(د).

مثال – التعهد باستلام القرض

مثال ٢١ في اجل تمويل إنشاء بناية مكتبية جديدة، تأخذ المنشاة قرضا من البنك. ووفقا لبنود اتفاقية القرض تلتزم المنشأة باستلام القرض من البنك على ١٢ قسطا شهريا متساويا. وعلى المنشاة التزام تعاقدي بتسديد القرض خلال ٣ سنوات بعد آخر قسط تم استلامه من البنك. ويحمل القرض فائدة بسعر ثابت نسبته ٥% سنويا. ولا يمكن تسوية التعهد بصافي النقد. وفي جميع الأوقات، لبى التعهد شروط الفقرة ١١.٩.

يتم محاسبة التعهد باستلام القرض من البنك وفقا للقسم ١١ – فهو يلبي شروط الفقرة ١١.٨ (ج).

مثال – المشتقات والمشتقات الضمنية

مثال ٢٢ يشار إلى الأدوات المالية التالية عادة بالمشتقات:

- عقود مبادلة العملة الأجنبية الآجلة.
- عقود مبادلة السلع الآجلة.
- عقود مبادلة حقوق الملكية الآجلة.
- عقود سعر الفائدة الآجلة المربوطة بالدين الحكومي (عقود الخزينة الآجلة).
- العقود المستقبلية للعملة الأجنبية.
- العقود المستقبلية للسع.
- عقود سعر الفائدة المستقبلية المربوطة بالدين الحكومي (عقود الخزينة المستقبلية).
- مبادلة سعر الفائدة.
- مبادلة العملة الأجنبية (تسمى أيضا مبادلة الصرف الأجنبي أو مبادلة عبر العملات).
- مبادلة السلع.
- مبادلة حقوق الملكية.
- مبادلة الائتمان.
- مبادلة إجمالي العوائد.

- خيار سندات الخزينة المكتوب أو المشترى (الشراء أو البيع).
- خيار العملة المكتوب أو المشترى (الشراء أو البيع).
- خيار السلع المكتوب أو المشترى (الشراء أو البيع).
- خيار الأسهم المكتوب أو المشترى (الشراء أو البيع).

تعتبر المشتقات بحد ذاتها خارج نطاق القسم ١١ – فهي ليست أدوات الدين المشار إليها في الفقرة ١١.٨(ب) وليست الاستثمارات في الأسهم المشار إليها في الفقرة ١١.٨(د). وتقع المشتقات ضمن نطاق القسم ١٢ إلا إذا حققت تعريف حقوق ملكية المنشاة (انظر القسم ٢٢ "الالتزامات وحقوق الملكية" والقسم ٢٦ "الدفع على أساس الأسهم").

وتعتبر المشتقات الأخرى جزء من أداة مالية أخرى أو عقد لشراء أو بيع بند غير مالي، مثلا قرض ترتبط دفعات فائدته بسعر السلع. وإذا كانت المشتقة متضمنة في أداة مالية أخرى أو مدمجة فيها، فينبغي دراسة الشروط في الفقرة ١١.٩ للأداة ككل. وإذا تم تلبية الشروط للأداة ككل، يتم محاسبة الأداة ككل وفقا للقسم ١١. وتؤدي المشتقة المتضمنة في العقد إلى خروج الأداة المالية بالكامل من نطاق القسم ١١ وبالتالي وقوعها ضمن نطاق القسم ١٢. غير أن الاستثناءات تنطبق (مثلا، تلك الأدوات المستثناة خصيصا من القسم ١٢ وفقا للفقرة ١٢.٣(ب) – (و)).

١١.٩ يتم محاسبة أداة الدين التي تلبي كافة الشروط في البنود (أ) – (د) أدناه وفقا للقسم ١١:

أ- العوائد للمالك هي:

١- مبلغ ثابت؛ أو

٢- معدل ثابت للعائد خلال عمر الأداة؛ أو

٣- عائد متغير يساوي، خلال عمر الأداة، سعر فائدة واحد مرجعي مسعر أو ملحوظ (مثل ليبور)؛ أو

٤- بعض التجميعات مثل السعر الثابت والأسعار المتغيرة (مثل ليبور إضافة إلى ٢٠٠ نقطة أساسية)، شريطة أن تكون كلا الأسعار الثابتة والمتغيرة ايجابية (مثلا، لا تلبي مبادلة سعر فائدة ذات سعر ثابت ايجابي وسعر متغير سلبي هذا المعيار). وبالنسبة لعوائد سعر الفائدة المتغير والثابت، يتم احتساب الفائدة من خلال ضرب سعر الفترة المطبقة بالمبلغ الأصلي غير المسدد خلال الفترة.

ب- ليس هناك مخصص تعاقدي يمكن أن يؤدي، وفقا لشروطه، إلى فقدان المالك للمبلغ الرئيسي أو أي فائدة منسوبة إلى الفترة الحالية أو فترات سابقة. وحقيقة أن أداة الدين مدعومة بأدوات دين أخرى لا تعتبر مثالا على المخصص التعاقدي.

ج- لا تعتبر المخصصات التعاقدية التي تسمح للمصدر (المدين) بتسديد أداة الدين أو السماح للمالك (الدائن) بإعادة طرحها للمصدر قبل تاريخ الاستحقاق مشروطة بأحداث مستقبلية.

د- ليس هناك عوائد مشروطة أو مخصصات تسديد إلا لعائد السعر المتغير الوارد في (أ) ومخصصات التسديد الواردة في (ج).

الملاحظات

وفقا للقسم ١١، يتم قياس كافة أدوات الدين التي تلبي معايير الفقرة ١١.٩، بعد الاعتراف الأولي، باستخدام نموذج التكلفة المطفأة (انظر الفقرة ١١.١٤(أ)). وإذا لم تحقق أداة دين معايير الفقرة ١١.٩، فيتم محاسبتها وفقا للقسم ١٢ وقياسها بالقيمة العادلة.

وإذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية أداة الدين تتألف فقط من المبلغ الأصلي (أي مبلغ راس المال المقترض، الذي يسميه البعض "القيمة الاسمية" للقرض) والفائدة على ذلك المبلغ الأصلي، عندئذ يتم عادة قياس أداة الدين بالتكلفة أو التكلفة المطفأة وفقا للقسم ١١.

تعتبر طريقة الفائدة الفاعلة طريقة غير ملائمة لتخصيص التدفقات النقدية التي لا تكون مبلغا اصليا أو فائدة على المبلغ الأصلي غير المسدد. لذلك، إذا احتوت الأداة المالية على تدفقات نقدية تعاقدية لا تعتبر مبلغا اصليا ولا فائدة على المبلغ الأصلي غير المسدد، فمن غير المرجح أن تكون التكلفة المطفأة بموجب القسم ١١ أساس قياس ملائم.

وتملك التدفقات النقدية للفائدة صلة وثيقة بالمبلغ المقدم إلى المدين (أي المبلغ الأصلي) لان الفائدة عبارة عن تعويض عن القيمة الزمنية للمال ومخاطر الائتمان المرافقة لمصدر الأداة والأداة.

مخاطر الائتمان هي مخاطر أن يتسبب احد أطراف الأداة المالية بخسارة مالية للطرف الأخر من خلال الإخفاق في الوفاء بالتزاماته (أي، الإخفاق في تسديد المبلغ الأصلي والفائدة في الوقت المحدد).

ولضمان أن العوائد للمالك تهدف فقط إلى توفير فائدة على المبلغ الأصلي، تقتضي المعايير في الفقرة ١١.٩ أن تكون العوائد للمالك إما ثابتة أو متغيرة على أساس سعر فائدة واحد مرجعي مسعر أو ملحوظ. وإذا كان هناك شكوك جوهرية حول تحقيق التدفقات النقدية المقبوضة أو المدفوعة، لأسباب أخرى غير مخاطر الائتمان أو التقلبات في السعر المسعر أو الملحوظ، مثلا ليبور (سعر الفائدة المعروض بين بنوك لندن) أو اليوريبور (سعر الفائدة المعروض بين البنوك الأوروبية)، فلن تلبي أداة الدين معايير الفقرة ١١.٩ وبالتالي ستحاسب بالقيمة العادلة وفقا للقسم ١٢.

بالنسبة لأدوات الدين التي تلبي الفقرة ١١.٩(أ)، فيجب أن يكون لها إما عوائد ثابتة، أي عوائد مساوية لسعر فائدة واحد مرجعي مسعر أو ملحوظ، أو نوع من الدمج بين هذه الأسعار المتغيرة والثابتة. وبالنسبة لأدوات الدين هذه، يحدد الترتيب التعاقدي مبالغ وتواريخ الدفعات، مثل دفعات الفائدة والمبلغ الأصلي. وبكون لأدوات الدين عادة تاريخ استحقاق ثابت. وإذا كانت العوائد مستندة إلى مؤشر أو سعر لا يعتبر سعر فائدة واحد مرجعي مسعر أو ملحوظ، مثلا مؤشر أسعار، فإن هذا لا يلبي الفقرة ١١.٩(أ) وبالتالي لا يتم محاسبة الأداة ذات العلاقة بالتكلفة المطفأة.

إذا كان للأداة المالية شروط تعاقدية يمكن أن تؤدي إلى فقدان المالك للمبلغ الأصلي أو أية فائدة مستحقة (الفقرة ١.٩(ب))، فمن غير المؤكد أن تكون عوائد المالك ثابتة أو متغيرة استنادا إلى سعر فائدة واحد مرجعي مسعر أو ملحوظ وبالتالي يكون من غير الملائم قياس الأداة بالتكلفة المطفأة. ومن الأمثلة على ذلك الأداة المالية التي ترتبط تدفقاتها النقدية بأرباح المصدر.

ولا تمنع المخاطر الجوهرية لعدم الدفع الأصل المالي من تلبية الفقرة ١١.٩ طالما أن دفعاتها التعاقدية تعتبر ثابتة أو متغيرة على أساس إلى سعر فائدة واحد مرجعي مسعر أو ملحوظ كما هو وارد في الفقرة ١١.٩(أ) وان كافة المعايير الأخرى في الفقرة ١١.٩تم تلبيتها. وبالرغم من أن المالك قد يخسر المبلغ الأصلي أو أي

فائدة منسوبة إلى الفترة الحالية أو فترات سابقة إذا كان المدين غير قادر على عمل الدفعات بسبب صعوبات مالية، فإن هذا لا يعتبر مخصصا تعاقديا ولا يخالف الفقرة ١١.٩(ب).

لا يؤدي خيار المدين باختيار دفع أداة الدين مسبقا (مثلا، القرض) بالضرورة إلى عدم تلبية الأداة لمعايير الفقرة ١١.٩ (انظر الفقرة ١١.٩(ج)). ويجب أن يكون مبلغ الدفعة المسبقة مساويا بشكل جوهري للمبالغ غير المدفوعة للمبلغ الأصلي والفائدة. لكن، يمكن أن تشمل مخصصات الدفعات المسبقة شروطا تقتضي من المصدر تعويض المالك عن الإنهاء المبكر للأداة. ومن الناحية الأخرى، إذا تم استخدام خيار الدفع المسبق نتيجة لحدث مستقبلي محتمل (أي حدث مستقبلي ممكن ولكن ليس مؤكدا)، عندئذ لا تلبي أداة الدين متطلبات الفقرة ١.٩(ج) ويتم محاسبة الأداة وفقا للقسم ١٢. وتشمل الأمثلة على الأحداث المستقبلية المحتملة، شريطة أن تعتبر غير مؤكدة عند توقيع العقد (أي غير مخطط لها)، انخفاضا بنسبة ٥٠% في سعر الذهب واكتتاب عام مبدئي لأسهم المصدر ودمج المصدر مع طرف آخر وتقاعد غير متوقع لمساهم رئيسي لدى المصدر وتغيير في الضريبة أو تشريع آخر.

أية عوائد مشروطة أو مخصصات دفع مسبق باستثناء عوائد السعر المتغير الواردة في الفقرة ١١.٩(أ) ومخصصات الدفع المسبق الواردة في الفقرة ١١.٩(ج) تعني أن عوائد المالك ليس مؤكدا أن تكون ثابتة أو متغيرة على أساس سعر فائدة واحد مرجعي مسعر أو ملحوظ. لذلك، في حال وجود هذه المخصصات، فإن أداة الدين لن تلبي معايير الفقرة ١١.٩ ولن تتأهل لمحاسبة التكلفة المطفأة (انظر الفقرة ١١.٩(د)).

في بعض الأحيان، يكون للأداة سمة تجمع عوائد الفائدة الثابتة وعوائد الفائدة المتغيرة (مثلا، أداة دين بسعر متغير مع حد أعلى لسعر الفائدة أو خيار الحد الأدنى والحد الأعلى أو الحد الأدنى). ولا تؤدي الحد الأعلى أو خيار الحد الأدنى والحد الأعلى أو الحد الأدنى، بحد ذاتها، إلى مخالفة الأداة لشروط الفقرة ١١.٩(أ).

١١.١٠ تشمل الأمثلة على الأدوات المالية التي تلبي عادة شروط الفقرة ١١.٩:

أ- الحسابات التجارية وأوراق القبض وأوراق الدفع والقروض من البنوك أو أطراف ثالثة أخرى.

ب- الذمم الدائنة بالعملة الأجنبية. لكن يتم الاعتراف بأي تغير في الذمم الدائنة بسبب التغيير في سعر الصرف في الربح أو الخسارة كما هو مطلوب في الفقرة ٣٠.١٠.

ج- القروض من أو للشركات التابعة أو الشركات الزميلة المستحقة عند الطلب.

د- أداة الدين التي تصبح مستحق القبض مباشرة في حال تقصير المصدر في دفع الفائدة أو المبلغ الأصلي (هذ المخصص لا يخالف شروط الفقرة ١١.٩).

أمثلة – تلبية شروط الفقرة ١١.٩

مثال ٢٣ تدين المنشأة (أ) (أي لها التزام تعاقدي بالدفع) للمنشاة (ب) بمبلغ ١٠.٠٠٠ وحدة عملة مقابل سلع اشترتها بدين مدته ٣٠ يوما من المنشاة (ب) في ٣٠ ديسمبر ٢٠×٠

تعتبر أداة الدين ذمم تجارية دائنة (التزام مالي) للمنشاة (أ) وذمم تجارية مدينة (اصل مالي) للمنشأة (ب). وتلبي أداة الدين متطلبات الفقرة ١١.٩(أ)(١) وبالتالي، وشريطة تلبي شروط الفقرة ١١.٩(ب)–(د)، يتم محاسبة أداة الدين وفقا للقسم ١١ من قبل المنشاة (أ) والمنشأة (ب).

مثال ٢٤ تدين المنشأة (أ) للمنشأة (ب) بمبلغ ٩٥٠ وحدة عملة مقابل ٩٥ بندا اشترتها بمبلغ ١٠ وحدات عملة لكل بند بالدين من المنشاة (ب). وقدمت المنشأة (ب) عرضا خاصا –خصما نسبته ١٠% على كافة المنتجات المشتراة خلال سنة العرض، شريطة شراء أكثر من ٩٩ بندا في تلك السنة. وتشتري المنشاة (أ) ٥ بنود أخرى ويصبح بالتالي إجمالي المبلغ مستحق الدفع ٩٠٠ وحدة عملة.

تلبي أداة الدين معايير الفقرة ١١.٩(أ)(١) لان المبلغ ثابت مبدئيا على ٩٥٠ وحدة عملة وثم يكون ثابتا فيما بعد على ٩٠٠ وحدة عملة. ولا يؤثر تأثير الخصم على حقيقة أن المبالغ الثابتة بموجب العقد (أي ١٠ وحدات عملة لكل بند في حال شراء اقل من ١٠٠ بند و٩ وحدات عملة في حال شراء أكثر من ١٠٠ بند). لذلك، وشريطة تلبية كافة شروط الفقرة ١١.٩(ب) – (د)، يتم محاسبة أداة الدين وفقا للقسم ١١ من قبل المنشأة (أ) والمنشأة (ب).

مثال ٢٥ تحتفظ المنشأة سند خزينة مدته ١٠ سنوات (أي سند حكومي) بفائدة ثابتة (أي سعر فائدة ثابت)

يعتبر الاستثمار في سندات الخزينة أصلا ماليا للمنشأة. ويتم تسعير سندات الخزينة عادة في سوق نشط. غير أن تسعيرها في سوق نشط لا يؤدي تلقائيا إلى قياس القيمة العادلة. وتلبي سندات الخزينة ذات الفائدة الثابتة عادة متطلبات الفقرة ١١.٩ وبالتالي يتم قياسها بالتكلفة المطفأة وفقا للقسم ١١.

مثال ٢٦ تحتفظ المنشأة بأداة دين مدتها ٦ سنوات تدفع سعر فائدة متغير محدد على انه سعر ليبور إضافة إلى ١٥٠ نقطة أساسية، مع استحقاق دفعات الفائدة بشكل فصلي ضمن دفعات متأخرة.

تعتبر أداة الدين أصلا ماليا للمنشأة. وهي تلبي شروط الفقرة ١١.٩(أ)(٤). لذلك، وشريطة تلبي شروط الفقرة ١١.٩(ب)–(د)، يتم محاسبة أداة الدين وفقا للقسم ١١.

مثال ٢٧ تملك المنشاة تسهيلات سحب على المكشوف. ويقيد البنك فائدة على أي مبلغ مسحوب على المكشوف حسب اليوريبور إضافة إلى ٣٠٠ نقطة أساسية.

تعتبر أداة الدين أصلا ماليا للمنشأة. وهي تلبي شروط الفقرة ١١.٩(أ)(٤). لذلك، وشريطة تلبي شروط الفقرة ١١.٩(ب)–(د)، يتم محاسبة أداة الدين وفقا للقسم ١١.

مثال ٢٨ تصدر المنشأة (أ) أداوت دين مستمرة (مثلا سندات مستمرة) للمنشاة (ب) تعطي للمالك (المنشأة ب) حقا تعاقديا باستلام دفعات فائدة سنوية ثابتة بشكل مستمر تساوي سعر الفائدة المحدد بنسبة ٨% سنويا المطبق على المبلغ الأصلي وقيمته ١.٠٠٠ وحدة عملة. وليس هناك حق باستلام العائد على المبلغ الأصلي. وتم تصنيف أدوات الدين المستمرة على أنها التزامات مالية للمنشاة (أ) وفقا للقسم ٢٢ "الالتزامات وحقوق الملكية".

تعتبر أداة الدين التزاما ماليا للمنشأة (أ) وأصلا ماليا للمنشأة (ب). وتلبي الأداة المالية شروط الفقرة ١١.٩ (أ) (١) وبالتالي، وشريطة تلبي شروط الفقرة ١١.٩(ب)-(د)، يتم محاسبة أداة الدين وفقا للقسم ١١ من قبل كلا المنشأتين. ولا تؤدي حقيقة عدم وجود حق باستلام العائد على المبلغ الأصلي بحد ذاتها إلى وقوع الأداة ضمن نطاق القسم ١٢.

مثال ٢٩ تصدر المنشأة (أ) أسهم ممتازة قابلة للتسديد بشكل إلزامي للمنشاة (ب). ولهذه الأسهم دفعات أرباح أسهم سنوية ثابتة وتاريخ استحقاق ثابت. ويتم تصنيف الأسهم الممتازة على أنها التزامات مالية للمنشأة (أ) وفقا للقسم ٢٢.

تعتبر الأسهم الممتازة التزامات مالية للمنشاة (أ) وأصولا مالية للمنشأة (ب).

بالنسبة للمنشأة (أ)، يلبي الالتزام المالي (الأسهم الممتازة) المعايير في الفقرة ١١.٩(أ). لذلك، وشريطة تلبي شروط الفقرة ١١.٩(ب)-(د)، يتم محاسبة الأداة على أنها دين تلبي الفقرة ١١.٩ وفقا للقسم ١١.

بالنسبة للمنشأة (ب)، يلبي الأصل المالي (الاستثمار في الأسهم الممتازة) متطلبات الفقرة ١١.٩(د)، شريطة أن تكون الأسهم غير مطروحة للتداول وغير قابلة للتحويل، لذلك لا تنطبق الفقرة ١١.٩.

مثال ٣٠ تستلم المنشأة شيكا بالبريد من احد عملائها لتسوية رصيد العميل غير المسدد

يعتبر الشيك (نوع من الكمبيالات) أمر كتابيا من العميل يوجه البنك لدفع المال إلى المنشأة. ومن غير المرجح على ارض الواقع أن تسجل المنشاة الشيك المستلم على انه اصل مالي منفصل إلا إذا كان لدى تلك المنشاة كمية كبيرة من الشيكات غير المسدد (مثلا، شيكات بتواريخ مؤجلة) ويمكن للمنشاة بدلا من ذلك الاستمرار في إظهار المبلغ على انه ذمم تجارية مدينة إلى أن تتم مقاصة الشيك وتحصل المنشاة على النقد. وعند المقاصة، تقيد المنشاة النقد كمدين وتقيد الذمم التجارية المدينة كدائن بالمبلغ.

وعلى نحو بديل، يمكن أن تختار المنشأة تقييد النقد كمدين عند استلام الشيك. وتعتبر أية شيكات مستلمة ولكن غير مصروفة مع نهاية السنة بنودا غير مسددة عند معادلة البنك ويتم إعادة تصنيفها على أنها ذمم مدينة.

مثال ٣١ لدى المنشأة قرض رهن عقاري بسعر ثابت من البنك استخدمته في شراء بنايتها المكتبية. وللمنشاة حق تعاقدي بتسديد الرهن العقاري مبكرا وقد تفعل ذلك إذا انخفضت أسعار الفائدة السوقية بشكل جوهري لان المنشاة ستكون قادرة عندئذ على إعادة التمويل بسعر اقل.

يلبي قرض الرهن العقاري شروط الفقرة ١١.٩(أ) – فالمنشاة تدفع سعر فائدة ثابت على القرض. وهناك حكم تعاقدي يسمح للمنشاة بدفع الرهن العقاري مسبقا ولكن، وحيث انه ليس مشروطا بأحداث مستقبلية، فإن الفقرة ١١.٩(ج) تتحقق. ولا يؤدي أي دفع مسبق إلى خسارة البنك لمبلغ الأصلي أو أي فائدة مستحقة وبالتالي تتحقق الفقرة ١١.٩(ب). وعلى افتراض عدم وجود عوائد مشروطة إضافية أو مخصصات دفع مبكر (الفقرة ١١.٩(د))، فإن قرض الرهن العقاري يلبي الفقرة ١١.٩.

مثال ٣٢ تحتفظ المنشاة بسندات بفائدة قيمتها صفر صادرة عن شركة كبيرة بخصم على قيمتها الاسمية (الفائدة هي سعر الفائدة الذي يعوض المالك، مثلا عن القيمة الزمنية للمال). وللشركة الكبيرة الحق في تسديد السند في تواريخ محددة مسبقة قبل تاريخ استحقاق السندات التعاقدي بمبلغ يساوي التكلف المطفأة للسندات في ذلك التاريخ.

يلبي القرض بدون فائدة شروط الفقرة ١١.٩(أ) لان المنشاة تدفع سعر فائدة ثابت (ثابت على صفر) والمبلغ الأصلي على القرض. كذلك فإن قيمة تزايد الخصم ثابتة بموجب العقد. وهناك بند تعاقدي يسمح لمصدر السندات بدفع المبلغ غير المسدد مسبقا بموجب السند ولكن ولأنه ليس مشروطا بأحداث مستقبلية، فإن الفقرة ١١.٩(ج) تتحقق. ولا تؤدي أية دفعة مستقبلية إلى فقدان المنشأة لمبلغها الأصلي أو أي فائدة مستحقة حيث يجب أن تغطي الدفعة المسبقة التكلفة المطفأة في أي وقت (أي تلبية الفقرة ١١.٩(ج)). وعلى افتراض عدم وجود عوائد مشروطة إضافية أو مخصصات دفع مسبق (الفقرة ١١.٦٩(د))، فإن السند بدون فائدة يلبي الفقرة ١١.٩.

١١.١١ تشمل الأمثلة على الأدوات المالية التي لا تلبي شروط الفقرة ١١.٩ (وبالتالي ضمن نطاق القسم ١٢):

أ- الاستثمار في أدوات حقوق ملكية منشأة أخرى عدا الأسهم الممتازة غير القابلة للتحويل الأسهم الممتازة والعادية غير المطروحة للتداول (انظر الفقرة ١١.٨(د)).

ب- مبادلة سعر الفائدة التي تعود بتدفقات نقدية ايجابية أو سلبية، أو تعهد آجل لشراء سلع أو أدوات مالية يمكن تسويتها بالنقد والتي، عند التسوية، يمكن أن يكون لها تدفقات نقدية ايجابية أو سلبية لان هذه المبادلات أو العقود الآجلة لا تلبي الفقرة ١١.٩(أ).

ج- الخيارات والعقود الآجلة، لان عوائد المالك ليست ثابتة والشرط الوارد في الفقرة ١١.٩(أ) لم يتحقق.

د- الاستثمارات في الديون القابلة للتحويل، لان عوائد المالك يمكن أن تختلف عن سعر أسهم حقوق ملكية المصدر بدلا من أسعار الفائدة السوقية وحسب.

ه- القرض مستحق القبض من طرف ثالث والذي يعطي الطرف الثالث الحق أو الالتزام بالدفع المسبق في حال تغير متطلبات الضريبة أو المحاسبة المطبقة لان هذا القرض لا يحقق الشرط الوارد في الفقرة ١١.٩(ج).

أمثلة – الأدوات المالية التي لا تحقق الفقرة ١١.٩

مثال ٣٣ من اجل الاستثمار في محفظة أداوت دين وحقوق ملكية متنوعة (مثلا، أسهم وسندات) بملغ صغير من راس المال، اشترت المنشأة وحدات (تسمى أحيانا أسهما) في صندوق نقد مشترك. ويحق لمدير الاستثمار في المحفظة موازنة ضمن إرشادات معينة في منشورة صندوق الاستثمار من خلال بيع وشراء أدوات حقوق الملكية والدين.

يعتبر صندوق الاستثمار المشترك وسيلة استثمار مكونة من مجموعة من الأموال التي يتم تحصيلها من العديد من المستثمرين لغايات الاستثمار في الأوراق المالية مثل الأسهم والسندات والأصول المشابهة.وتعمل صناديق الاستثمار المشترك عن طريق مدراء استثمار يستثمرون راس مال الصندوق ويحاولون إنتاج أرباح ودخل لراس المال من اجل مستثمري الصندوق.

يعتبر الاستثمار في صندوق الاستثمار المشترك أصلا ماليا للمنشأة (أي حقا تعاقديا لاستلام النقد). وبالرغم من وجود أدوات دين في الصندوق، فإن الاستثمار لا يلبي شرط الفقرة ١١.٩(أ) – فعوائد المنشأة (أ) (سواء كانت مدفوعة كتوزيعات أو تدفع عند التصفية) ليست ثابتة أو متغيرة على أساس سعر فائدة واحد مرجعي مسعر أو ملحوظ (الفقرة ١١.٩(أ)). وتتباين العوائد اعتمادا على أداة الصندوق (أي أداء أدوات الدين وحقوق الملكية ضمن الصندوق) لان الاستثمار لا يلبي كافة شروط الفقرة ١١.٩ (وليست من الأدوات المدرجة في الفقرة ١١.٨(أ) أو (ج) أو (د))، فلا يمكن محتسبتها وفقا للقسم ١١. ويجب محاسبة الاستثمار في صندوق الاستثمار المشترك وفقا للقسم ١٢.

مثال ٣٤ تشتري المنشأة (أ) شركة تابعة من المنشأة (ب). وتدفع المنشأة (أ) ٥٠.٠٠٠ وحدة عملة مقدما وتوافق على دفع ٥٠.٠٠٠ وحدة عملة إضافية إلى المنشأة (ب) خلال سنتين إذا حققت الشركة التابعة أهداف أداء معينة (مقابل مشروط)، ومن المتوقع أن تحقق الشركة التابعة هذه الأهداف.

يحقق المقابل المشروط مستحق الدفع أو القبض تعريف الالتزام المالي للمنشأة (أ) والأصل المالي للمنشأة (ب) (أي انه حق أو التزام تعاقدي بدفع أو قبض النقد). ولا يلبي المقابل المشروط شرط الفقرة ١١.٩(أ) – فالعائد مشروط (وبالتالي ليس عائدا ثابتا) وليس العائد ذو المعدل المتغير الوارد في الفقرة ١١.٩(أ). لذلك لا تقع الأداة ضمن نطاق القسم ١١.

يتم محاسبة المقابل المشروط المقبوض (الأصل المالي للمنشأة (ب)) وفقا للقسم ١٢.

يقع المقابل المشروط المدفوع (الالتزام المالي للمنشأة (أ)) خارج نطاق القسم ١٢ (انظر الفقرة ١٢.٣(ز)). ويتم محاسبته وفقا للقسم ١٩ "اندماج الأعمال والشهرة".

مثال ٣٥ تحتفظ المنشأة بورقة قبض لا يفرض فائدة. وتعطي الورقة للمنشأة (المالك) حقا تعاقديا بالاستلام والمصدر التزاما تعاقديا بتسليم ١.٠٠٠ سند حكومي، بدلا من النقد، عند تاريخ استحقاق ورقة القبض.

يعتبر سند القبض أصلا ماليا للمنشأة – فالمنشاة لها حق تعاقدي باستلامك الأصول المالية (في هذه الحالة السندات الحكومية). وتعتبر السندات الحكومية أصولا مالية – فللمالك حق تعاقدي باستلام النقد من الحكومة. ويعتبر السند التزاما ماليا لمصدر السند.

ولا تلبي أداة الدين شرط الفقرة ١١.٩(أ) – لان القيمة السوقية للسندات الحكومية تتذبذب مع مرور الوقت وعوائد المالك ليست ثابتة أو متغيرة على أساس سعر فائدة واحد مرجعي مسعر أو ملحوظ.

وسيكون المبلغ المسدد مساويا للقيمة السوقية لألف سند حكومي عند تاريخ الاستحقاق. وحيث أن أداة الدين (أوراق القبض) لا تلبي شروط الفقرة ١١.٩، فلا يمكن محاسبتها وفقا للقسم ١١. ويجب محاسبتها وفقا للقسم ١٢.

مثال ٣٦ تحتفظ المنشأة بأداة دين بدفعات فائدة مرتبطة بسعر النفط. ولأداة الدين دفعة ثابتة عند الاستحقاق وتاريخ استحقاق ثابت.

تتباين عوائد المنشاة مع سعر النفط أكثر من مجرد أسعار الفائدة السوقية وبالتالي لا تلبي أداة الدين شروط الفقرة ١١.٩(أ). وإذا كانت أداة الدين لا تلبي شروط الفقرة ١١.٩، فلا يمكن محاسبتها وفقا للقسم ١١. ويجب محاسبتها وفقا للقسم ١٢.

مثال ٣٧ تضمن المنشأة تسديد قرض من بنك إلى إحدى الشركات الزميلة للمنشأة. والضمانة المالية عبارة عن حق تعاقدي للمقرض (البنك) باستلام النقد من الضامن (المنشأة) والتزام تعاقدي مقابل للضمان بالدفع للمقرض في حال تقصير المقترض (الشركة الزميلة).

توفر الضمانة للبنك حقا مشروطا بالنقد. ولأن الحق مشروط بحدث مستقبلي غير معروف، فإن الشرط في الفقرة ١١.٩(أ) بم يتحقق. وكذلك، فإن المبلغ ليس ثابتا ولا متغيرا على أساس سعر فائدة واحد مرجعي مسعر أو ملحوظ، لذلك فإن شروط الفقرة ١١.٩(أ) لم تحقق. لذلك، لا تستطيع المنشأة محاسبة الضمانة وفقا للقسم ١١ – فالالتزام المالي للمنشأة لا يلبي كافة شروط الفقرة ١١.٩. ويجب محاسبة الضمانة للقسم.

مثال ٣٨ يتخذ العميل إجراءا قانونيا ضد المنشاة عن أضرار يقول العميل أنها نتجت عن احد منتجات المنشأة. وتأخذ المنشاة قرضا مدته ٣ سنوات من البنك من اجل تمويل الرسوم القانونية للقضية في المحكمة. وهناك بند تعاقدي في عقد القرض يقضي بالسماح للمنشاة في حال فوز بالقضية بالسداد المبكر. وفي حال عدم فوز المنشأة بالقضية، فلا يمكن تسديد القرض مبكرا.

لا يلبي القرض شروط الفقرة ١١.٩(ج) – فهناك بند تعاقدي يسمح بتسديد القرض مبكرا قبل تاريخ الاستحقاق مشروط بحدث مستقبلي (أي، القرار النهائي للقضية). لذلك، لا تلبي أداة الدين (القرض) كافة شروط الفقرة ١١.٩ وبالتالي لا يمكن محاسبتها وفقا للقسم ١١. ويجب محاسبتها وفقا للقسم ١٢.

مثال ٣٩ تشتري المنشأة سندا بشريحة سعر فائدة ثابت فقط (أي أن المنشأة تشتري سلسلة دفعات الفائدة المستقبلية على سند بسعر ثابت)وتم عمل الشريحة في عملية توريق وتخضع لمخاطر التسديد المسبق (أي مخاطر دفع جزء أو كامل المبلغ الأصلي قبل تاريخ الاستحقاق المحدد). لذلك، تحصل المنشأة على الحق باستلام التدفقات النقدية للفائدة ولكن ليس التدفقات النقدية للمبلغ الأصلي من أداة الدين.

لكي تحقق أداة الدين شرط الفقرة ١١.٩(أ)، فيجب أن يكون هناك بند تعاقدي يمكن أن يؤدي، وفقا لشروطه، إلى خسارة المالك للمبلغ الأصلي. وفي هذه الحالة، يكون المبلغ الأصلي هو الاستثمار الأصلي من قبل المنشأة. وإذا اختيار مصدر السند (الدائن) تسوية السند مبكرا، فلا يمكن أن تستعيد المنشاة استثمارها حيث لن يتم تكبد أية دفعات فائدة بعد تسوية المبلغ الأصلي. وحيث يمكن أن تفقد المنشأة بعض أو جميع استثمارها الأصلي (أي أنها لن تستلم دفعات الفائدة التي دفعت مقابلها) فإن شريحة الفائدة بسعر الثابت فقط لا تحقق شروط الفقرة ١١.٩ وبالتالي لا يمكن محاسبة أداة الدين وفقا للقسم. ويجب محاسبتها وفقا للقسم ١٢.

مثال ٤٠ تحتفظ المنشأة بشرائح رئيسية وشرائح فرعية من التزامات الدين المضمونة (نوع من الأوراق المربوطة بالائتمان). ويتم استلاك دفعات الفائدة وتسديد المبلغ الأصلي من قبل مالك الشرائح فقط في حال عدم حدوث أي تقصير في محفظ الدين المحددة والتي يمكن أو لا يمكن أن يحتفظ بها المصدر.

تعتبر التزامات الدين المضمونة نوعا من الأوراق المالية المركبة المدعومة بالأصول التي تكون قيمتها ودفعاتها مشتقة من محفظة أصول أساسية ثابتة الدخل. ويتم تعيين فئات أو شرائح مخاطر مختلفة لالتزامات الدين المضمونة، حيث تعتبر الشرائح "الرئيسية" أكثر الأوراق المالية أمانا. يتم تقديم الفائدة والمبلغ الأصلي لمالكي الشرائح اعتمادا على أهمية الشرائح، حيث تقدم الشرائح الثانوية دفعات فائدة أعلى (وأسعار فائدة) أو أسعارا أقل لتعوض عن أخطار التقصير الإضافية.

ولا تلبي التزامات الدين المضمون، بشرائحها الرئيسية والثانوية، الشرط في الفقرة ١١.٩(ب)، فهي تحتوي على أحكام تعاقدية قد تسبب خسارة المالك المبلغ الأصلي أو أية فوائد منسوبة إلى الفترة الحالية أو الفترات السابقة. وتنص الشروط التعاقدية على أن دفعات الفائدة وتسديد المبلغ الأصلي يتم فقط إذا لم يحصل أي تقصير في محفظة الدين المحددة والتي قد تكون أو لا تكون مملوكة من قبل المصدر. و بما أن التزامات الدين المضمون لا تحقق كافة الشروط في الفقرة ١١.٩ و بما أنها لا تعد إحدى الأدوات المذكورة في الفقرة ١١.٨(أ) أو (ج) أو (د)، فأنه لا يمكن محاسبتها وفقا للقسم ١١ ويجب محاسبتها وفقا للقسم ١٢.

وتختلف مخاطر الائتمان في التزامات الدين المضمونة يختف عن خسارة المبلغ الأصلي أو الفائدة إذا لم يستطع مصدر القرض نفسه سداد القرض أو الفوائد حيث أن ذلك ليس مذكورا بشكل محدد في العقد (أي أن تسديد مالكي الشرائح للدفعات ليس متطلبا تعاقديا إذا لم يستلم نقدا على أصوله). وتعتبر مقدرة المصدر على عدم تسديد دفعات الفوائد والمبلغ الأصلي هو شرط تعاقدي ضمن الأداة.

مثال ٤١ تملك المنشأة (أ) استثمارا في أسهم المنشأة (ب) ، وتتضم الأسهم خيار بيع يسمح للمنشأة (أ) ببيع الأسهم مرة أخرى إلى المنشأة (ب) بالقيمة الأعلى بين القيمة السوقية للأسهم وقيمة مساوية للاستثمار الأولي الذي قامت به المنشأة (أ) بالإضافة إلى الفائدة المركبة استنادا إلى معدلات السوق. لذلك فان المنشأة (ا) سوف تحصل على معدل عائد مساو لعائد أداة الدين على الأقل، ويكون الخيار قابلا للممارسة بعد ثلاث سنوات من حصول المنشأة (أ) على الأسهم.

منظور المنشأة (أ): لا يلبي الاستثمار في أسهم المنشأة (ب) (الأصول المالية) لا يحقق الشرط في الفقرة ١١.٨(د) – فالأسهم مطروحة للتداول.

إذا اعتبر أن هذه الأداة تحقق تعريف أداة الدين في الجوهر، بوجود حد أدنى من العائد مساو لذلك في أداة الدين، فان الأداة لن تحقق الفقرة ١١.٩ بما أن العوائد قد تكون مساوية لقيمة الأسهم السوقية و لذلك لن تكون ثابتة أو متغيرة على أساس سعر فائدة واحد مرجعي مسعر أو ملحوظ.

و لذلك فان استثمار المنشأة (أ) في الأسهم لا يمكن محاسبته وفقا للقسم ١١، ويجب محاسبته وفقا للقسم ١٢.

منظور المنشأة (ب): تطبق المنشأة (ب) القسم ٢٢ "الالتزامات وحقوق الملكية" لتحدد ما إذا كان ينبغي تصنيف أسهمها الخاصة كحقوق ملكية أو أداة مركبة أو التزام مالي ضمن نطاق القسم ١١ أو القسم ١٢.

الاعتراف الأولي بالأصول والالتزامات المالية

١١.١٢ تعترف المنشأة بالأصل المالي أو الالتزام المالي فقط عندما تصبح المنشأة طرفا في الأحكام التعاقدية للأداة.

الملاحظات

يتم الاعتراف بالذمم المدينة والدائنة غير المشروطة على أنها أصول أو التزامات عندما تصبح المنشأة طرف في العقد ونتيجة ذلك، تمتلك الحق القانوني باستلام النقد أو الالتزام القانوني بدفع النقد.

لا يتم الاعتراف بالترتيبات التالية كأصول أو التزامات مالية أو:

- لا تعتبر المعاملات المستقبلية المخطط لها، بغض النظر عن احتماليتها، أصولا أو التزامات، لأن المنشأة لم تصبح طرف بعقد.
- لا يتم بشكل عام الاعتراف بالأصول التي سيتم شراؤها والالتزامات التي سيتم تكبدها نتيجة لالتزام المنشأة بشراء أو بيع أو السلع أو الخدمات إلى أن يؤدي احد الأطراف على الأقل ما هو مطلوب منه بموجب الاتفاقية. فعلى سبيل المثال، لا تعترف المنشاة التي تستلم أمرا مؤكدا بشكل عام بالأصل (ولا تعترف المنشاة التي تضع الأمر بالالتزام) في وقت التعهد ولكن تؤخر الاعتراف إلى أن يتم شحن السلع أو الخدمات المطلوبة أو تقديمها أو تسليمها.

القياس الأولي

١١.١٣ عند الاعتراف بأصل أو التزام مالي مبدئيا، تقيسه المنشأة بسعر المعاملة (بما فيها تكاليف المعاملة باستثناء القياس الأولي للأصول والالتزامات المالية التي تم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة) إلا إذا شكل الترتيب، فعليا، معاملة تمويل. ويمكن أن تحصل معاملة التمويل فيما يخص بيع السلع أو الخدمات، مثلا، إذا تم تأجيل الدفعة بما يتجاوز فترات الأعمال الطبيعية أو تم تمويلها بسعر فائدة ليس هو سعر السوق. وإذا شكل الترتيب معاملة تمويل، تقيس المنشاة الأصل أو الالتزام المالي بالقيمة الحالية للدفعات المستقبلية المخصومة بسعر الفائدة السوقية لأداة دين مماثلة.

أمثلة- الأصول المالية

١- بالنسبة لقروض طويلة الأمد المقدمة لمنشأة أخرى، يتم الاعتراف بالذمة المدينة تقدر بالقيمة الحالية للنقد مستحق القبض (بما فيها من دفعات الفائدة وتسديد المبلغ الأصلي) من المنشاة.

٢- بالنسبة للبضائع المباعة للزبون بدين قصير الأمد، يتم الاعتراف بالذمة المدينة بالمبلغ غير المخصوم للنقد مستحق القبض من المنشاة، والذي يكون بالعادة سعر الفاتورة.

٣- بالنسبة للبنود المباعة للزبون بدين بدون فائدة ولمدة سنتين، يتم الاعتراف بالذمة المدينة بسعر البيع النقدي الحالي لهذه البنود. وإذا كان سعر البيع النقدي الحالي غير معروف، فمن الممكن تقديره على انه القيمة الحالية للنقد مستحق القبض المخصوم باستخدام أسعار الفائدة السوقية السائدة لنفس الذمم المدينة.

٤- بالنسبة للشراء النقدي للأسهم العادية لمنشأة أخرى ، يتم الاعتراف بالاستثمار بمبلغ النقد المدفوع لشراء الأسهم.

أمثلة- الالتزامات المالية

١- بالنسبة لقرض مأخوذ من بنك، يتم الاعتراف بالذمة الدائنة مبدئيا بالقيمة الحالية للنقد مستحق الدفع للبنك (مثلا متضمنة دفعات الفائدة و تسديد المبلغ الأصلي)

٢- بالنسبة للبضائع المشتراة من مورد بدين قصير الأمد، يتم الاعتراف بالذمة الدائنة بالمبلغ غير المخصوم المستحق للمورد، والذي يكون بالعادة سعر الفاتورة.

الملاحظات

متى يتعين على المنشأة استخدام القيمة الحالية؟

يتم في معظم الحالات قياس الأدوات المالية، عند الاعتراف الأولي، بسعر معاملتها. وفيما يلي استثناءات لهذه القاعدة والتي تحتاج لحساب القيمة الحالية.

معاملات البيع و الشراء

يتم في معظم الحالات قياس الأدوات المالية تقريبا، عند الاعتراف الأولي، بسعر معاملتها. لكن إذا احتوت اتفاقية البيع أو الشراء على معاملة تمويل ضمنية (مثلا تسمح بدفعة مؤجلة "بدون فائدة")، فعلى المنشأة قياس الأصول أو الالتزامات المالية مبدئيا بالقيمة الحالية للدفعات المستقبلية المخصومة بسعر الفائدة السوقية لنفس أداة الدين (أي، القيمة الحالية لسعر المعاملة). وينبغي أن تكون أداة الدين المماثلة مشابهة من حيث عملة المعاملة ومدة التمويل والتصنيف الائتماني للمقترض ومعدل الفائدة الذي سيدفعه المقترض عادة في تمويل معاملة كتلك وعوامل أخرى.

يتم عمل معظم معاملات التمويل المتضمنة في معاملات البيع والشراء على معدل الفائدة السوقية (يمكن القول أن المعاملة تتم على أساس تجاري) خصوصا إذا تم إبرامها من قبل أطراف غير ذات علاقة يعمل كل وفق مصلحته الخاصة. في هذه الحالة، فإن سعر البيع النقدي عادة سيقارب القيمة الحالية للدفعات المستقبلية المخصومة بمعدل السوق المناسب (انظر مثال ٤٧). وسعر البيع النقدي هو مبلغ النقد المطلوب دفعه لشراء أو بيع أصل إذا تم دفع النقد مقدما، في تاريخ البيع أو الشراء.

وبينما تتم دفعات معاملات البيع والشراء وفق فترات الأعمال الطبيعية (والذي قد تكون عبارة عن فترة دين مدتها على سبيل المثال ٣٠ أو ٦٠ يوما حسب الممارسة في نطاق الاختصاص أو الصناعة)، يسمح القسم ١١ باستخدام سعر المعاملة، (غالبا قيمة الفاتورة الأصلية)، كتبسيط عملي لأنه من غير المرجح أن يكون أثر الخصم جوهريا. و بالعادة فان هذا الأمر مناسبا للذمم التجارية المدينة والدائنة قصيرة الأمد.

أدوات الدين الأخرى

عند تقديم قرض بمعدل السوق لنفس القرض، فان على المنشأة قياس أداة الدين مبدئيا بسعر المعاملة (وغالبا ما يتم تبادل النقد مسبقا).

ومن الأمثلة على معاملة يمكن تمويلها بمعدل فائدة يختلف عن معدل السوق إعطاء الشركة الأم قرضا لشركة تابعة وتحمل الشركة الأم الشركة التابعة معدل فائدة أقل مما يمكن أن يحمله طرف غير ذو علاقة على نفس القرض. بتقديم معدل فائدة مخفض لشركتها التابعة، فان الشركة الأم تقدم لشركتها الفرعية تمويلا ضمنيا، بالإضافة إلى قرض أساسي. لذلك، وفي هذه الحالة فان سعر المعاملة لا يقارب القيمة الحالية للدفعات المستقبلية المخصومة بسعر السوق الملائم. عندما لا يتم عمل قرض بمعدل السوق لقرض مشابه، تعترف المنشأة مبدئيا بالقرض بالقيمة الحالية للدفعات المستقبلية المخصومة بسعر الفائدة السوقية لأداة دين مشابهة.

إذا كان الالتزام المالي مستحق الدفع بالكامل عند الطلب (كما هي الحالة إذا لم يحدد موعد تسديد)، فانه يجب أن لا يخصم (أي يتم الاعتراف به بكامل المبلغ مستحق الدفع عند الطلب بدون خصم (انظر إلى المثال ٥٤)). وعند القياس اللاحق، يستمر الاعتراف به بالمبلغ الكامل غير المسدد بدون خصم.

تكاليف المعاملة

ما هي تكاليف المعاملة؟

تكاليف المعاملة هي تكاليف متزايدة تنسب بشكل مباشر إلى استملاك أو إصدار أو التصرف بالأصل أو الالتزام المالي. والتكلفة المتزايدة هي التكلفة التي كان من الممكن تجنبها لو لم تقم المنشأة باستملاك أو إصدار أو التصرف بالأداة المالية. وتشمل تكاليف المعاملة الأجور والعمولات المدفوعة للوكلاء (بما فيها الموظفون الذين يعملون كوكلاء مبيعات، إذا كانت هذه التكاليف متزايدة) والمستشارين والوسطاء والتجار؛ ورسوم الوكالات التنظيمية و هيئات تداول الأوراق المالية؛ وتحويل الضرائب و الرسوم. وتشمل الرسوم المتضمنة في تكاليف المعاملة تلك التي تعتبر جزء أساسيا من إيجاد مشاركة في الأداة المالية الناتجة (مثلا، التفاوض على بنود الأداة وإعداد ومعالجة المستندات).

ولا تشمل تكاليف المعاملة أقساط أو خصومات الديون أو تكاليف التمويل أو التكاليف الإدارية الداخلية.

كيفية محاسبة تكاليف المعاملة

يتم شمل تكاليف المعاملة المنسوبة إلى عملية استملاك أداة مالية سيتم قياسها، بعد الاعتراف الأولي، بتكلفة مطفأة أو تكلفة (انظر الفقرة ١١.١٤ (أ) و (ب) و (ج)(١١)) في القيمة المعترف بها عند الاعتراف الأولي بالأداة المالية. فيما يخص الأصول المالية، يتم إضافة تكاليف متزايدة منسوبة بشكل مباشر إلى عملية استملاك الأصل بهدف الوصول إلى القيمة المعترف بها عند الاعتراف الأولي.

فيما يخص الالتزامات المالية، يتم اقتطاع تكاليف مرتبطة بشكل مباشر بإصدار دين بهدف الوصول إلى قيمة الدين المعترف بها عند الاعتراف الأولي. وبالتالي سيتم شمل تكاليف المعاملة عند حساب التكلفة المطفأة باستخدام طريقة الفائدة الفعالة ويتم الاعتراف بها تبعا لذلك في الربح أو الخسارة خلال عمر الأداة.

ويكون القيد اليومي لتكاليف المعاملة المدفوعة نقدا والمرتبطة بأدوات مالية ليتم قياسها بالتكلفة المطفأة كالآتي:-

منه الأصل المالي/الالتزام المالي

له النقد

فيما يخص الأدوات المالية التي يتم قياسها بالقيمة العادلة في الربح أو الخسارة بعد الاعتراف الأولي (انظر الفقرة ١١.١٤ (ج) (١))، سيتم الاعتراف بتكاليف المعاملة عند تكبدها على أنها مصاريف. وبعبارة أخرى، لا تؤخذ تكاليف المعاملة بعين الاعتبار عند تحديد القيمة التي سيتم الاعتراف بها بشكل أولي. ويكون القيد اليومي لتكاليف المعاملة المدفوعة نقدا والمرتبطة بأدوات مالية ليتم قياسها بالقيمة العادلة لاحقا كالآتي:

منه الربح أو الخسارة

له النقد

لا يتم شمل تكاليف المعاملة المتوقع تكبدها عند نقل أداة مالية أو التصرف بها في عملية قياس الأدوات المالية الأولية أو اللاحقة.

إذا تم إهمال استملاك أو إصدار أو التصرف بأصل أو التزام مالي ، يتم الاعتراف بأي تكاليف معاملة مرتبطة بتلك المعاملة على أنها مصروف.

أمثلة _ الأصول المالية

مثال ٤٢ تكبدت منشأة رسوم معاملة وسيط بقيمة ١٠ وحدة عملة لشراء ٥٠ سهما عاديا غير مطروحا للتداول في شركة مسجلة في السوق مقابل ما قيمته ٥٠٠ وحدة عملة نقدا.

تعترف المنشأة بشكل أولي بأي استثمار في أدوات حقوق الملكية بالسعر المدفوع (أي ٥٠٠ وحدة عملة). لا يتم شمل تكاليف المعاملة بقيمة قياسها الأولي لأنه سيتم قياس الأدوات المالية، بعد الاعتراف الأولي، بالقيمة العادلة (انظر الفقرة ١١.١٤ (ج) (١١)).

تكون القيود اليومية عند الاعتراف الأولي كالآتي:

منه	الاستثمار في أدوات حقوق الملكية (أصل مالي)	٥٠٠ وحدة عملة
منه	الربح أو الخسارة (تكاليف المعاملة)	١٠ وحدة عملة
له	النقد (أصل مالي)	٥١٠ وحدة عملة

للاعتراف بعملية استملاك أسهم عادية غير مطروحة للتداول من شركة مسجلة وتكاليف معاملتها.

مثال ٤٣ تكبدت منشأة رسوم معاملة وسيط بقيمة ١٠ وحدة عملة لشراء ٥٠ سهما عاديا غير مطروحا للتداول في شركة غير مسجلة مقابل ما قيمته ٥٠٠ وحدة عملة نقدا. لا يمكن قياس القيمة العادلة للأسهم بشكل موثوق على أساس مستمر وبالتالي يتم قياس الاستثمار بتكلفة مطروحا منها انخفاض القيمة وفقا للفقرة ١١.١٤ (ج).

تعترف المنشأة بشكل أولي باستثمار في أدوات حقوق الملكية بقيمة تبلغ ٥١٠ وحدة عملة. لا يتم شمل تكاليف المعاملة بقيمة قياسها الأولي لأنه سيتم قياس الأدوات المالية، بعد الاعتراف الأولي، بالقيمة العادلة.

تكون القيود اليومية عند الاعتراف الأولي كالآتي:

منه	الاستثمار في أدوات حقوق الملكية (أصل مالي)	٥١٠ وحدة عملة
له	النقد (أصل مالي)	٥١٠ وحدة عملة

للاعتراف بعملية استملاك أسهم عادية غير مطروحة للتداول ولا يمكن قياس قيمتها العادلة بشكل موثوق من شركة غير مسجلة.

مثال ٤٤ تقدم منشأة ما خدمات للعملاء وتقيد على العميل ٢٠٠ وحدة عملة يستحق دفعها خلال ٦٠ يوما. يعتبر اشتراط الدفع في فترة تتراوح ما بين ٣٠-٩٠ يوما أمرا طبيعيا في قطاع الصناعة.

تعترف المنشأة بشكل أولي بذمم مدينة تجارية بقيمة ٢٠٠ وحدة عملة (أي القيمة غير المخصومة للذمم النقدية المدينة)_ تمت المعاملة ضمن فترات العمل العادية دون معاملة تمويلية ضمنية وبالتالي لا يلزم إجراء خصم. وتكون القيود اليومية عند الاعتراف الأولي كالآتي:

منه	الذمم التجارية المدينة (أصل مالي)	٢٠٠ وحدة عملة
له	الربح أو الخسارة- الإيراد	٢٠٠ وحدة عملة

للاعتراف بالإيراد الذي تم الحصول عليه من تقديم الخدمات بالدين.

مثال ٤٥ أودعت منشأة ما ٢٠.٠٠٠ وحدة عملة في حساب وديعة بإخطار مدته ١٢٠ يوم لدى بنك. ستتلقى المنشأة فائدة ثابتة تبلغ نسبتها ١.٦٤٤ % على الفترة التي مدتها ١٢٠ يوم (أي ما يعادل ٥ % سنويا بتجاهل التسوية)، ويستحق دفعها بانتهاء فترة الوديعة. ويبلغ سعر السوق لمثل هذا النوع من الوديعة لدى البنك ١.٦٤٤ % لكل مدة من ١٢٠ يوما.

طالما تكون الوديعة لدى البنك بسعر فائدة السوق للقروض المماثلة، ينبغي الاعتراف بها بسعر المعاملة البالغ ٢٠.٠٠٠ وحدة عملة (انظر العملية الحسابية الواردة أدناه). تكون القيود اليومية عند الاعتراف الأولي كالآتي:

منه	الوديعة المصرفية (أصل مالي)	٢٠.٠٠٠ وحدة عملة
له	النقد (أصل مالي)	٢٠.٠٠٠ وحدة عملة

للاعتراف بالوديعة المصرفية.

وفيما يلي عملية حساب القيمة الحالية والتي توضح سبب مقاربة سعر المعاملة البالغ ٢٠.٠٠٠ وحدة عملة للقيمة الحالية للدفعات المستقبلية:

ستزيد القيمة البالغة ٢٠.٠٠٠ وحدة عملة بما قيمته ٣٢٩ وحدة عملة (٢٠.٠٠٠ وحدة عملة × ١.٦٤٤%) بحيث تصل إلى ٢٠.٣٢٠ وحدة عملة خلال مدة ١٢٠ يوم.

تكون القيمة الحالية للمبلغ مستحق الدفع خلال١٢٠ يوم والذي قيمته ٢٠.٣٢٩ وحدة عملة باستخدام سعر السوق بنسبة ١.٦٤٤% ما قيمته ٢٠.٠٠٠ وحدة عملة (أي ٢٠.٣٢٩ وحدة عملة ÷ ١.٠١٦٤٤) أي ما يعادل سعر المعاملة.

مثال ٤٦ الحقائق هي نفسها في المثال ٤٥. لكن يتوجب على المنشأة، في هذا المثال، دفع رسوم إدارية مقدمة تبلغ قيمتها ٥٠ وحدة عملة وذلك لتغطية تكاليف الأوراق الخ.

يتم الاعتراف بالوديعة بقيمة ٢٠.٠٥٠ وحدة عملة، أي ما يعادل ٢٠.٠٠٠ وحدة عملة مضافا إليها تكلفة المعاملة. وتكون القيود اليومية عند الاعتراف الأولي كالآتي:

منه	الوديعة المصرفية (أصل مالي)	٢٠.٠٠٠ وحدة عملة
له	النقد (أصل مالي)	٢٠.٠٠٠ وحدة عملة

للاعتراف بالوديعة المصرفية

منه الوديعة المصرفية (أصل مالي) ٥٠ وحدة عملة

له النقد (أصل مالي) ٥٠ وحدة عملة

للاعتراف برسوم المعاملة.

مثال ٤٧ تبيع منشأة مصنعة للآلات في ١ يناير ٢×٢٠ آلة لعميل مقابل ٢.٠٠٠ وحدة عملة مستحقة الدفع خلال فترة زمنية من عامين. تشمل معاملة البيع هذه معاملة تمويلية ضمنية (قرض لمدة عامين). يبلغ سعر البيع النقدي الحالي لذلك البند ١.٦٥٠ وحدة عملة في حال دفع العملاء عند الاستلام.

يتم الاعتراف بالذمم المدينة بسعر البيع النقدي الحالي للبند (انظر المثال الثالث من الأصول المالية الواردة في الفقرة ١١.١٣). تكون القيود اليومية عند الاعتراف الأولي كالآتي:

منه الذمم المالية التجارية (أصل مال) ١.٦٥٠ وحدة عملة

له الربح أو الخسارة (إيراد) ١.٦٥٠ وحدة عملة

للاعتراف بالإيراد الذي تم الحصول عليه من بيع السلع بالدين (بما في ذلك معاملة تمويلية ضمنية).

سيتم الاعتراف بالفرق بين سعر البيع الحالي (١.٦٥٠ وحدة عملة) والمبلغ مستحق القبض (٢.٠٠٠ وحدة عملة) على أنه إيراد فائدة باستخدام طريقة الفائدة الفعالة – وإنه يمثل معاملة تمويلية (انظر مثال ٧١).

مثال ٤٨ الحقائق هي نفسها في المثال ٤٧. ولكن يكون سعر البيع النقدي الحالي للآلة، في هذا المثال، غير معروف. وسيكون سعر فائدة السوق لقرض العامين للعميل ما نسبته ١٠ % سنويا.

يتم الاعتراف بالذمم المدينة بالقيمة الحالية للمبلغ مستحق القبض والتي تبلغ ٢.٠٠٠ وحدة عملة ÷ $(١.١)^{٢}$ = ١.٦٥٢.٨٩ وحدة عملة.

إذا لم يكن سعر البيع النقدي الحالي معروفا، يمكن بالتالي تقديره بالقيمة الحالية للذمم المدينة النقدية المخصومة باستخدام سعر فائدة السوق لأداة دين مماثلة (انظر المثال الثالث من الأصول المالية الواردة في الفقرة ١١.١٣).

مثال ٤٩ تمنح منشأة موظف قرض دون فوائد بقيمة ٥٠٠ وحدة عملة لمدة ثلاث سنوات (أي سعر فائدة السوق لقرض مدته سنتين لهذا الفرد).

بما أن القرض لا يكون بسعر فائدة السوق لقرض مماثل، فلا يتم تسجيله بسعر المعاملة البالغ ٥٠٠ وحدة عملة. بدلا من ذلك تقيس المنشأة القرض مستحق القبض بالقيمة الحالية للتدفقات النقدية الواردة المستقبلية المخصومة بسعر فائدة السوق لقرض مماثل.

تبلغ القيمة الحالية للقرض مستحق القبض (أصل مالي) والمخصومة بنسبة ٥ % كل سنة ما قيمته ٥٠٠ وحدة عملة ÷ (١.٠٥)٣= ٤٣١.٩٢ وحدة عملة. وبالتالي يتم تسجيل ما قيمته ٤٣١.٩٢ وحدة عملة عند القياس الأولي للقرض مستحق القبض. ستتغير قيمة المبلغ إلى ٥٠٠ وحدة عملة خلال فترة الثلاث سنوات باستخدام طريقة الفائدة الفعالة (انظر المثال ٦٧).

تتم محاسبة الفرق بين ما قيمته ٥٠٠ وحدة عملة وما قيمته ٤٣١.٩٢ وحدة عملة (أي ٦٨.٠٨ وحدة عملة) على أنه أجر للموظفين وفقا للقسم ٢٨ *"منافع الموظفين"*. ووفقا للقسم ٢٨، سيتم الاعتراف بما قيمته ٦٨.٠٨ وحدة عملة مباشرة أو سيؤجل بناء على ما إذا كان هنالك المزيد من شروط الخدمة المرفقة. على سبيل المثال، إذا كانت المنشأة تهدف إلى أن يكون القرض تعويضا إضافيا وإذا كان يتعين على الموظف سداد قيمة القرض في حال غادر قبل مضي ثلاث سنوات، سيتم الاعتراف بما قيمته ٦٨.٠٨ وحدة عملة على أنه تعويض إضافي باستخدام طريقة الفائدة الفعالة.

تكون القيود اليومية عند الاعتراف الأولي كالآتي:

منه	القرض مستحق القبض (أصل مالي)	٤٣١.٩٢ وحدة عملة
منه	الربح أو الخسارة (مصاريف منافع الموظفين) أو منافع الموظفين المدفوعة مسبقا	٦٨.٠٨ وحدة عملة
له	النقد (أصل مالي)	٥٠٠ وحدة عملة

للاعتراف بالقرض الممنوح للموظف.

مثال ٥٠ الحقائق هي نفسها في المثال ٤٩. ولكن تمنح المنشأة، في هذا المثال، قرض دون فوائد بقيمة ٥٠٠ وحدة عملة لعميل رئيسي بدلا من موظف لمدة ثلاث سنوات. افترض أن سعر فائدة السوق للقرض المماثل لهذا العميل يبلغ أيضا ما نسبته ٥ % سنويا. تتوقع المنشأة (أ) أن تحصل على منافع ضمنية من القرض، على سبيل المثال ولاء العملاء واستبدال تفضيلي للمنتجات في متاجر العميل، ولكن لا تتطلب بنود القرض من العميل اتخاذ أي إجراءات محددة.

تبلغ القيمة الحالية للقرض مستحق القبض (أصل مالي) والمخصومة بنسبة ٥ % ما قيمته ٥٠٠ وحدة عملة ÷ $(١.٠٥)^{٣}$ = ٤٣١.٩٢ وحدة عملة. وبالتالي يتم تسجيل ما قيمته ٤٣١.٩٢ وحدة عملة عند القياس الأولي للقرض مستحق القبض. سيتغير هذا المبلغ إلى ما قيمته ٥٠٠ وحدة عملة خلال فترة الثلاث سنوات باستخدام طريقة الفائدة الفعالة (انظر المثال ٦٧).

يتعين على الأرجح الاعتراف فورا بالفرق بين ما قيمته ٥٠٠ وحدة عملة وما قيمته ٤٣١.٩٢ وحدة عملة على أنه مصروف ما لم ينطبق عليه تعريف أي أصل غير ملموس بموجب القسم ١٨. بما أن المبلغ لا يرتبط إلا بمنافع غير مؤكدة، فمن غير المرجح بموجب أي أقسام أخرى أن يفي بالمعايير اللازمة للاعتراف به على أنه أصل. ولا ينطبق عليه تعريف أي أصل مالي نظرا لعدم وجود حق تعاقدي لاستلام النقد أو أي أصول مالية أخرى. و حتى في حال كان العميل ينوي إرجاع الأموال الإضافية إلى المنشأة (على سبيل المثال اقتسام جزء من أرباحه، لا يوجد أي شرط تعاقدي يتطلب القيام بذلك).

تكون القيود اليومية عند الاعتراف الأولي كالآتي:

منه	القرض مستحق القبض (أصل مالي)	٤٣١.٩٢ وحدة عملة
منه	الربح أو الخسارة_ خصم للعميل (مصروف أو أصل غير ملموس)	٦٨.٠٨ وحدة عملة
له	النقد (أصل مالي)	٥٠٠ وحدة عملة

للاعتراف بالقرض الممنوح للعميل.

مثال ٥١ استملكت منشأة في ١ يناير ٢٠×٠ سند دون فائدة في السوق مقابل ٩٨ وحدة عملة عن طريق معاملة على أساس تجاري. تتكبد المنشأة رسوم معاملة قيمتها ٢ وحدة عملة. سيتم تسديد السند بقيمة تبلغ ١٢٦ وحدة عملة في ٣١ ديسمبر ٢٠×٤.

وبما أنه من الواضح أن شراء السند الذي ليس عليه أي فائدة تم من خلال معاملة على أساس تجاري في السوق، سيدفع مصدر السند الفائدة بسعر السوق (ملاحظة، رغم أن السند دون فائدة إلا أن الفائدة تدفع من خلال تغير قيمة السند من ٩٨ وحدة عملة إلى ١٢٦ وحدة عملة). وبالتالي ينبغي تسجيل السند بسعر المعاملة. بما أنه سيتم قياس السند بتكلفة مطفأة، يتم شمل تكاليف المعاملة في قياس السند الأولي. تكون القيود اليومية عند الاعتراف الأولي كالآتي:

منه	السند (أصل مالي)	١٠٠ وحدة عملة
له	النقد (أصل مالي)	١٠٠ وحدة عملة

للاعتراف بالاستثمار في السندات.

سيتغير المبلغ الذي قيمته ١٠٠ وحدة عملة إلى ما قيمته ١٢٦ وحدة عملة خلال فترة الأربع سنوات (انظر المثال ٧٢).

أمثلة – الالتزامات المالية

مثال ٥٢ تشتري منشأة سلع من مصنع مقابل ما قيمته ٤٠٠ وحدة عملة من خلال ائتمان دون فائدة مدته ١٢٠ يوم، فترات العمل العادية في قطاع الصناعة.

تعترف المنشأة بشكل أولي بالذمم التجارية الدائنة بقيمة تبلغ ٤٠٠ وحدة عملة (أي القيمة غير المخصومة للمبالغ النقدية مستحقة الدفع). تتم المعاملة ضمن فترات العمل العادية دون معاملة تمويلية ضمنية، وبالتالي لا يتعين إجراء خصم. تكون القيود اليومية عند الاعتراف الأولي كالآتي:

منه	المخزون (أصل)	٤٠٠ وحدة عملة
له	الذمم الدائنة التجارية	٤٠٠ وحدة عملة

للاعتراف بعملية استملاك المخزون بالدين.

مثال ٥٣ بدأت منشأة في ١ نوفمبر ٢٠×١ باستئجار مبنى مكتبي مقابل ١.٠٠٠ وحدة عملة شهريا. وبحلول نهاية العام (٣١ ديسمبر ٢٠×١) لم تكن المنشأة قد دفعت أي إيجار بعد. سمح الملاك في المناطق المجاورة للمستأجرين بدفع الإيجارات بشكل فصلي ضمن دفعات متأخرة.

تدين المنشأة بمبلغ من المال قيمته ٢.٠٠٠ وحدة عملة لاستخدامها للملكية خلال شهري نوفمبر وديسمبر. يعد الدين قصير الأجل الذي قدمه الملاك أمرا عاديا في قطاع الصناعة ولا يوجد معاملة تمويلية ضمنية. تكون القيود اليومية للاعتراف بإيجارات أول شهرين كالآتي:

منه	الربح أو الخسارة (مصاريف الإيجار)	٢.٠٠٠ وحدة عملة
له	الإيجارات مستحقة الدفع (التزام مالي)	٢.٠٠٠ وحدة عملة

للاعتراف باستحقاق مصروف الإيجار.

وسيتم خصم المبلغ في حال تأجلت الدفعات إلى ما بعد فترات العمل العادية وبالتالي، وفي واقع الأمر، سيشمل معاملة تمويلية ضمنية.

مثال ٥٤ استخدمت منشأة ما قيمته ١.٥٠٠ وحدة عملة من ما لديها من تسهيلات السحب على المكشوف لدى بنك لسداد المبلغ مستحق الدفع للمورد. يتم تسديد قيمة ما تم سحبه على المكشوف عند الطلب. لم يشر البنك إلى أنه سيطلب السداد في المستقبل القريب. لا تتوقع المنشأة سداد المبلغ خلال العام.

ستعترف المنشأة بالتزام مالي بتسديد المبلغ المسحوب على المكشوف والذي قيمته ١.٥٠٠ وحدة عملة. ولا يتم خصم المبلغ بسعر السوق لأن سداده يتم عند الطلب وبالتالي ينبغي الاعتراف به بقيمته الاسمية.

تكون القيود اليومية عند الاعتراف الأولي كالآتي:

منه	الذمم التجارية الدائنة	١.٥٠٠ وحدة عملة
له	السحب على المكشوف(التزام مالي)	١.٥٠٠ وحدة عملة

للاعتراف بتسوية الذمم التجارية الدائنة.

مثال ٥٥ منح بنك منشأة قرضا مدته أربع سنوات بقيمة ٥.٠٠٠ وحدة عملة ضمن فترات العمل العادية، يشمل القرض فائدة مفروضة بنسبة ثابتة تبلغ ٨% كل سنة. يتم دفع الفائدة في نهاية كل سنة. تعتبر النسبة ٨% سعر السوق لقرض مماثل بفائدة ثابتة ومدته خمس سنوات مع فائدة يتم دفعها سنويا ضمن دفعات متأخرة.

تسجل المنشأة القرض بشكل أولي بسعر المعاملة (أي ٥.٠٠٠ وحدة عملة)، بما أنه يتم دفع الفائدة بسعر السوق. تكون القيود اليومية عند الاعتراف الأولي كالآتي:

منه	النقد(أصل مالي)	٥.٠٠٠ وحدة عملة
له	القرض (التزام مالي)	٥.٠٠٠ وحدة عملة

للاعتراف بالقرض المصرفي.

ملاحظة، بما أنه يتم فرض الفائدة على القرض بسعر السوق، ستكون القيمة الحالية للنقد مستحق الدفع للبنك مساوية لسعر المعاملة البالغ ٥.٠٠٠ وحدة عملة (انظر العملية الحسابية الواردة أدناه).

الوقت	النقد مستحق الدفع (أ)	عامل الخصم (٨%) (ب)	القيمة الحالية (أ) × (ب)
السنة ١	٤٠٠	٠.٩٢٥٤	٣٧٠.٣٧
السنة ٢	٤٠٠	٠.٨٥٧٣	٣٤٢.٩٤
السنة ٣	٤٠٠	٠.٧٩٣٨	٣١٧.٥٣
السنة ٤	٤٠٠	٠.٧٣٥٠	٢٩٤.٠١
السنة ٤	٥.٠٠٠	٠.٧٣٥٠	٣.٦٧٥.١٥
			٥.٠٠٠.٠٠

المثال ٥٦: الحقائق هي نفسها في المثال ٥٥. ولكن تحصل المنشأة على القرض، في هذا المثال، بعد أخذ مشورة وسيط قروض متخصص. وقيد الوسيط على المنشأة ١٠٠ وحدة عملة.

تم تسجيل القرض بقيمة المعاملة مطروحا منها أتعاب الوسيط (أي ٤.٩٠٠ وحدة عملة).

تكون القيود اليومية كالآتي:

القرض

منه	النقد(أصل مالي)	٥.٠٠٠ وحدة عملة
له	القرض (التزام مالي)	٥.٠٠٠ وحدة عملة

للاعتراف بالقرض.

رسوم المعاملة

منه	القرض (التزام مالي)	١٠٠ وحدة عملة
له	النقد (أصل مالي)	١٠٠ وحدة عملة

للاعتراف بتكاليف الاقتراض.

ملاحظة: ستتغير قيمة المبلغ المعترف به عند الاعتراف الأولي (٤.٩٠٠ وحدة عملة) إلى ما قيمته ٥.٠٠٠ وحدة عملة خلال مدة القرض باستخدام طريقة الفائدة الفعالة وذلك بإضافة مصروف فائدة تبلغ قيمته الإجمالية المعترف بها خلال مدة القرض ١٠٠ وحدة عملة (انظر المثال ٧٤).

مثال ٥٧ قدم بنك لمنشأة قرض مدته أربع سنوات تبلغ قيمته ٥.٠٠٠ وحدة عملة وفقا لفترات السوق العادية لذلك النوع من القروض، يشمل القرض فائدة مفروضة بسعر فائدة متغير محدد بقيمة الليبور مضافا إليها ٢٥٠ نقطة رئيسية، مع دفعات فائدة مستحقة القبض سنويا ضمن دفعات متأخرة.

تقوم المنشأة بتسجيل القرض بسعر المعاملة (أي ٥.٠٠٠ وحدة عملة) بما أنه يتم دفع الفائدة بسعر السوق لذلك النوع من القروض. تكون القيود اليومية كالآتي:

منه	النقد (أصل مالي)	٥.٠٠٠ وحدة عملة
له	القرض (التزام مالي)	٥.٠٠٠ وحدة عملة

للاعتراف بالقرض المصرفي.

ملاحظة: إذا تم تكبد رسوم معاملة قيمتها ٥٠ وحدة عملة عند اقتراض القرض، سيتم تسجيل القرض بقيمة تبلغ ٤.٩٥٠ وحدة عملة. سيكون القيد اليومي لرسوم المعاملة كالآتي:

رسوم المعاملة

منه	القرض (التزام مالي)	٥٠ وحدة عملة
له	النقد (أصل مالي)	٥٠ وحدة عملة

للاعتراف بتكاليف الاقتراض.

ملاحظة: ستكون رسوم المعاملة التي قيمتها ٥٠ وحدة عملة مطفأة خلال مدة القرض من خلال طريقة الفائدة الفعالة.

مثال ٥٨ يقدم بنك لمنشأة قرض مدته خمس سنوات تبلغ قيمته ٥.٠٠٠ وحدة عملة. قيد البنك على المنشأة فائدة بنسبة ١٠% كل سنة وفائدة يستحق دفعها في نهاية كل سنة. ويكون سعر السوق لقرض مماثل ثابت الفائدة ومدته خمس سنوات مع الفائدة التي يستحق دفعها سنويا ضمن دفعات متأخرة ما نسبته ٨%. حول البنك مبلغا إضافيا (رسوم مقدمة) قيمتها ٤٠٠ وحدة عملة للمنشأة، ويكون هذا المبلغ لتعويض المنشأة تماما عن دفعها لسعر فائدة أعلى.

بما أنه يتم اعتبار ما قيمته ٤٠٠ وحدة عملة تعويضا تاما للمنشأة عن دفعها لفائدة أعلى من سعر السوق، تدفع المنشأة سعر السوق بشكل فعال لاقتراض ما قيمته ٥.٤٠٠ وحدة عملة. وبالتالي يتم تسجيل القرض بقيمة المعاملة، التي تساوي قيمة القرض الاسمية مضافا إليها الدفعة النقدية المقدمة (أي ٥,٤٠٠ وحدة عملة). وتكون القيود اليومية عند الاعتراف الأولي كالآتي:

القرض

منه	النقد (أصل مالي)	٥.٠٠٠ وحدة عملة
له	القرض (التزام مالي)	٥.٠٠٠ وحدة عملة

للاعتراف بالقرض المصرفي.

دفعة التعويض المقدمة

منه	النقد (أصل مالي)	٤٠٠ وحدة عملة
له	القرض (التزام مالي)	٤٠٠ وحدة عملة

للاعتراف بالتعويض المقدم الذي تم الحصول عليه من البنك.

يتم تبيين القيود اليومية في المثال ٧٦ عند الاعتراف اللاحق.

يساوي المبلغ الذي قيمته ٥.٤٠٠ وحدة عملة قيمة القرض الحالية (انظر العملية الحسابية الواردة أدناه):

الوقت	النقد مستحق الدفع (أ)	عامل الخصم (٨%) (ب)	القيمة الحالية (أ) × (ب)
السنة ١	٥٠٠	٠.٩٢٥٩	٤٦٢.٩٦
السنة ٢	٥٠٠	٠.٨٥٧٣	٤٢٨.٦٧
السنة ٣	٥٠٠	٠.٧٩٣٨	٣٩٦.٩٢
السنة ٤	٥٠٠	٠.٧٣٥٠	٣٦٧.٥١
السنة ٥	٥٠٠	٠.٦٨٠٦	٣٤٠.٢٩
السنة ٥	٥.٠٠٠	٠.٦٨٠٦	٣٤٠٢.٩٢
			٥.٣٩٩.٢٧

يعزى الاختلاف غير المهم بين القيمة ٥.٣٩٩.٢٧ وحدة عملة (في الجدول أعلاه) والقيمة ٥.٤٠٠ وحدة عملة إلى عملية التقريب.

مثال ٥٩ أصدرت المنشأة (أ) في ١ يناير ٠×٢٠ أداة دين مقابل ١.٢٥٠ وحدة عملة. وتكون قيمة المبلغ الأصلي ١,٢٥٠ وحدة عملة وكما يكون تاريخ التسديد ثابت_ ٣١ ديسمبر ٤×٢٠. تم تحديد سعر الفائدة في اتفاقية الدين على أنه نسبة من المبلغ الأصلي على هذا النحو: ٦% في ٠×٢٠ (أي ٧٥ وحدة عملة) و٨% في ١×٢٠ (أي ١٠٠ وحدة عملة) و١٠% في ٢×٢٠ (أي ١٢٥ وحدة عملة) و ١٢% في ٣×٢٠ (أي ١٥٠ وحدة عملة) و١٦.٤% في ٤×٢٠ (أي ٢٠٥ وحدة عملة). نظمت المنشأة الدفعات على هذا النحو لإدارة تدفقاتها النقدية. ويكون سعر فائدة السوق للقروض المماثلة ١٠ % كل عام.

لا يبدو واضحا فيما إذا كان يتم تحديد سعر الفائدة في أداة الدين بسعر فائدة السوق لأداة دين مماثلة. وتبلغ القيمة الحالية للدفعات المستقبلية المخصومة بسعر السوق ما قيمته ١.٢٥٠.٦٢ وحدة عملة.

وهذا يساوي تقريبا سعر المعاملة، كما هو متوقع لقرض يتم بين طرفين غير مرتبطين (أي على أساس تجاري). وبالتالي يتم قياس القرض عند الاعتراف الأولي بقيمة تبلغ ١.٢٥٠ وحدة عملة.
وتكون القيود اليومية كالآتي:

الاعتراف الأولي

منه	النقد (أصل مالي)	١.٢٥٠ وحدة عملة
له	القرض (التزام مالي)	١.٢٥٠ وحدة عملة

للاعتراف بالالتزامات التعاقدية لأداة الدين التي تصدرها المنشأة.

يتم تبيين القيود التي ينبغي القيام بها عند الاعتراف اللاحق في المثال ٧٧.
انظر عملية حساب القيمة الحالية بسعر السوق البالغ ١٠% الواردة أدناه:

الوقت	النقد مستحق الدفع (أ)	عامل الخصم (٨%) (ب)	القيمة الحالية (أ) × (ب)
٢٠×٠	٧٥	٠.٩٠٩١	٦٨.١٨
٢٠×١	١٠٠	٠.٨٢٦٤	٨٢.٦٤
٢٠×٢	١٢٥	٠.٧٥٣١	٩٣.٩١
٢٠×٣	١٥٠	٠.٦٨٣٠	١٠٢.٤٥
٢٠×٤	١.٤٥٥(أي ٢٠٥ + ١.٢٠٥)	٠.٦٢٠٩	٩٠٣.٤٤
		المجموع	١.٢٥٠.٢٦

يعزى الفرق غير المهم بين مبلغ ١.٢٥٠.٦٢ وحدة عملة (الوارد في الجدول أعلاه) ومبلغ ١.٢٥٠ وحدة عملة لعملية التقريب.

القياس اللاحق

١١.١٤ ينبغي على أي منشأة عند نهاية كل **فترة إعداد تقارير** قياس الأدوات المالية، دون اقتطاع أي تكاليف معاملة يمكن أن تتكبدها المنشأة في عملية البيع أو التصرف، كالآتي:
(أ) ينبغي قياس أدوات الدين التي تلبي الشروط الواردة في الفقرة ١١.٨ (ب) **بتكلفة مطفأة** باستخدام **طريقة الفائدة الفعالة**. تقدم الفقرات ١١.٥-١١.٢٠ إرشادات فيما يتعلق بتحديد التكلفة المطفأة باستخدام طريقة الفائدة الفعالة. ينبغي قياس أدوات الدين التي تم تصنيفها على أنها أصول متداولة أو التزامات متداولة بمبلغ نقدي غير مخصوم أو مبالغ أخرى يتوقع دفعها أو الحصول عليها (أي صافي انخفاض القيمة- انظر الفقرات ١١.٢١-١١.٢٦) ما لم يشكل الترتيب، في الواقع، معاملة تمويلية (انظر الفقرة ١١.١٣). وفي حال شكل الترتيب معاملة تمويلية، ينبغي على المنشأة قياس أداة الدين بالقيمة الحالية للدفعات المستقبلية المخصومة بسعر فائدة السوق لأداة دين مماثلة.
(ب) ينبغي قياس التزامات القبض الذي يلبي الشروط الواردة في الفقرة ١١.٨ (ج) بتكلفة (تكون أحيانا عديمة القيمة) مطروحا منها انخفاض القيمة.
(ج) ينبغي قياس الاستثمارات في الأسهم الممتازة غير القابلة للتحويل والأسهم العادية أو الممتازة غير المطروحة للتداول التي تلبي الشروط الواردة في الفقرة ١١.٨ (د) كالآتي (تقدم الفقرات ١١.٢٧-١١.٣٣ إرشادات تتعلق بالقيمة العادلة):

(١) إذا كانت الأسهم متداولة عموما أو كان من الممكن قياس قيمها العادلة بطريقة أخرى بشكل موثوق، ينبغي قياس الاستثمار بالقيمة العادلة مع الأخذ بعين الاعتبار التغيرات الحاصلة على القيمة العادلة المعترف بها في الربح أو الخسارة.

(١١) ينبغي قياس الاستثمارات الأخرى المماثلة بقيمة مطروحا منها انخفاض القيمة.

ينبغي تقييم انخفاض القيمة أو عدم قابلية التحصيل للحصول على الأدوات المالية الواردة في (أ) و(ب) و(ج)(١١) المذكورين أعلاه. تقدم الفقرات ١١.٢١-١١.٢٦ الإرشادات.

أمثلة – الأصول المالية

مثال ٦٠ اشترت منشأة ٥٠ سهما عاديا غير مطروحا للتداول خلال العام في شركة مسجلة في السوق مقابل ٥٠٠ وحدة عملة نقدا. يتم تسعير الأسهم في نهاية العام بقيمة تبلغ ١١ وحدة عملة لكل سهم.

اعترفت المنشأة بشكل أولي باستثماراتها في أدوات حقوق الملكية بقيمة تبلغ ٥٠٠ وحدة عملة (انظر المثال ٤٢). ينبغي على المنشأة بما أن الأسهم متداولة عموما، بعد الاعتراف الأولي، قياس الاستثمار بالقيمة العادلة وينبغي عليها أيضا الاعتراف بالتغيرات الحاصلة على القيمة العادلة في الربح أو الخسارة (انظر الفقرة ١١.١٤(ج)).

وبالتالي تكون القيود اليومية كالآتي:

القياس اللاحق

منه	الاستثمار في أدوات حقوق الملكية (أصل مالي)	٥٠ وحدة عملة
له	الربح أو الخسارة- ربح من الاستثمار في أدوات حقوق الملكية	٥٠ وحدة عملة

للاعتراف بالتغييرات الحاصلة على القيمة العادلة للاستثمار في فترة التغير.

مثال٦١ اشترت منشأة ما ٥٠ سهما عاديا غير مطروحا للتداول خلال العام في شركة غير مسجلة مقابل ما قيمته ٥٠٠ وحدة عملة نقدا، وتبلغ رسوم معاملة الوسيط المتكبدة ما قيمته ١٠ وحدة عملة. تكون الأسهم غير متداولة عموما كما ولا يمكن قياس القيمة العادلة للأسهم بخلاف ذلك بشكل موثوق.

اعترفت المنشأة بشكل أولي بالاستثمار في أدوات حقوق الملكية بقيمة تبلغ ٥١٠ وحدة عملة (انظر المثال ٤٣).

ينبغي على المنشأة عند القياس اللاحق، في نهاية العام، قياس الاستثمار بتكلفة مطروحا منها انخفاض القيمة المتراكم (انظر الفقرة ١١.١٤(ج)) وذلك نظرا لعدم إمكانية قياس القيمة العادلة بشكل موثوق. افترض أنه لا يوجد أي مؤشر على أن الاستثمار منخفض القيمة، سيتم قياس الاستثمار بقيمة تبلغ ٥١٠ وحدة عملة (أي المبلغ الذي تم قياسها به عند الاعتراف الأولي، ٥٠٠ وحدة عملة مدفوعة للحصول على الأسهم + ١٠ وحدة عملة كرسوم معاملة).

مثال ٦٢ قدمت منشأة في ١٥ ديسمبر ٢٠×١ خدمات لعميل ما وقيدت على العميل مبلغ ٢٠٠ وحدة عملة ينبغي عليه تسديده خلال ٦٠ يوما. وبحلول نهاية العام المالي للمنشأة (٣١ ديسمبر ٢٠×١)، لم تكن المنشأة قد دفعت المبلغ المستحق بعد.

اعترفت المنشأة بشكل أولي بالذمم المدينة التجارية بقيمة تبلغ ٢٠٠ وحدة عملة (انظر المثال ٤٤).

تعتبر الذمم المدينة التجارية أصلا متداولا، ولا يوجد معاملة تمويلية مخفية. وبالتالي افترض أنه يتوقع من العميل سداد المبلغ كاملا بعد فترة وجيزة من نهاية العام (وبالتالي لا يوجد انخفاض قيمة)، سيستمر قياس الذمم المدينة التجارية في ٣١ ديسمبر ٢٠×١ عند القياس اللاحق بالمبلغ النقدي غير المخصوم المتوقع قبضه (أي ٢٠٠ وحدة عملة).

أمثلة – الالتزامات المالية

مثال ٦٣ تشتري منشأة ما سلع من مصنع ما مقابل ٤٠٠ وحدة عملة في ١ نوفمبر ٢٠×٢ عن طريق ائتمان دون فائدة مدته ١٢٠ يوما، والتي تعد فترات عمل عادية في قطاع الصناعة. وبحلول نهاية العام المالي للمنشأة (٣١ ديسمبر ٢٠×٢) لم تكن المنشأة قد دفعت للمصنع بعد.

اعترفت المنشأة بشكل أولي في ١ نوفمبر ٢٠×٢ بالذمم التجارية الدائنة بقيمة تبلغ ٤٠٠ وحدة عملة (انظر المثال ٥٢).

تعتبر الذمم التجارية الدائنة التزاما متداولا وقد تمت المعاملة وفقا لفترات العمل العادية دون معاملة تمويلية مخفية. وبالتالي افترض أنه يتوقع من العميل سداد المبلغ كاملا بعد فترة وجيزة من نهاية العام (وبالتالي لا يوجد انخفاض قيمة)، سيستمر قياس الذمم التجارية الدائنة في ٣١ ديسمبر ٢٠×٢ عند القياس اللاحق بالمبلغ النقدي غير المخصوم المتوقع دفعه (أي ٤٠٠ وحدة عملة).

مثال ٦٤ لدى منشأة تسهيل السحب على المكشوف دون فائدة لدى بنك. يتم تسديد القيمة المسحوبة على المكشوف عند طلب البنك. ولكن لم يشر البنك إلى أنه سيطلب تسديد المبلغ في المستقبل القريب. وبحلول نهاية العام المالي للمنشأة، يكون ما قيمته ٢.٠٠٠ وحدة عملة مستحق الدفع على السحب على المكشوف. لا تتوقع المنشأة سداد المبلغ خلال العام.

ستعترف المنشأة في بياناتها للمركز المالي بالتزام مالي بالمبلغ المسحوب على المكشوف والذي قيمته ٢.٠٠٠ وحدة عملة. ولا يتم خصم المبلغ بسعر السوق وذلك لأن تسديده يكون عند الطلب.

التكلفة المطفأة و طريقة الفائدة الفعالة

١١.١٥ تكون التكلفة المطفأة لأي أصل مالي أو التزام مالي عند كل تاريخ إعداد تقارير صافي القيم الآتية:

(أ) القيمة التي يتم قياس الأصل المالي أو الالتزام المالي بها عند الاعتراف الأولي،

(ب) مطروحا منها أي تسديدات للمبلغ الأصلي،

(ج) مضافا إليها أو مطروحا منها الإطفاء المتراكم باستخدام طريقة الفائدة الفعالة لأي فرق بين القيمة عند الاعتراف الأولي والقيمة المستحقة،

(د) مطروحا منها، في حالة الأصل المالي، أي تخفيض (بشكل مباشر أو من خلال استخدام حساب العلاوة) لانخفاض القيمة أو عدم إمكانية التحصيل.

يتم قياس الأصول المالية والالتزامات المالية التي ليس لها سعر فائدة محدد والتي يتم تصنيفها على أنها أصول متداولة أو التزامات متداولة بشكل أولي بالقيمة المخصومة وفقا للفقرة ١١.١٤(أ). وبالتالي لا تنطبق النقطة (ج) المذكورة أعلاه عليهم.

١١.١٦ تكون طريقة الفائدة الفعالة طريقة لحساب التكلفة المطفأة لأصل أو التزام مالي (أو مجموعة من الأصول المالية أو الالتزامات المالية) إضافة إلى التكلفة المطفأة لتخصيص دخل الفائدة أو مصروف الفائدة خلال فترة ذات صلة. يعتبر سعر الفائدة الفعلي السعر الذي يخصم الدفعات أو المقبوضات النقدية المستقبلية المقدرة بشكل تام خلال العمر المتوقع للأداة المالية أو، عند الاقتضاء إلى المبلغ المسجل للأصل المالي أو الالتزام المالي خلال فترة أقصر. يتم تحديد سعر الفائدة الفعال على أساس المبلغ المسجل للأصل أو الالتزام المالي عند الاعتراف الأولي. وفقا لطريقة الفائدة الفعالة:

(أ) تعتبر التكلفة المطفأة لأصل مالي (التزام) القيمة الحالية للمقبوضات (الدفعات) النقدية المستقبلية المخصومة بسعر الفائدة الفعلي، و

(ب) تكون قيمة مصروف (دخل) الفائدة في فترة ما مساوية للقيمة المسجلة للالتزام (الأصل) المالي في بداية الفترة، مضروبة بسعر الفائدة الفعلي للفترة.

ملاحظات

إذا تم تمويل المعاملة بسعر فائدة السوق في أي معاملة على أساس تجاري، سيقارب سعر المعاملة عادة القيمة الحالية للدفعات المستقبلية المخصومة بسعر السوق. وفيما يخص الأدوات المالية الممولة بسعر فائدة السوق والمسجلة بالتالي بسعر المعاملة، سيكون سعر الفائدة الفعلي عادة مساويا لسعر السوق (انظر المثالين ٦٧ و ٧٣). ولكن إذا كان هنالك تكاليف معاملة وأقساط أو خصومات أخرى، فإن ذلك يعني غالبا أن سعر فائدة السوق لا يساوي سعر السوق لأداة لا تمتلك هذه الخصائص (انظر المثال ٧٤).

فيما يخص الالتزامات المالية، إذا كان من الممكن للدائن أن يطلب التسديد في تاريخ معين، لا يمكن للمنشأة أن تفترض فترة أطول من الفترة التي انقضت حتى ذلك اليوم. ينبغي على المنشأة إذا كان القرض يستحق السداد عند الطلب أو في تاريخ معين في المستقبل الافتراض أن عملية السداد تتم في ذلك اليوم وذلك لأغراض حساب التكلفة المطفأة.

١١.١٧ ينبغي على المنشأة عند حساب سعر الفائدة الفعلي تقدير التدفقات النقدية مع الأخذ بعين الاعتبار جميع الشروط التعاقدية للأداة المالية (على سبيل المثال دفعات مسبقة وشراء وخيارات مشابهة) وخسائر الدين المعروفة التي تم تكبدها، ولكن لا ينبغي عليها أن تأخذ بالاعتبار خسائر الدين المستقبلية المحتملة التي لم يتم تكبدها بعد.

مثال – فترة الإطفاء

مثال ٦٥ تمنح منشأة ما لشركتها الزميلة قرضا مدته خمس سنوات بفائدة مستحقة الدفع سنويا ضمن دفعات متأخرة. يحدد العقد أن الشركة الزميلة تمتلك الخيار لتسديد مبلغ الأداة وأنه لا يتم فرض أي عقوبة على الدفع مسبقا. لا يتوقف خيار الدفع مسبقا على الأحداث المستقبلية.

إذا توقعت المنشأة عند البدء من الشركة الزميلة عدم سداد القرض، فبالتالي تعادل فترة الإطفاء مدة زمنية من خمس سنوات.

وإذا توقعت المنشأة عند البدء من الشركة الزميلة سداد القرض بعد مضي عامين، فبالتالي تعادل فترة الإطفاء مدة زمنية من عامين. وبعبارة أخرى، سيتم التعامل مع القرض عند تحديد سعر الفائدة الفعلي كما لو كان قرض مدته عامين (أي دفعات فائدة لمدة عامين فقط بنسبة تبلغ ٥% و سداد المبلغ الأصلي في نهاية العام الثاني).

١١.١٨ ينبغي على المنشأة عند حساب سعر الفائدة الفعلي إطفاء أي رسوم وتكاليف تمويل مدفوعة أو مقبوضة (مثل "النقاط") وتكاليف معاملة وغيرها من أقساط و خصومات ذات الصلة خلال العمر المتوقع للأداة، باستثناء ما يلي. ينبغي على المنشأة استخدام فترة أقصر من ذلك إذا كانت تلك الفترة هي التي ترتبط بها الرسوم أو تكاليف التمويل المدفوعة أو المقبوضة أو تكاليف المعاملة أو الأقساط أو الخصومات. وسيكون الحال على ذلك عندما يتم إعادة تسعير المتغير الذي ترتبط به الرسوم أو تكاليف التمويل المدفوعة أو المقبوضة أو تكاليف المعاملة أو الأقساط أو الخصومات بأسعار السوق قبل فترة استحقاق الأداة المتوقعة. وفي هذه الحالة، تكون فترة الإطفاء الملائمة هي تلك التي تمتد لتاريخ إعادة تسعير مماثل.

ملاحظات

إذا عكس أي قسط أو خصم على أداة بسعر متغير (أي تلك الأدوات التي تلبي الشروط الواردة في الفقرة ١١.٩ (أ) (١١١) أو (١١٧)) الفائدة التي قد تم تكبدها على الأداة منذ أن تم دفع الفائدة آخر مرة أو في حال عكس تغيرات في أسعار السوق منذ أن تم تعديل سعر الفائدة المتغير إلى أسعار السوق، فسيتم بالتالي إطفائه إلى التاريخ المقبل عندما يتم إعادة ضبط فائدة المتغير بأسعار السوق. وهذا لأن القسط أو الخصم يرتبط بالفترة التي تمتد لتاريخ إعادة ضبط الفائدة التالي وذلك نظرا لإعادة ضبط قيمة المتغير الذي يرتبط به القسط أو الخصم (أي أسعار الفائدة) بأسعار السوق، في ذلك اليوم. ولكن يتم إطفاء القسط أو الخصم الناتج عن أي تغير في فرق الائتمان على السعر المتغير المحدد في الأداة أو متغيرات أخرى لم يتم إعادة ضبط سعرها بسعر السوق خلال عمر الأداة.

ومن الملائم عادة إطفاء تكاليف المعاملة المتكبدة في إنشاء أو استملاك أداة بسعر متغير خلال عمر الأداة المتوقع بما أن هذه التكاليف لا تخضع لعملية إعادة التسعير ولا ترتبط بأي مدة معينة للقرض.

مثال – فترة الإطفاء

مثال ٦٦ منح بنك منشأة قرض مدته خمس سنوات تبلغ قيمته ١.٠٠٠ وحدة عملة. ويكون أول عامين من القرض دون فائدة. يتم دفع الفائدة بعد ذلك شهريا ضمن دفعات متأخرة بسعر فائدة السوق المسعر المتغير في نطاق الاختصاص وذلك وفقا للسعر الذي يتم تسعيره به في بداية كل شهر. يتم تقييد رسوم مقدمة قيمتها ٧٠ وحدة عملة على المنشأة للفترة التي لا فائدة عليها.

سيتم إطفاء الرسوم التي تبلغ قيمتها ٧٠ وحدة عملة خلال أول عامين (وليس خلال الخمس سنوات بأكملها) كما ويتم دفعها تعويضا عن الفترة التي لا فائدة عليها.

يمكن اعتبار القرض سعرا ثابتا لمدة سنتين وبالتالي يتم تخصيص فائدة قيمتها ٧٠ وحدة عملة باستخدام طريقة الفائدة الفعالة. ومن أحد الطرق للقيام بذلك كما يلي:

	القيمة المسجلة في بداية الفترة	دخل الفائدة على ٣.٦٩٥% [أ]	القيمة المسجلة في نهاية الفترة
السنة ١	٩٣٠.٠٠	٣٤.٣٧	٩٦٤.٣٧
السنة ٢	٩٦٤.٣٧	٣٥.٦٣	١.٠٠٠.٠٠

[أ] يعتبر سعر الفائدة الفعلي على ٣.٦٩٥% السعر الذي يغير ما قيمته ٩٣٠ وحدة عملة إلى ١.٠٠٠ وحدة عملة خلال فترة العامين. يمكن تحديد سعر الفائدة الفعلي باستخدام دالة الاستهداف في جداول إكسل (انظر الملاحظة الواردة أدنى الفقرة ١١.٢٠).

لاحظ أن قيمة القرض المسجلة تبلغ ٩٣٠ وحدة عملة عند الاعتراف الأولي (١.٠٠٠ وحدة عملة مطروحا منها فائدة مدفوعة مقدما قيمتها ٧٠ وحدة عملة). يتم الاعتراف بمصروف الفائدة لتغيير قيمة القرض من ٩٣٠ وحدة عملة إلى ١.٠٠٠ وحدة عملة خلال فترة العامين.

١١.١٩ فيما يخص السعر المتغير للأصول المالية والسعر المتغير للالتزامات المالية، تقوم عملية إعادة تقدير التدفقات النقدية التي تتم بشكل دوري لإظهار التغييرات في سعر فائدة السوق بتغيير سعر الفائدة الفعلي.
إذا تم الاعتراف بالسعر المتغير للأصل المالي أو السعر المتغير للالتزام المالي بشكل أولي بقيمة تعادل المبلغ الأصلي مستحق القبض أو الدفع عند الاستحقاق، لا يكن لعملية إعادة تقدير دفعات الفائدة المستقبلية أي تأثير عادة على القيمة المسجلة للأصل أو الالتزام.

١١.٢٠ ينبغي على أي منشأة إذا راجعت تقديراتها للدفعات أو المقبوضات أن تقوم بتعديل القيمة المسجلة للأصل المالي أو الالتزام المالي (أو مجموعة من الأدوات المالية) لتعكس تدفقات مالية مقدرة فعلية ومنقحة. ينبغي على المنشأة إعادة حساب القيمة المسجلة بحوسبة القيمة الحالية للتدفقات المالية المقدرة بسعر فائدة فعال أو أولي للأداة المالية. وينبغي على المنشأة الاعتراف بالتعديلات على أنها دخل أو مصروف في الربح أو الخسارة في تاريخ المراجعة.

ملاحظات

تعد التدفقات المالية المخصومة للوصول إلى سعر الفائدة الفعلي تدفقات مالية تعاقدية تتوقع الإدارة حدوثها خلال العمر المتوقع للأداة. إذا اختلفت قيم التدفقات المالية عما كان متوقع، تحتاج المنشأة لمراجعة عملية حساب تكلفتها المطفأة. وفي حال لم تراجع منشأة ما عمليات حساب تكلفتها المطفأة، يمكن أن تبقى المبالغ مستحقة القبض والمبالغ مستحقة الدفع متعادلة بعد حدوث آخر تدفق مالي أو يمكن أن يكون للمبالغ مستحقة القبض/المبالغ مستحقة الدفع مبلغ مسجل لا قيمة له رغم وجود تدفقات مالية متبقية إلى الآن والتي ينبغي الاستمرار بالاعتراف بها.
وفيما يخص أدوات الفائدة الثابتة (على سبيل المثال تلك الأدوات التي تلبي الشروط الواردة في الفقرة ١١.٩ (أ) (١١١) أو (٧١))، يبقى سعر الفائدة الفعلي عند إعادة تقدير التدفقات النقدية ثابتا بشكل عام خلال فترة الأداة وبالتالي لا يتم تحديثه. و في المقابل، و فيما يتعلق بالأصول المالية متغيرة السعر والالتزامات المالية متغيرة السعر (على سبيل المثال تلك الأدوات التي تلبي الشروط الواردة في الفقرة ١١.٩ (١) أو (١١١) أو (٧١))، يتم تحديث سعر الفائدة الفعلي عند إعادة تقدير التدفقات النقدية لإظهار أي تغيرات في أسعار فائدة السوق. وهذا يرجع إلى أنه سيكون من غير الملائم فيما يتعلق بالأدوات متغيرة السعر تحديد سعر ثابت واحد في البداية لخصم التدفقات المالية المقدرة بما أن المقبوضات/ الدفعات متفاوتة الفائدة تعتبر فترة تعاقدية لأداة بسعر متغير.
إذا تم الاعتراف بأصل مالي بسعر متغير أو التزام مالي بسعر متغير بشكل أولي بقيمة تعادل القيمة الأصلية للمبلغ مستحق القبض أو المبلغ مستحق الدفع عند الاستحقاق، فعادة لا يكن لعملية إعادة تقدير دفعات الفائدة المستقبلية أي أثر هام على القيمة المسجلة للأصل أو الالتزام. وذلك لأن سعر الفائدة الفعلي في أي يوم سيقارب سعر السوق في ذلك اليوم (انظر المثالين ٧٨ و ٧٩).
ستؤدي عادة عملية إعادة تقدير التدفقات المالية المستقبلية لأي سبب كان عدا عن تغير أسعار السوق أو عندما تكون الأدوات المالية غير متغيرة السعر إلى إحداث تغير في القيمة المسجلة، بما أن التدفقات المالية المقدرة

تكون مخصومة بسعر الفائدة الفعلي الأصلي للأداة. ويتم بالتعديل في الربح أو الخسارة على أنه دخل أو مصروف (انظر المثال ٨٠).

مثال تحديد التكلفة المطفأة لقرض الخمس سنوات باستخدام طريقة الفائدة الفعالة

استملكت منشأة في ١ يناير ٢٠×٠ سند مقابل وحدات عملة تبلغ ٩٠٠ (وحدة عملة)، وبلغت تكاليف المعاملة المتكبدة ٥٠ وحدة عملة. ويستحق قبض فائدة تبلغ ٤٠ وحدة عملة سنويا، ضمن دفعات متأخرة، خلال الخمس سنوات المقبلة (٣١ ديسمبر ٢٠×٠- ٣١ ديسمبر ٢٠×٤). ويتم استرداد السند والذي قيمته ١.١٠٠ وحدة عملة بشكل إلزامي في ٣١ ديسمبر ٢٠×٤

السنة	القيمة المسجلة في بداية الفترة وحدة عملة	دخل الفائدة على ٦.٩٥٨٣% * وحدة عملة	التدفقات النقدية الواردة وحدة عملة	القيمة المسجلة في نهاية الفترة وحدة عملة
٢٠×٠	٩٥٠.٠٠	٦٦.١٠	(٤٠.٠٠)	٩٧٦.١١
٢٠×١	٩٧٦.١١	٦٧.٩٢	(٤٠.٠٠)	١.٠٠٤.٠٣
٢٠×٢	١.٠٠٤.٠٣	٦٩.٨٦	(٤٠.٠٠)	١.٠٠٣.٨٩
٢٠×٣	١.٠٣٣.٨٩	٧١.٩٤	(٤٠.٠٠)	١.٠٣٣.٨٩
٢٠×٤	١.٠٥٦.٨٣	٧٤.١٦	(٤٠.٠٠)	١.١٠٠.٠٠
			(١.١٠٠.٠٠)	٠

* يكون سعر الفائدة الفعلي على ٦.٩٥٨٣% السعر الذي يخصم التدفقات المالية المتوقعة على السند إلى القيمة المسجلة الأولية:

٤٠/(١.٠٦٩٥٨٣)١ + ٤٠/(١.٠٦٩٥٨٣)٢ + ٤٠/(١.٠٦٩٥٨٣)٣ + ٤٠/(١.٠٦٩٥٨٣)٤+ ١.١٤٠/(١.٠٦٩٥٨٣) = ٥

ملاحظات

يعد سعر الفائدة الفعلي السعر الذي يخصم الدفعات أو المقبوضات النقدية المستقبلية المقدرة تماما خلال العمر المتوقع للأداة المالية أو خلال فترة أقصر، عند الاقتضاء، إلى القيمة المسجلة للأصل المالي أو الالتزام المالي عند الاعتراف الأولي (انظر الفقرة ١١.١٦). وبعبارة أخرى، القيمة المسجلة عند الاعتراف الأولي مطروحا منه الدفعات أو المقبوضات النقدية المستقبلية المقدرة خلال العمر المتوقع للأداة المالية المخصومة بسعر الفائدة الفعلي = ٠.

يمكن تحديد سعر الفائدة الفعلي باستخدام دالة "الاستهداف" في جداول إكسل. ويتضح هذا أدناه باستخدام المثال الموضح أعلاه لسند الخمس سنوات. يمكن العثور على مساعدة إضافية حول استخدام دالة الاستهداف في قسم المساعدة في برنامج إكسل.

كيف تستخدم دالة الاستهداف؟

قم بإعداد جدول باستخدام جداول إكسل كالجدول المبين أدناه. تكون البنود الموجودة في مربعات مظللة عبارة عن صيغ. تم أخذ الأعداد الأخرى من المثال المذكور أعلاه كما وتم أخذ المثال من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة و متوسطة الحجم.

	أ	ب	ج	د	ه
١		السعر الفاعل	ض%		
٢					
٣	**السنة**	**(أ) القيمة المسجلة في بداية الفترة**	**(ب) دخل الفائدة على ض% (ب = أ × ض%)**	**(ج) التدفقات النقدية الواردة**	**(د) القيمة المسجلة في نهاية الفترة (د = أ + ب + ج)**
٤		**وحدة عملة**	**وحدة عملة**	**وحدة عملة**	**وحدة عملة**
٥	٢٠×٠	٩٥٠	= ب٥ * ج١	-٤٠	= ب٥ + ج٥ +د٥
٦	٢٠×١	= ٥ه	= ب٦ * ج١	-٤٠	= ب٦ + ج٦ +د٦
٧	٢٠×٢	= ٦ه	= ب٧ * ج١	-٤٠	= ب٧ + ج٧ +د٧
٨	٢٠×٣	= ٧ه	= ب٨ * ج١	-٤٠	= ب٨ + ج٨ +د٨
٩	٢٠×٤	= ٨ه	= ب٩ * ج١	-١١٤٠	= ب٩ + ج٩ +د٩

ويتمثل الهدف بتحديد القيمة المسجلة في ٣١ ديسمبر ٢٠×٤ (الخلية (٩ه)) بحيث تساوي صفر وذلك بتغيير الخلية (ج١). ويمكن القيام بذلك باستخدام دالة الاستهداف. ستساوي قيمة الخلية (٩ه) صفر في حال كان سعر الفائدة الفعلي في الخلية (ج١). وهذا يستخدم الحقيقة الآتية:

القيمة المسجلة عند الاعتراف الأولي مطروحا منها المقبوضات النقدية المستقبلية المقدرة خلال العمر المتوقع للأداة المالية المخصومة بسعر الفائدة الفعلي =٠.

ملاحظة، تأكد قبل استخدام دالة الاستهداف من أن الخلية ج١ فارغة وإلا لن تعمل دالة الاستهداف. وتم إدخال نسبة (ض%) حاليا في الخلية (ج١) لأغراض توضيحية فقط.

خطوات استخدام دالة الاستهداف

- انقر على "الاستهداف" من قائمة أدوات. سيظهر على الشاشة مربع صغير عنوانه الاستهداف ويحتوي على ثلاثة مربعات إدخال. وعنوان هذه المربعات "حدد خلية" و "للقيمة" و"بتغيير الخلية".
- أدخل في مربع "حدد خلية" مرجع للخلية التي تحتوي على القيمة المسجلة في نهاية عام ٢٠×٤ (أي الخلية (٩ه)).
- اطبع ٠ في مربع "للقيمة".
- وأدخل مرجع الخلية التي تحتوي على النسبة "ض%" في مربع "بتغيير الخلية".
- اضغط "إدخال"
- ينبغي أن تكون القيمة الموجودة في الخلية (ج١) قد تغيرت إلى ٠.٠٠٦٩٥٨٤٥. وهذا هو سعر الفائدة الفعلي.

ينبغي أن يبدو الجدول بعد النقر على "إدخال" كالآتي:

		السعر الفاعل ٠.٠٦٩٥٨٤٥			
السنة	(أ) القيمة المسجلة في بداية الفترة	(ب) دخل الفائدة على ض% ((ب) = (أ) × (ض%))	(ج) التدفقات النقدية الواردة	(د) القيمة المسجلة في نهاية الفترة ((د) = (أ) + (ج) + (د))
	وحدة عملة	وحدة عملة	وحدة عملة	وحدة عملة
٢٠×٠	٩٥٠	٦٦.١١	٤٠-	٩٧٦.١١
٢٠×١	٩٧٦.١١	٦٧.٩٢	٤٠-	١٠٠٤.٠٣
٢٠×٢	١٠٠٤.٠٣	٦٠.٨٦	٤٠-	١٠٣٣.٨٩
٢٠×٣	١٠٣٣.٨٩	٧١.٩٤	٤٠-	١٠٦٥.٨٣
٢٠×٤	١٠٦٥.٨٣	٧٤.١٧	٤٠-	٠

يمكن حساب سعر الفائدة الفعلي بدلا من ذلك باستخدام صيغة "معدل العائد الداخلي" باستخدام جداول إكسل. وترد الصيغة في مربع مظلل.

	أ	ب
١		**التدفقات النقدية**
٢		٩٥٠
٣		٤٠-
٤		٤٠-
٥		٤٠-
٦		٤٠-
٧		١١٤٠-
٨		
٩	**السعر الفاعل**	= فائدة العائدة الداخلي (ب٢: ب٧)

وفي الخلية ب٩ يحدد محتوى الخلية "ب٢:ب٧" قيم التدفق النقدي الواردة في الخلايا من ب٢ إلى ب٧. تشير الفاصلة إلى أنه لم يتم تقدير فائدة العائد الداخلي.

أمثلة – الأصول المالية

مثال ٦٧ منحت منشأة ما في ١ يناير ٢٠×١ لموظف قرض دون فائدة بقيمة ٥٠٠ وحدة عملة لمدة ثلاث سنوات. ويكون سعر فائدة السوق للقروض المماثلة ما نسبته ٥% (أي سعر فائدة السوق لقرض هذا الفرد). ولدى المنشأة نهاية سنة مالية في ٣١ ديسمبر.

سجلت المنشأة القرض مستحق القبض عند الاعتراف الأولي بقيمة ٤٣١.٩٢ وحدة عملة (انظر المثال ٤٩).

ويكون القيد اليومي في ٢٠×١ باستثناء تلك المتعلقة بالاعتراف الأولي كالآتي:

منه	قرض مستحق القبض (أصل مالي)	٢١.٥٩ وحدة عملة
له	الربح أو الخسارة – دخل الفائدة	٢١.٥٩ وحدة عملة

للاعتراف بدخل الفائدة على قرض الموظف.

تكون نسبة سعر الفائدة الفعلي ٥% كل سنة (انظر العملية الحسابية أدناه):

الوقت	القيمة المسجلة في ١ يناير	الفائدة بنسبة ٥% [أ]	التدفقات النقدية الواردة	القيمة المسجلة في ٣١ ديسمبر
٢٠×١	٤٣١.٩٢	٢١.٥٩	–	٤٥٣.٥١
٢٠×٢	٤٥٣.٥١	٢٢.٦٨	–	٤٧٦.١٩
٢٠×٣	٤٧٩.١٩	٢٣.٨١	(٥٠٠)	–

[أ] يعتبر سعر الفائدة الفعلي على ٥% كل سنة السعر الذي يخصم التدفقات النقدية المتوقعة على القرض مستحق القبض إلى القيمة المسجلة الأولية البالغة ٤٣١.٩٢ وحدة عملة. يمكن تحديد سعر الفائدة الفعلي باستخدام دالة "الاستهداف" في جداول إكسل (انظر الملاحظة أعلاه). ولكن في هذا المثال و بما أنه لا يوجد سوى دفعة واحدة، يمكن تحديد سعر الفائدة الفعلي بحل المعادلة ٤٣١.٩٢ وحدة عملة = ٥٠٠ وحدة عملة ÷ (١ + (خ))^{٣}، حيث يكون "خ" سعر الفائدة الفعلي.

وبالتالي (١ + (خ))^{٣} = ٥٠٠ وحدة عملة ÷ ٤٣١.٩٢ وحدة عملة، وهكذا (خ) = (٥٠٠ وحدة عملة ÷ ٤٣١.٩٢)$^{١/٣}$ مطروحا منهم ١ = ٠.٠٥ (أي ٥%).

مثال ٦٨ تنطبق الحقائق الواردة في المثال ٦٧ نفسها على هذا المثال. و لكن تم منح القرض، في هذا المثال، إلى الموظف في ١ أيار ٢٠×١. تجاهل آثار الفائدة المركبة وافترض أن هنالك ٣٦٥ يوم في السنة.

وبلغت الفائدة المتكبدة في ٣١ ديسمبر ٢٠×١ ما قيمته ١٤.٤٩ وحدة عملة (أي ٢١.٥٩ وحدة عملة × ٢٤٥ ÷ ٣٦٥ يوم).

وبالتالي يكون القيد اليومي في عام ٢٠×١ باستثناء تلك المتعلقة بالاعتراف الأولي كالآتي:

منه	القرض مستحق القبض (أصل مالي)	١٤.٤٩ وحدة عملة
له	الربح أو الخسارة – دخل الفائدة	١٤.٤٩ وحدة عملة

للاعتراف بدخل الفائدة للفترة.

وبالتالي بلغت القيمة المسجلة للقرض ٤٤٦.٤١ وحدة عملة(أي ٤٣١.٩٢ وحدة عملة + ١٤.٤٩ وحدة عملة) في ٣١ ديسمبر ٢٠×١.

ملاحظة، بلغت القيمة المسجلة للقرض في ٣١ ديسمبر ٢٠×٢ ما قيمته ٤٦٨.٧٣ وحدة عملة (أي ٤٥٣.٥١ وحدة عملة + ٢٢.٦٨ وحدة عملة × ٢٤٥ ÷ ٣٦٥ يوم)).

مثال ٦٩ أودعت منشأة ٢٠.٠٠٠ وحدة عملة في حساب وديعة بإخطار لمدة ١٢٠ يوم لدى بنك في ١ ديسمبر ٢٠×١. ستتلقى المنشأة فائدة ثابتة بنسبة ١.٦٤٤% على فترة ١٢٠ يوم (أي ما يعادل ٥% بتجاهل التسوية) ويستحق دفعها في نهاية فترة الوديعة. ويكون سعر السوق لهذا النوع من الودائع لدى البنك بنسبة ١.٦٤٤% لكل فترة من ١٢٠ يوم.

تقيس المنشأة الوديعة عند الاعتراف الأولي بقيمة ٢٠.٠٠٠ وحدة عملة (انظر المثال ٤٥).
سيزيد مبلغ ٢٠.٠٠٠ وحدة عملة خلال ١٢٠ يوم بقيمة ٣٢٩ وحدة عملة (أي ٢٠.٠٠٠ وحدة عملة × ١.٦٤٤%) ليصبح ٢٠.٣٢٩ وحدة عملة.

الوقت	القيمة المسجلة في ١ ديسمبر ٢٠×١	الفائدة بنسبة ١.٦٤٤% [أ]	المبلغ المدفوع في ٣٠ مارس ٢٠×٢	القيمة المسجلة في ٣٠ مارس ٢٠×٢
١٢٠ يوم	٢٠.٠٠٠	٣٢٩	(٢٠.٣٢٩)	–

[أ] يعتبر سعر الفائدة الفعلي والذي نسبته ١.٦٤٤% السعر الذي يخصم التدفقات النقدية المتوقعة على الوديعة بالقيمة المسجلة الأولية : ٢٠.٣٢٩ ÷ ١.٠١٦٤٤ = ٢٠.٠٠٠ وحدة عملة
يمكن تحديد سعر الفائدة الفعلي بحل المعادلة ٢٠.٠٠٠ وحدة عملة = ٢٠.٣٢٩ ÷ (١ + خ) حيث يكون "خ" سعر الفائدة الفعلي.
وبالتالي (خ) = ٢٠.٣٢٩ ÷ ٢٠.٠٠٠ وحدة عملة مطروحا من الناتج ١ = ٠.٠١٦٤٤.
وفي نهاية السنة المالية للمنشأة أي في ٣١ ديسمبر ١×٢٠، يكون قد مضى ٣١ يوما من ١٢٠ يوم.
ونظرا لأن الفائدة مستحقة الدفع بشكل كامل في النهاية (أي لا تسوية أثناء الفترة من ١٢٠ يوم)، يمكن تخصيص فائدة قيمتها ٣٢٩ وحدة عملة على أساس القسط الثابت أثناء الفترة من ١٢٠ يوم.
في ٣١ ديسمبر ١×٢٠، سيتم الاعتراف بالوديعة بقيمة تبلغ ٢٠.٠٨٥ وحدة عملة (أي ٣٢٩ وحدة عملة × ٣١ ÷ ١٢٠ يوم).

مثال ٧٠ الحقائق هي نفسها في المثال ٦٩. ولكن دفعت المنشأة، في هذا المثال، للبنك رسوم إدارية مقدمة تبلغ قيمتها ٥٠ وحدة عملة لتغطية تكاليف الورق الخ.

تعترف المنشأة بالوديعة بقيمة ٢٠.٠٥٠ وحدة عملة عند الاعتراف الأولي (انظر المثال ٤٦).
ينبغي أن تزيد قيمة المبلغ ٢٠.٠٥٠ وحدة عملة خلال ١٢٠ يوم إلى أن تصبح قيمته ٢٠.٣٢٩ وحدة عملة (سداد المبلغ الأصلي والذي قيمته ٢٠.٠٠٠ وحدة عملة وفائدة قيمتها ٣٢٩ وحدة عملة). وتبلغ قيمة المبلغ اللازم للموازنة ٢٧٩ وحدة عملة (أي ٢٠.٣٢٩ وحدة عملة مطروحا منها ٢٠.٠٥٠ وحدة عملة).

الوقت	القيمة المسجلة في ١ ديسمبر ٢٠×١	الفائدة بنسبة ١.٣٩٢% [أ]	المبلغ المدفوع في ٣٠ مارس ٢٠×٢	القيمة المسجلة في ٣٠ مارس ٢٠×٢
١٢٠ يوم	٢٠.٠٥٠	٢٧٩	(٢٠.٣٢٩)	–

[أ] يكون سعر الفائدة الفعلي والذي نسبته ١.٣٩٢% هو السعر الذي يخصم التدفقات النقدية المتوقعة على الوديعة بالقيمة المسجلة الأولية البالغة ٢٠.٠٥٠ وحدة عملة.
يمكن تحديد سعر الفائدة الفعلي بحل المعادلة ٢٠.٠٥٠ وحدة عملة = ٢٠.٣٢٩ ÷ (١ + (خ)) حيث يكون "خ" سعر الفائدة الفعلي.
وبالتالي (خ) = ٢٠.٣٢٩ ÷ ٢٠.٠٥٠ وحدة عملة مطروحا من الناتج ١ = ٠.٠١٣٩.
وفي ٣١ ديسمبر ١×٢٠، ستقاس الوديعة بقيمة ٢٠.١٢٢ وحدة عملة (أي ٢٠.٠٥٠ + ٢٧٩ وحدة عملة × ٣١ ÷ ١٢٠ يوم)).

مثال ٧١ تبيع منشأة مصنعة للآلات في ١ يناير ٢×٢٠ آلة لعميل مقابل ٢.٠٠٠ وحدة عملة وتكون فترة السداد عامين. ويبلغ سعر البيع النقدي الحالي لذلك البند في حال دفع العملاء عند التسليم ما قيمته ١.٦٥٠ وحدة عملة.

تعترف المنشأة بالمبلغ التجاري مستحق القبض بقيمة ١.٦٥٠ وحدة عملة عند الاعتراف الأولي.

يتم الاعتراف بالفرق ما بين سعر البيع الحالي والمبلغ مستحق الدفع على أنه إيراد فائدة وذلك لأنه يمثل معاملة تمويلية.

الوقت	القيمة المسجلة في ١ يناير	الفائدة بنسبة ١٠.٠٩٦% [أ]	التدفقات النقدية الواردة	القيمة المسجلة في ٣١ مارس
٢٠×١	١.٦٥٠	١٦٦.٥٩	–	١.٨١٦.٥٩
٢٠×٢	١.٨١٦.٥٩	١٨٣.٤١	(٢.٠٠٠)	–

[أ] يعتبر سعر الفائدة الفعلي والذي نسبته ١٠.٠٩٦% السعر الذي يخصم التدفقات النقدية المتوقعة على المبلغ مستحق القبض إلى القيمة المسجلة الأولية البالغة ١.٦٥٠ وحدة عملة.

يمكن تحديد سعر الفائدة الفعلي باستخدام دالة "الاستهداف" في جداول إكسل (انظر الملاحظة أعلاه). ولكن يمكن تحديد سعر الفائدة الفعلي في هذا المثال بما أنه لا يوجد سوى دفعة واحدة فقط بحل المعادلة ١.٦٥٠ وحدة عملة = ٢.٠٠٠ وحدة عملة ÷ (١ + (خ))^{٢} حيث يكون "خ" سعر الفائدة الفعلي.

وبالتالي (١ + (خ))^{٢} = ٢.٠٠٠ وحدة عملة ÷ ١.٦٥٠ وحدة عملة، وهكذا (خ) = (٢.٠٠٠ وحدة عملة ÷ ١.٦٥٠ وحدة عملة)$^{١/٢}$ مطروحا منهم ١ = ٠.١٠٠٩٦.

ويكون القيد اليومي في ٢٠×١ باستثناء تلك المتعلقة بالاعتراف الأولي كالآتي:

منه	المبلغ التجاري مستحق القبض (أصل مالي)	١٦٦.٥٩ وحدة عملة
له	الربح أو الخسارة – دخل الفائدة	١٦٦.٥٩ وحدة عملة

للاعتراف بدخل الفائدة للفترة.

مثال ٧٢ استملكت منشأة ما في ١ يناير ٢٠×٠ سند دون فائدة في السوق مقابل ٩٨ وحدة عملة مضافا إليها رسوم معاملة قيمتها ٢ وحدة عملة في معاملة على أساس تجاري. يتم استرداد السند والذي قيمته ١٢٦ وحدة عملة في ٣١ ديسمبر ٤×٢٠.

تعترف المنشأة بالسند بقيمة ١٠٠ وحدة عملة عند الاعتراف الأولي (انظر المثال ٥١)

السنة	القيمة المسجلة في ١ يناير	الفائدة بنسبة ٤.٧٣%[أ]	التدفقات النقدية الواردة	القيمة المسجلة في ٣١ ديسمبر
	وحدة عملة	وحدة عملة	وحدة عملة	وحدة عملة
٢٠×٠	١٠٠.٠٠	٤.٧٣	–	١٠٤.٧٣
٢٠×١	١٠٤.٧٣	٤.٩٦	–	١٠٩.٦٩
٢٠×٢	١٠٩.٦٩	٥.١٩	–	١١٤.٨٨
٢٠×٣	١١٤.٨٨	٥.٤٣	–	١٢٠.٣١
٢٠×٤	١٢٠.٣١	٥.٦٩	(١٢٦.٠٠)	–

[أ] يعتبر سعر الفائدة الفعلي والذي نسبته ٤.٣٧% السعر الذي يخصم التدفقات النقدية المتوقعة على القرض مستحق القبض إلى القيمة المسجلة الأولية البالغة ١٠٠ وحدة عملة. يمكن تحديد سعر الفائدة الفعلي باستخدام دالة "الاستهداف" في جداول إكسل (انظر الملاحظة أعلاه). ولكن يمكن تحديد سعر الفائدة الفعلي في هذا المثال بما أنه لا يوجد سوى دفعة واحدة فقط بحل المعادلة ١٠٠ وحدة عملة = ١٢٦ وحدة عملة ÷ (١ + (خ))^٥، حيث يكون "خ" سعر الفائدة الفعلي.

وبالتالي (١ + (خ))^٥ = ١٢٦ وحدة عملة + ١٠٠ وحدة عملة، وهكذا (خ) = (١٢٦ وحدة عملة ÷ ١٠٠ وحدة عملة)^٠.٢ مطروحا من الناتج ١ = ٠.٠٤٧٣.

ويكون القيد اليومي في ١×٢٠ باستثناء تلك المتعلقة بالاعتراف الأولي كالآتي:

منه	السند (أصل مالي)	٤.٧٣ وحدة عملة
له	الربح أو الخسارة – دخل الفائدة	٤.٧٣ وحدة عملة

للاعتراف بدخل الفائدة للفترة.

الأمثلة – الالتزامات المالية

مثال ٧٣ في ١ يناير ١×٢٠، حصلت منشأة على قرض بنكي بقيمة ٥.٠٠٠ وحدة عملة يتم سداده خلال ٥ سنوات بسعر فائدة ثابتة تبلغ ٨% سنويا في السنتين الأولى مع تغير سعر الفائدة بعد ذلك بصورة تعكس أسعار الفائدة في السوق لتلك الفترة. وتملك المنشأة خيار الدفع المسبق لقيمة القرض الكاملة بعد سنتين. وتتوقع المنشأة أن تدفع القرض في هذا التاريخ. ولا يكون خيار الدفع المسبق منوطا بالأحداث المستقبلية. ويتم دفع الفائدة في نهاية كل سنة. وتعد النسبة ٨% هي السعر السوقي لقروض مشابهة يتم سدادها خلال سنتين وبأسعار فائدة ثابتة يتم دفعها سنويا كدفعات متأخرة.

في البداية، تتوقع المنشأة سداد القرض بعد سنتين. ولذلك، يتم التعامل مع مسألة القرض على أنه قرض يتم سداده خلال سنتين عند تحديد سعر الفائدة الفعلي (دفع الفائدة بنسبة ٨% مدة سنتين فقط وإعادة دفع المبلغ الأصلي في نهاية السنة الثانية).

ونظرا لتحديد الفائدة بالسعر السوقي لقرض مشابه يتم سداده خلال سنتين، تقوم المنشأة بقياس القرض بسعر المعاملة (٥.٠٠٠ وحدة عملة على سبيل المثال) بعد الاعتراف الأولي.

ونظرا لعدم وجود تكاليف للمعاملة، يكون سعر الفائدة الفعلي ٨% (انظر الحساب فيما يلي)

السنة	القيمة المسجلة في ١ يناير	الفائدة ٨%[أ]	بنسبة التدفقات النقدية الصادرة	القيمة المسجلة في ٣١ ديسمبر
٢٠×١	٥.٠٠٠	٤٠٠	(٤٠٠)	٥.٠٠٠
٢٠×٢	٥.٠٠٠	٤٠٠	(٥.٤٠٠)	–

(أ) يعد سعر الفائدة الفعلي للنسبة ٨% السعر الذي يخصم التدفقات النقدية المتوقعة على القرض إلى القيمة المسجلة الأولية ٤٠٠ وحدة عملة ÷ ١.٠٨ + ٥.٤٠٠ وحدة عملة ÷ (١.٠٨)^٢ = ٥.٠٠٠ وحدة عملة. ومن الممكن تحديد سعر الفائدة الفعلي من خلال استخدام وظيفة "الاستهداف" في اللوحة الجدولية في برنامج الإكسل (انظر الملاحظة أعلاه).

فيما يلي القيود اليومية في ٢٠×١ باستثناء الاعتراف الأولي

الفوائد

منه	الأرباح أو الخسائر– مصاريف الفوائد	٤٠٠ وحدة عملة	
له	القرض (التزام مالي)		٤٠٠ وحدة عملة

من أجل الاعتراف بمصاريف الفوائد لتلك الفترة.

الدفعات النقدية

منه	القرض (التزام مالي)	٤٠٠ وحدة عملة	
له	النقد (أصل مالي)		٤٠٠ وحدة عملة

من أجل الاعتراف بتسوية الالتزام المالي.

بلغت القيمة المسجلة للقرض في ٣١ ديسمبر ٢٠×١ ٥.٠٠٠ وحدة عملة.

مثال ٧٤ تعد الحقائق ذاتها في المثال ٧٣. مع ذلك، في هذا المثال، حصلت المنشأة على القرض بعد استشارتها وسيط مختص بالقروض بلغت رسوم خدماته ١٠٠ وحدة عملة.

عند الاعتراف الأولي، تقوم المنشأة بقياس القرض بسعر المعاملة مطروحا منها رسوم الوسيط (٤.٩٠٠ وحدة عملة على سبيل المثال).

ترتفع القيمة ٤.٩٠٠ وحدة عملة لتصل ٥.٠٠٠ وحدة عملة خلال فترة السنتين باستخدام أسلوب الفائدة الفعالة.

السنة	القيمة المسجلة في ١ يناير	الفائدة بنسبة ٩.١٣٩%[أ]	التدفقات النقدية الصادرة	القيمة المسجلة في ٣١ ديسمبر
٢٠×١	٤.٩٠٠	٤٤٧.٨٢	(٤٠٠)	٤.٩٤٧.٨٢
٢٠×٢	٤.٩٤٧.٨٢	٤٥٢.١٨	(٥.٤٠٠)	–

(أ) يعد سعر الفائدة الفعلي للنسبة ٩.١٣٩% السعر الذي يخصم التدفقات النقدية المتوقعة على القرض إلى القيمة المسجلة الأولية ٤٠٠ وحدة عملة ÷ ١.٠٩١٣٩ + ٥.٤٠٠ وحدة عملة ÷ (١.٠٩١٣٩)^{٢} = ٤.٩٠٠ وحدة عملة. ومن الممكن تحديد سعر الفائدة الفعلي من خلال استخدام وظيفة "الاستهداف" في اللوحة الجدولية في برنامج الإكسل (انظر الملاحظة أعلاه).

مثال ٧٥ تعد الحقائق ذاتها في المثال ٧٣. مع ذلك، في هذا المثال، تكون العملة الوظيفية للمنشأة هي وحدة العملة الأجنبية.

افتراض ملاحظة أسعار الصرف التالية في القرض

- ١ يناير ٢٠×١ ١ وحدة عملة أجنبية إلى ٥ وحدة عملة
- متوسط سعر الصرف في ٢٠×١ ١ وحدة عملة أجنبية إلى ٥.٥ وحدة عملة
- ٣١ ديسمبر ٢٠×١ ١ وحدة عملة أجنبية إلى ٥.١ وحدة عملة
- متوسط سعر الصرف في ٢٠×٢ ١ وحدة عملة أجنبية إلى ٤.٥ وحدة عملة
- ٣١ ديسمبر ٢٠×٢ ١ وحدة عملة أجنبية إلى ٤ وحدة عملة

يجب تحويل أرصدة القرض (التي تعد بنود نقدية) في نهاية السنة بسعر الصرف في تاريخ السنة المنتهية. ويجب تحويل الفوائد بمتوسط السعر في تلك السنة.

فيما يلي القيود اليومية

الاعتراف الأولي

منه	النقد (أصل مالي)	١.٠٠٠[أ]	وحدة عملة أجنبية
له	القرض (التزام مالي)		١.٠٠٠ وحدة عملة أجنبية

من أجل الاعتراف بقبض المبالغ النقدية والالتزام بسداد القرض.

٢٠×١

منه	الأرباح أو الخسائر (مصاريف الفائدة)	٧٢.٧٣[ب]	وحدة عملة أجنبية
له	القرض (التزام مالي)		٧٢.٧٣ وحدة عملة أجنبية

من أجل الاعتراف بمصاريف الفائدة لتلك الفترة.

النقد

منه	القرض (التزام مالي)	٧٨.٤٣[ج]	وحدة عملة أجنبية
له	النقد (أصل مالي)		٧٨.٤٣ وحدة عملة أجنبية

من أجل الاعتراف بتسوية الالتزام المالي.

(أ) ٥.٠٠٠ وحدة عملة ÷ ٥ = ١.٠٠٠ وحدة عملة أجنبية.

(ب) ٤٠٠ وحدة عملة ÷ ٥.٥ = ٧٢.٧٣ وحدة عملة أجنبية.

(ج) ٤٠٠ وحدة عملة ÷ ٥.١ = ٤٨.٤٣ وحدة عملة أجنبية.

في ٣١ ديسمبر ٢٠×١، تم تسجيل القرض بوحدة عملة أجنبية تساوي ٩٨٠.٣٩ (٥.٠٠٠ وحدة عملة ÷ ٥.١ على سبيل المثال).

نجم عن الاختلافات بين وحدة العملة الأجنبية ٩٨٠.٣٩ المسجلة في ٣١ ديسمبر ٢٠×١ ورصيد القرض المفتوح الذي تم تعديله للفوائد والدفعات النقدية أرباح صرف بقيمة ١٣.٩١ وحدة عملة أجنبية (٩٩٤.٣٠ وحدة عملة أجنبية على سبيل المثال (الحساب ١.٠٠٠ وحدة عملة أجنبية + ٧٢.٧٣ وحدة عملة أجنبية مطروح منها ٧٨.٤٣ وحدة عملة أجنبية).

فيما يلي القيود اليومية الأخرى

٢٠×١

أرباح الصرف

منه	القرض (التزام مالي)	١٣.٩١[د]	وحدة عملة أجنبية
له	الأرباح أو الخسائر- مصاريف الفائدة		١٣.٩١ وحدة عملة أجنبية

من أجل الاعتراف بأرباح الصرف الأجنبي للالتزام المالي.

٢٠×٢

منه الأرباح أو الخسائر- مصاريف الفائدة ٨٨.٨٩[ه] وحدة عملة أجنبية

له القرض (التزام مالي) ٨٨.٨٩ وحدة عملة أجنبية

من أجل الاعتراف بمصاريف الفائدة لتلك الفترة.

النقد

منه القرض (التزام مالي) ١.٣٥٠[و] وحدة عملة أجنبية

له النقد (أصل مالي) ١.٣٥٠ وحدة عملة أجنبية

من أجل الاعتراف بتسوية الالتزام المالي.

(أ) ٩٩٤.٣٠ وحدة عملة أجنبية مطروح منها ٩٨٠.٣٩ وحدة عملة أجنبية = ١٣.٩١ وحدة عملة أجنبية.

(ب) ٤٠٠ وحدة عملة ÷ ٤.٥ = ٨٨.٨٩ وحدة عملة أجنبية.

(ج) ٥.٤٠٠ وحدة عملة أجنبية ÷ ٤ = ١.٣٥٠٣ وحدة عملة أجنبية.

في ٣١ ديسمبر ٢×٢٠، تم سداد القيمة الكاملة للقرض (دفعة الفائدة الأخيرة + المبلغ الأصلي).

نجم عن الاختلافات بين وحدة العملة الأجنبية ١.٣٥٠ المدفوعة في ٣١ ديسمبر ٢×٢٠ ورصيد القرض المفتوح الذي تم تعديله للفوائد خسائر صرف بقيمة ٢٨٠.٧٢ وحدة عملة أجنبية (١.٠٩٦.٢٨ وحدة عملة أجنبية (٩٨٠.٣٩ وحدة عملة أجنبية + ٨٨.٨٩ وحدة عملة أجنبية على سبيل المثال).

فيما يلي القيود اليومية الأخرى في ٢×٢٠

خسائر الصرف

منه الأرباح أو الخسائر- مصاريف الفائدة ٢٨٠.٧٢[ز] وحدة عملة أجنبية

له القرض (التزام مالي) ٢٨٠.٧٢ وحدة عملة أجنبية

من أجل الاعتراف بخسائر الصرف الأجنبي للالتزام المالي.

(ز) ١.٣٥٠ وحدة عملة أجنبية مطروح منها ١.٠٦٩.٢٨ = ٢٨٠.٧٢ وحدة عملة أجنبية.

مثال ٧٦ في ١ يناير ٢٠×٠، حصلت منشأة على قرض بنكي بقيمة ٥.٠٠٠ وحدة عملة يتم سداده خلال ٥ سنوات بسعر فائدة تبلغ ١٠% سنويا تدفع في نهاية كل سنة. وتكون النسبة ٨% هي سعر السوق لقروض مشابهة يتم سدادها خلال ٥ سنوات وبأسعار فائدة ثابتة يتم دفعها سنويا كدفعات متأخرة. ويدفع البنك للمنشأة قيمة إضافية (قيمة مقدمة) تساوي ٤٠٠ وحدة عملة كتعويض عن سعر الفائدة الأعلى. وتكون السنة المالية المنتهية للمنشأة هي ٣١ ديسمبر.

تكون قيمة المعاملة (قيمة القرض الاسمية + الدفعة النقدية المقدمة) هي ٥.٤٠٠ وحدة عملة (انظر المثال ٥٨).

فيما يلي القيود اليومية في نهاية ٢٠×٠ (من أجل مراجعة الحسابات، انظر الجدول أدناه)

الفائدة

منه الأرباح أو الخسائر- مصاريف ٤٣١.٨١ وحدة عملة الفائدة

له القرض (التزام مالي) ٤٣١.٨١ وحدة عملة

من أجل الاعتراف بمصاريف الفائدة لتلك الفترة.

الدفعة النقدية

منه القرض (التزام مالي) ٥٠٠ وحدة عملة

له النقد (أصل مالي) ٥٠٠ وحدة عملة

من أجل الاعتراف بتسوية الالتزام المالي.

في ٣١ ديسمبر ٢٠×٠، تم تسجيل القرض بقيمة ٥.٣٣١.٨١ وحدة عملة. وكان سعر الفائدة الفعلي ٨% (سعر السوق على سبيل المثال). انظر الحسابات أدناه

السنة	القيمة المسجلة في ١ يناير	الفائدة بنسبة ٨%[أ]	التدفقات النقدية الصادرة	القيمة المسجلة في ٣١ ديسمبر
٢٠×٠	٥.٤٠٠.٠٠	٤٣١.٨١	(٥٠٠.٠٠)	٥.٣٣١.٨١
٢٠×١	٥.٣٣١.٨١	٤٢٦.٣٦	(٥٠٠.٠٠)	٥.٢٥٨.١٧
٢٠×٢	٥.٢٥٨.١٧	٤٢٠.٤٧	(٥٠٠.٠٠)	٥.١٧٨.٦٤
٢٠×٣	٥.١٧٨.٦٤	٤١٤.١١	(٥٠٠.٠٠)	٥.٠٩٢.٦٧
٢٠×٤	٥.٠٩٢.٧٦	٤٠٧.٢٤	(٥.٥٠٠.٠٠)	(٠.٠٠)

(أ) يعد سعر الفائدة الفعلي للنسبة ٨% (المتداول) السعر الذي يخصم التدفقات النقدية المتوقعة على القرض إلى القيمة المسجلة الأولية ٥.٤٠٠ وحدة عملة. ومن الممكن تحديد سعر الفائدة الفعلي من خلال استخدام وظيفة "الاستهداف" في اللوحة الجدولية في برنامج الإكسل (انظر الملاحظة أعلاه).

مثال ٧٧ في ١ يناير ٠×٢٠، أصدرت المنشأة (أ) أداة ديون بسعر يبلغ ١.٢٥٠ وحدة عملة. وكان المبلغ الأصلي هو ١.٢٥٠ وحدة عملة. ويتم سداد أداة الديون في ٣١ ديسمبر ٤×٢٠. وحدد سعر الفائدة في اتفاقية الديون كنسبة للمبلغ الأصلي على النحو التالي ٦% في ٠×٢٠ (٧٥ وحدة عملة على سبيل المثال)، و٨% في ١×٢٠ (١٠٠ وحدة عملة على سبيل المثال)، و١٠% في ٢×٢٠ (١٥٠ وحدة عملة على سبيل المثال)، و١٦.٤% في ٤×٢٠ (٢٠٥ وحدة عملة على سبيل المثال). وحددت المنشأة الدفعات بهذا الشكل من أجل التعامل مع تدفقاتها النقدية. وفي حال قامت المنشأة باقتراض القيمة بسعر ثابت للسنوات الخمسة، يكون سعر الفائدة في السوق ١٠%.

يتم قياس القرض عند الاعتراف الأولي بقيمة ١.٢٥٠ وحدة عملة (انظر المثال ٥٩).

فيما يلي القيود اليومية في نهاية ٠×٢٠ (من أجل مراجعة الحسابات، انظر الجدول أدناه)

الفائدة

منه	الأرباح أو الخسائر- مصاريف الفائدة	١٢٥.١٦ وحدة عملة	
له	القرض (التزام مالي)		١٢٥.١٦ وحدة عملة

من أجل الاعتراف بمصاريف الفائدة لتلك الفترة.

الدفعة النقدية

منه	القرض (التزام مالي)	٧٥ وحدة عملة	
له	النقد (أصل مالي)		٧٥ وحدة عملة

من أجل الاعتراف بتسوية الالتزام المالي.

في ٣١ ديسمبر ٠×٢٠، تم تسجيل القرض بقيمة ١.٣٠٠.١٦ وحدة عملة. وبلغ سعر الفائدة الفعلي ١٠.٠١٣% (انظر الجدول أدناه).

وحددت تكاليف الإطفاء في كل فترة على النحو التالي

السنة	القيمة المسجلة في ١ يناير	الفائدة بنسبة ١٠.٠١٣%[أ]	التدفقات النقدية الصادرة	القيمة المسجلة في ٣١ ديسمبر
٠×٢٠	١.٢٥٠.٠٠	١٢٥.١٦	(٧٥)	١.٣٠٠.١٦
١×٢٠	١.٣٠٠.١٦	١٣٠.١٩	(١٠٠)	١.٣٣٠.٣٥
٢×٢٠	١.٣٣٠.٣٥	١٣٣.٢١	(١٢٥)	١.٣٣٨.٥٦
٣×٢٠	١.٣٣٨.٥٦	١٣٤.٠٣	(١٥٠)	١.٣٢٢.٥٩
٤×٢٠	١.٣٢٢.٥٩	١٣٢.٤٥	(١.٤٥٥) = ٢٠٥ + ١.٢٥٠	-

(أ) يعد سعر الفائدة الفعلي السنوي للنسبة ١٠.٠١٣% السعر الذي يخصم التدفقات النقدية المتوقعة على أداة الديون إلى القيمة المسجلة الأولية ١.٢٥٠ وحدة عملة. ومن الممكن تحديد سعر الفائدة الفعلي من خلال استخدام وظيفة "الاستهداف" في اللوحة الجدولية في برنامج الإكسل (انظر الملاحظة أعلاه).

مثال ٧٨ في ١ أبريل ١×٢٠، حصلت منشأة على قرض بنكي بقيمة ٥.٠٠٠ وحدة عملة يتم سداده خلال ٤ سنوات بموجب شروط السوق الاعتيادية لذلك النوع من القروض بما في ذلك دفع الفائدة بسعر فائدة متغير يتم تحديده وفقا لسعر الليبور (سعر الفائدة السائد بين المصارف في لندن) + ٢٥٠ نقطة أساس (١ نقطة أساس = ١/١٠٠ من ١%) وبفائدة مستحقة الدفع سنويا كدفعات متأخرة.

وفي ١ أبريل ٢٠×١، بلغ سعر الليبور ٢%. وفي ٣١ ديسمبر ٢٠×١، بلغ سعر الليبور ٢.٥%.

نظرا للقدرة على دفع الفوائد بسعر السوق لذلك النوع من القروض، تم تسجيل القرض من قبل المنشأة بسعر المعاملة (٥.٠٠٠ وحدة عملة)، نتيجة تقارب سعر المعاملة للقيمة الحالية للدفعات المستقبلية المخصومة بسعر السوق.

ونظرا لعدم وجود تكاليف معاملة للقرض والاعتراف بالقرض بسعر المعاملة، بلغ سعر الفائدة الفعلي في ١ أبريل ٢٠×١ نسبة ٤.٥% (٢% + ٢٥٠ نقطة أساس).

ويكون سعر المعاملة عند الاعتراف بالقرض مساويا للمبلغ الأساسي مستحق الدفع في تاريخ الاستحقاق. لذلك، لا تؤثر عملية إعادة تقدير دفعات الفائدة المستقبلية جوهريا على القيمة المسجلة للقرض (انظر الفقرة ١١.١٩). وتتباين التدفقات النقدية خلال عمر القرض بصورة مستمرة مع تباين أسعار الليبور. مع ذلك، ونظرا لتحديد الفائدة بسعر السوق لهذا النوع من القروض، يخصم سعر الفائدة الفعلي في أي وقت وبصورة تامة الدفعات النقدية المستقبلية المقدرة خلال فترة القرض المتبقية لتبلغ ٥.٠٠٠ وحدة عملة في حال تم تحديد سعر الفائدة الفعلي وفقا لسعر الليبور مضافا إليه ٢٥٠ نقطة أساس. وعليه، تبلغ القيمة المسجلة للقرض خلال السنوات الأربعة ٥.٠٠٠ وحدة عملة.

مثال ٧٩ تكون الحقائق في هذا المثال ذاتها في المثال ٧٨. مع ذلك، في هذا المثال، تكبدت المنشأة تكاليف معاملة بقيمة ٥٠ وحدة عملة خلال إعداد القرض.

لغايات التبسيط، وفيما يتعلق بقروض الأسعار المتغيرة، من الأفضل اعتبار تكاليف المعاملة بصورة منفصلة عن القرض عند تحديد سعر الفائدة الفعلي. الأمر الذي يساعد على تجنب سعر الفائدة الفعلي المختلف عن سعر السوق (يأخذ السعر الفعلي في الاعتبار الحاجة إلى رفع ٤.٩٥٠ وحدة العملة (صافي تكاليف معاملة بقيمة٥٠ وحدة عملة) لتبلغ ٥.٠٠٠ وحدة عملة). أما بالنسبة إلى قروض الأسعار الثابتة، فمن الأسهل ضم تكاليف المعاملة في الحساب مع معرفة التدفقات النقدية خلال فترة القرض.

ويجب إطفاء وحدة العملة التي تبلغ ٥٠ خلال فترة الأربع سنوات من خلال استخدام أسلوب سعر الفائدة الفعلي على النحو التالي

	القيمة المسجلة في بداية الفترة	رسوم المعاملة المحصلة إلى الأرباح أو الخسائر بنسبة ٢٥٢% (أ)%	القيمة المسجلة في نهاية الفترة
السنة الأولى	٤.٩٥٠.٠٠	١٢.٤٥	٤.٩٦٢.٤٥
السنة الثانية	٤.٩٦٢.٤٥	١٢.٤٨	٤.٩٧٤.٩٣
السنة الثالثة	٤.٩٧٤.٩٣	١٢.٥٢	٤.٩٨٧.٤٥
السنة الرابعة	٤.٩٨٧.٤٥	١٢.٥	٥.٠٠٠.٠٠
		٥٠.٠٠	

(أ) يعد سعر الفائدة الفعلي السنوي للنسبة ٢٥٢% السعر الذي يرفع ٤.٩٥٠ وحدة عملة لتصل إلى ٥.٠٠٠ وحدة عملة خلال فترة الأربع سنوات. ومن الممكن تحديد سعر الفائدة الفعلي من خلال استخدام وظيفة "الاستهداف" في اللوحة الجدولية في برنامج الإكسل (انظر الملاحظة أعلاه).

يجب الإشارة إلى أن مبالغ القيمة ٥٠ وحدة عملة التي لم يتم إطفاءها بعد في أي وقت سيتم تصفيتها خارج القرض في بيانات المركز المالي. وعلى إثر ذلك، تم حوسبة حساب سعر الفائدة الفعلي في جزأين منفصلين.

مثال – التغيرات في التدفقات النقدية المقدرة

مثال ٨٠ في ١ يناير ٢٠×١، حصلت منشأة على قرض بنكي بقيمة ٥.٠٠٠ وحدة عملة يتم سداده خلال ٤ سنوات بموجب شروط السوق الاعتيادية بما في ذلك دفع الفائدة بسعر ثابت يبلغ ٨% مع القدرة على دفع الفائدة في نهاية كل سنة. ويتم اعتبار النسبة ٨% سعر السوق لقروض مشابهة يتم سدادها خلال ٤ سنوات وبأسعار فائدة ثابتة يتم دفعها سنويا (كدفعات متأخرة). ويتم تكبد تكاليف معاملة بقيمة ١٠٠ وحدة عملة عند منح القرض.

في ٣١ ديسمبر ٢٠×١، قررت المنشأة سداد نصف قيمة القرض في ٣١ ديسمبر ٢٠×٢ والنصف الثاني في ٣١ ديسمبر ٢٠×٣ بدلا من سداد القيمة الكاملة في ٣١ ديسمبر ٢٠×٤. الأمر الذي يساعد على التقليل من دفعات الفائدة بقيمة ٢٠٠ وحدة عملة في ٢٠×٣ وإلغاء دفعات الفوائد في ٢٠×٤. ويسمح العقد بالدفع المسبق على حسب خيار المنشأة، الأمر الذي لا يعد تغييرا في شروط العقد.

بما أن الفائدة محددة بسعر السوق، تكون المنشأة قد سجلت أولا القرض بسعر المعاملة مطروحا منها تكاليف المعاملة (٤.٩٠٠ وحدة عملة مثلا) في ١ يناير ٢٠×١.

فيما يلي حساب التكلفة المطفأة الأصلية في ١ يناير ٢٠×١

السنة	القيمة المسجلة في ١ يناير	الفائدة بنسبة ٩.١٣٩%[أ]	التدفقات النقدية الصادرة	القيمة المسجلة في ٣١ ديسمبر
٢٠×١	٤.٩٠٠	٤٢١.٩٩	(٤٠٠)	٤.٩٢١.٩٩
٢٠×٢	٤.٩٢١.٩٩	٤٢٣.٨٩	(٤٠٠)	٤.٩٤٥.٨٨
٢٠×٣	٤.٩٤٥.٨٨	٤٢٥.٩٤	(٤٠٠)	٤.٩٧١.٨٢
٢٠×٤	٤.٩٧١.٨٢	٤٢٨.١٨	(٥.٤٠٠)	–

(أ) يعد سعر الفائدة الفعلي للنسبة ٨.٦١٢% السعر الذي يخصم التدفقات النقدية الأصلية المتوقعة على القرض إلى القيمة المسجلة الأولية ٤.٩٠٠ وحدة عملة. ومن الممكن تحديد سعر الفائدة الفعلي من خلال استخدام وظيفة "الاستهداف" في اللوحة الجدولية في برنامج الإكسل.

تكون الفائدة الفعلية الأصلية ٨.٦١٢% سنويا. لذلك، وبموجب الحساب الذي تم مراجعته في ٣١ ديسمبر ٢٠×١، بلغت القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المقدرة التي تم مراجعتها والمخصومة من خلال استخدام سعر الفائدة الفعلي الأصلي (٨.٦١٢%) ٤.٩٥٨.٨٥ قيمة عملة. (من أجل الحساب، انظر الجدول أدناه).

وبموجب الحساب الأصلي في ٣١ ديسمبر ٢٠×١، بلغت قيمة الإطفاء ٤.٩٢١.٩٩. وحدة عملة. وتم الاعتراف بفرق قيمة ٣٦.٨٦ وحدة عملة (٤.٩٥٨.٨٥ وحدة عملة مطروح منها ٤.٩٢١.٩٩ وحدة عملة) في الأرباح أو الخسائر خلال ٢٠×١.

فيما يلي القيود اليومية الأخرى من أجل الاعتراف بهذا الفرق في ٣١ ديسمبر ٢٠×١

منه	الأرباح أو الخسائر- المصاريف	٣٦.٨٦ وحدة عملة	
له	القرض (التزام مالي)		٣٦.٨٦ وحدة عملة

من أجل الاعتراف بتعديل القيمة المسجلة للالتزام المالي نتيجة التغيرات في التدفقات النقدية المقدرة.
وسيتم الاعتراف بمصاريف الفائدة والدفعات النقدية في ٢٠×١ وعدم تأثرها بالدفعات التي تم مراجعتها. فيما يلي القيود اليومية

الفوائد المتكبدة

منه	الأرباح أو الخسائر- الفوائد	٤٢١.٩٩ وحدة عملة	
له	بند مالي (التزام مالي)		٤٢١.٩٩ وحدة عملة

من أجل الاعتراف بمصاريف الفوائد لتلك الفترة.

الدفعة النقدية

منه	بند مالي (التزام مالي)	٤٠٠ وحدة عملة	
له	النقد		٤٠٠ وحدة عملة

من أجل الاعتراف بتسوية الالتزام المالي.
وكان حساب القيمة الحالية المخصومة في ٣١ ديسمبر ٢٠×١ على النحو التالي

السنة	**التدفقات النقدية الصادرة**	**القيمة الحالية في ٣١ ديسمبر ٢٠×١ المخصومة بنسبة ٨.٦١٢%**
٣١ ديسمبر ٢٠×٢	٢.٩٠٠ (٤٠٠ + ٢.٥٠٠ مثلا)	٢.٩٠٠ ÷ ١.٠٨٦١٢ = ٢.٦٧٠.٠٥
٣١ ديسمبر ٢٠×٣	٢.٧٠٠ (٢٠٠ + ٢.٥٠٠ مثلا)	٢.٧٠٠ ÷ ١.٠٨٦١٢ [٢] = ٢.٢٨٨.٨٠
		إجمالي القيمة الحالية = ٤.٩٥٨.٨٥

فيما يلي حساب التكلفة المطفأة الجديدة في ١ يناير ٢٠×٢

السنة	**القيمة المسجلة في ١ يناير**	**الفائدة بنسبة ٨.٦١٢% (سعر الفائدة الفعلي)**	**التدفقات النقدية الصادرة**	**القيمة المسجلة في ٣١ ديسمبر**
٢٠×٢	٤.٩٥٨.٨٥	٤٢٧.٠٦	(٢.٩٠٠)	٢.٤٨٥.٩١
٢٠×٣	٢.٤٨٥.٩١	٢١٤.٠٩	(٢.٧٠٠)	-

انخفاض قيمة الأدوات المالية التي يتم قياسها بالتكلفة أو التكلفة المطفأة

الاعتراف

١١.٢١ في نهاية كل **فترة إعداد تقارير**، على المنشأة تقييم إمكانية وجود دليل موضوعي على انخفاض قيمة أي من الأصول المالية التي يتم قياسها بالتكلفة أو التكلفة المطفأة. وفي حال وجود دليل موضوعي على انخفاض القيمة، على المنشأة الاعتراف بخسائر انخفاض القيمة في الأرباح أو الخسائر فورا.

الملاحظات

تطبق الفقرات ١١.٢١ – ١١.٢٦ على الأصول المالية التي يتم قياسها بالتكلفة أو التكلفة المطفأة فقط. وبكلمات أخرى، فإنها لا تطبق على الالتزامات المالية والأصول المالية التي يتم قياسها بالقيمة العادلة مع التغيرات في القيمة العادلة المعترف بها في الأرباح أو الخسائر. ويتم الاعتراف بالانخفاض (أو الارتفاع) في القيمة العادلة للأصول المالية المسجلة بالقيمة العادلة في الأرباح أو الخسائر خلال فترة التغير في القيمة العادلة.

١١.٢٢ يشتمل الدليل الموضوعي على انخفاض قيمة الأصل المالي أو مجموعة الأصول البيانات الممكن ملاحظتها من قبل مالك الأصل فيما يتعلق بأحداث الخسائر التالية

(أ) الصعوبات المالية الجوهرية لدى المصدر أو الملتزم.

(ب) خرق شروط العقد كالتخلف عن دفع الفوائد أو المبالغ الأصلية.

(ج) منح الدائن (لأسباب اقتصادية أو قانونية خاصة بصعوبات المدين المالية) للمدين امتياز لا يؤخذ بعين الاعتبار من قبل الدائن.

(د) **إمكانية** تعرض المدين للإفلاس أو عمليات إعادة التنظيم المالي الأخرى.

(ه) وجود بيانات ملحوظة تشير إلى انخفاض قابل للقياس في التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة من مجموعة الأصول المالية منذ الاعتراف الأولي لتلك الأصول، رغم عدم إمكانية تحديد الانخفاض فيما يتعلق بالأصول المالية الفردية في المجموعة كالأوضاع الوطنية أو الاقتصادية المحلية السلبية أو التغيرات السلبية في الأوضاع الصناعية.

الملاحظات

يتم تخفيض قيمة الأصل المالي أو مجموعة الأصول المادية وتكبد خسائر انخفاض القيمة فقط في حال وجود دليل موضوعي على انخفاض القيمة نتيجة حدث أو أكثر ظهر بعد الاعتراف الأولي للأصل ("حدث خسارة") وتأثير حدث أو أحداث خسارة على التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة للأصل المالي أو مجموعة الأصول المالية التي من الممكن تقديرها بشكل موثوق. ومن الممكن أن تكون هناك صعوبة في تحديد حدث واحد منفصل أدى إلى انخفاض القيمة. وقد يؤدي التأثير المدموج للأحداث المتعددة إلى ذلك الانخفاض.

لا يتم الاعتراف بالخسائر المتوقعة نتيجة للأحداث المستقبلية (كتوقع حدوث ركود في السوق مثلا).

من الممكن أن تشتمل الأمثلة على الأوضاع الوطنية أو الاقتصادية المحلية السلبية المشار إليها في الفقرة ١١.٢٢ (ه) ارتفاعا في معدل البطالة في المنطقة الجغرافية للدائنين، أو انخفاضا في أسعار رهن الممتلكات في تلك المنطقة، أو انخفاضا في أسعار النفط الخاصة بأصول القروض لمنتجي النفط.

مثال – الاعتراف بانخفاض القيمة

مثال ٨١ قامت المنشأة (أ) بإقراض موظف ١٠٠ وحدة عملة يتم سدادها خلال سنة بفائدة تبلغ ٨%. وبما أن المنشأة غالبا ما تمنح موظفيها القروض، فإن هذه العملية تعد معاملة لا تتكرر. ولا يوجد هناك سبب يمنع الموظف من سداد الفوائد والمبلغ الأصلي للقرض في موعدها. ويكون سعر السوق لقروض مشابهة هو ٨% سنويا (سعر الفائدة في السوق لقرض مشابه لهذا الفرد مثلا). وترغب المنشأة (أ) الاعتراف بخسائر انخفاض قيمة القرض البالغة ١٠ وحدة عملة بعد إدراكها أن نسبة ١٠% من أرصدة الذمم التجارية المدينة (المبالغ مستحقة الدفع من الزبائن) غير مدفوعة.

لا تستطيع المنشأة (أ) الاعتراف بخسائر انخفاض القيمة التي تبلغ ١٠ وحدة عملة بناء على معدل الديون السيئة للزبائن نظرا لعدم وجود دليل موضوعي على انخفاض قيمة قروض الموظفين نتيجة لحدث سابق ظهر بعد الاعتراف الأولي. ولا يشمل قرض الموظف خصائص مخاطر الائتمان المشابهة للذمم التجارية المدينة. وبذلك، لا يمكن جمعها مع الذمم التجارية المدينة عند اعتبار انخفاض القيمة (انظر الفقرة ١١.٢٤).

وفي حال وجود دليل موضوعي فقط على انخفاض قيمة قرض الموظف، يتم الاعتراف بخسائر انخفاض القيمة. على سبيل المثال، في حال وجود دليل على أن الموظف يعاني من صعوبات مالية (إعلان الموظف لمثل هذه الصعوبات مثلا، مما يعني أن الموظف قد لا يتمكن من سداد القرض في موعده)، يشكل الأمر دليلا موضوعيا على إمكانية انخفاض القيمة.

١١.٢٣ من الممكن أيضا اعتبار العوامل الأخرى أدلة على انخفاض القيمة، بما في ذلك التغيرات الجوهرية مع التأثير السلبي في البيئة التقنية أو السوقية أو الاقتصادية أو القانونية التي يعمل فيها المصدر.

الملاحظات

من الممكن أن تؤثر التغييرات التي تؤثر سلبيا على المصدر في قدرته على السداد وأن تكون دليلا على انخفاض قيمة الأصول المالية ذات العلاقة التي يحتفظ بها المالك. وتتضمن الأمثلة الخاصة بنوع التغييرات المشار إليها في الفقرة ١١.٢٣ انخفاض مستوى الطلب على سلع المصدر، والتشريعات التي تؤثر على أعمال المصدر، وزيادة في أسعار الفائدة في حال ارتفعت مستويات ديون المصدر (ديون ذات سعر متغير) وغيرها من الأمثلة.

وتتضمن العوامل الأخرى التي تأخذها المنشأة بعين الاعتبار المعلومات المتعلقة بسيولة وملاءة المدينين أو المصدرين وتعرضهم لمخاطر العمل والمخاطر المالية، ومستويات الإهمال والميل إلى التأخر في سداد الأصول المالية المشابهة، والاتجاهات والأوضاع الوطنية والاقتصادية المحلية، والقيمة العادلة للضمانات الإضافية والكفالات.

١١.٢٤ على المنشأة تقييم انخفاض قيمة الأصول المالية التالية كل على حدة
(أ) كافة أدوات الملكية بغض النظر عن أهميتها، و
(ب) أصول مالية أخرى جوهرية بصورة فردية.
وعلى المنشأة تقييم انخفاض قيمة الأصول المالية الأخرى بصورة فردية أو مجموعة على أساس خصائص مخاطر الائتمان المشابهة.

الملاحظات

تعد الأدوات في نطاق القسم ١١ المشمولة في الفقرة ١١.٢٤ (أ) استثمارات في الأسهم الممتازة غير القابلة للتحويل وغير المطروحة للتداول والأسهم العادية غير المطروحة للتداول التي لا يمكن قياس القيمة العادلة فيها بشكل موثوق.

ولغايات التقييم الجماعي لانخفاض القيمة، يتم جمع الأصول المالية على أساس خصائص مخاطر الائتمان المشابهة التي تدل على قدرة المدينين على سداد المبالغ المستحقة وفقا لشروط التعاقد، وتتضمن خصائص كنوع الأصل والصناعة والموقع الجغرافي ونوع الضمانات الإضافية ووضع استحقاق الدفع السابق وغيرها من العوامل ذات العلاقة. مع ذلك، وفي حال توفر المعلومات التي تحدد بالتفصيل خسائر انخفاض قيمة الأصول بصورة فردية في المجموعة حتى لو لم تكون جوهرية بصورة فردية، يجب تقييم هذه الأصول بصورة فردية (ليس كجزء من المجموعة) ما لم تكن هذه الأصول غير جوهرية جماعيا.

وبعد الاعتراف الأولي، من الممكن اختبار انخفاض قيمة الأصول المالية غير الجوهرية فرديا التي لا تعد أدوات ملكية في مجموعة الأصول المشابهة (انظر الفقرة ١١.٢٤). وفي حال وجود مؤشر على انخفاض القيمة في مجموعة الأصول المشابهة وعدم القدرة على تحديد انخفاض قيمة أصل فردي في تلك المجموعة، يتم تقييم انخفاض قيمة التدفقات النقدية المستقبلية في مجموعة الأصول المالية بصورة جماعية. وفي حال استخدام تجربة الخسارة التاريخية، يتم تعديلها على أساس البيانات الملحوظة الحالية من أجل عكس تأثير الظروف الحالية التي لم تؤثر على فترة تلك التجربة وإزالة تأثيرات الظروف في الفترة التاريخية غير الموجودة حاليا.

لا يسمح القسم ١١ للمنشأة بالاعتراف بانخفاض القيمة أو خسائر الديون السيئة بالإضافة إلى تلك المنسوبة إلى الأصول المالية المحددة فرديا أو مجموعات الأصول المالية المحددة التي تضم خصائص مخاطر الائتمان المشابهة على أساس الدليل الموضوعي على انخفاض القيمة في تلك الأصول. ولا يتم الاعتراف بالمبالغ التي تضعها المنشأة جانبا من أجل انخفاض القيمة الإضافي المحتمل في الأصول المالية على أنها خسائر انخفاض القيمة.

أمثلة – وحدة محاسبة اختبار انخفاض القيمة

مثال ٨٢ تقوم المنشأة ببيع السلع لزبائنها على شكل أقساط. وبحلول نهاية السنة، تملك المنشأة أصول ذمم تجارية مدينة بقيمة ١٠.٠٠٠ وحدة عملة. ولم يتم دفع نسبة ٢% من أرصدة الذمم التجارية المدينة القائمة للسنة المنتهية في السنة السابقة. لذلك، ترغب المنشأة الاعتراف بمخصص عام للديون السيئة (خسائر انخفاض القيمة مثلا) مقابل الذمم التجارية المدينة بنسبة ٢% من قيمة ١٠.٠٠٠ وحدة عملة (تبلغ القيمة المسجلة للذمم التجارية المدينة في بيانات المركز المالي للمنشأة ٩.٨٠٠ وحدة عملة).

تعرف المنشأة بأمر تعرض أحد الزبائن الذي يبلغ رصيده القائم ٥٠٠ وحدة عملة للتصفية.

قد لا تعترف المنشأة (أ) بالمخصص العام للديون السيئة بنسبة ٢% (٢٠٠ وحدة عملة مثلا) مقابل كافة أرصدة الذمم التجارية المدينة. ويتطلب القسم ١١ تقييم منفصل لانخفاض قيمة أي رصيد للذمم التجارية المدينة الجوهرية فرديا. أما بالنسبة إلى الأرصدة الأخرى، يسمح القسم ١١ بتقييم انخفاض القيمة بصورة فردية أو من خلال جمع الأصول على أساس خصائص مخاطر الائتمان المشابهة.

ويعد الرصيد البالغ ٥٠٠ وحدة عملة جوهري بالنسبة إلى رصيد الذمم التجارية المدينة الكلي والبالغ ١٠.٠٠٠ وحدة عملة. وتتطلب الفقرة ١١.٢٤ تقييم انخفاض قيمة الأصول المالية الجوهرية فرديا بصورة فردية. ويجب تقييم انخفاض قيمة هذا الرصيد وغيرها من أرصدة الذمم التجارية المدينة الجوهرية بصورة فردية.

رغم الحكم على الرصيد الذي يبلغ ٥٠٠ وحدة عملة بصورة غير جوهرية فرديا، يجب اختبار انخفاض قيمته بصورة فردية. ومن الممكن تطبيق قياس انخفاض القيمة على أساس جماعي على مجموعات بنود الرصيد الصغير ذات خصائص مخاطر الائتمان المشابهة في حال وجود مؤشر على انخفاض القيمة في مجموعة الأصول المشابهة فقط، إلا أن إمكانية تحديد انخفاض قيمة أصل فردي في تلك المجموعة أمر غير ممكن.

في هذا المثال، على المنشأة الاعتراف بمخصص الديون السيئة (انخفاض القيمة مثلا) مقابل ٥٠٠ وحدة عملة التي يدين بها الزبون الذي تعرض للتصفية. ويجب تشكيل المخصص بناء على النسبة التي تتوقع المنشأة استردادها من قيمة ٥٠٠ وحدة عملة. وقد تتمكن المنشأة من الاعتراف

بمخصصات ديون سيئة أخرى لأرصدة الذمم التجارية المدينة الأخرى فرديا أو جماعيا على أساس خصائص مخاطر الائتمان المشابهة، شريطة أن يكون هناك دليل موضوعي على انخفاض قيمة رصيد الذمم التجارية المدينة الفردية أو مجموعة من تلك الأرصدة.

مثال ٨٣ قامت منشأة بحساب انخفاض قيمة الذمم التجارية المدينة على أساس معادلة تحدد معدلات المخصص الثابت للديون السيئة لعدد الأيام التي تم فيها تصنيف الذمم المدينة على أنها تجاوزت الموعد المستحق للسداد (صفر% في حال كانت أقل من ٩٠ يوم، و٢٠% في حال كانت ما بين ٩٠ – ١٨٠ يوم، و٥٠% في حال كانت ما بين ١٨١ – ٣٦٥ يوم، و١٠٠% في حال زادت عن ٣٦٥ يوم).

لا يعد أسلوب مخصصات الخسارة المستخدم من قبل المنشأة (أ) مناسبا ما لم يملك الزبائن خصائص مخاطر مشابهة وكانت المعدلات وفقا للمعادلة تعكس التجربة الفعلية للتقصير في السداد واستمرار هذا التقصير مستقبلا. علاوة على ذلك، وفي حال توفر المعلومات التي تحدد تفصيلا خسائر الأرصدة الفردية التي لا تتبع معدلات التقصير التاريخية وكون هذه الأرصدة غير جوهرية جماعيا، يجب تقييم هذه الأرصدة المحددة بصورة فردية بدلا من تطبيق المعادلة عليها.

وفي ظروف بعيدة الاحتمال تكون فيها المعادلة غير مناسبة، يجب مراجعة المعادلة للتأكد من منطقيتها على أساس منتظم. وعلى وجه الخصوص، في حال تغير قاعدة زبون المنشأة جوهريا، قد تحتاج المعادلة إلى المراجعة من أجل اعتبار خصائص مخاطر قاعدة الزبون الجديدة. ومن المهم ألا يعطي أسلوب تحديد خسائر انخفاض القيمة للذمم التجارية المدينة قيمة مختلفة جوهريا للمبلغ المحدد من خلال التطبيق الصارم للفقرات ١١.٢٤ و١١.٢٥.

مثال ٨٤ تملك المنشأة ذمم تجارية مدينة في بيانات المركز المالي الخاصة بها. وتحدد المنشأة على أساس التجربة التاريخية أن أحد الأسباب الرئيسية في التخلف عن دفع الذمم التجارية المدينة هي وفاة المقترض. وتلاحظ المنشأة أن نسبة الوفيات لا تتغير جوهريا من سنة إلى أخرى. وهناك احتمالية وفاة بعض المقترضين في مجموعة المنشأة للذمم التجارية المدينة في تلك السنة، الأمر الذي يشير إلى ظهور خسائر انخفاض قيمة تلك القروض حتى في حال عدم معرفة المنشأة في نهاية السنة المقترضين الذين تعرضوا للوفاة.

من الملائم الاعتراف بخسائر انخفاض القيمة للخسائر المتكبدة وليس المبلغ عنها (من الممكن الاعتراف بالخسائر على أساس توقعات الوفاة التي ظهرت خلال الفترة (قبل نهاية السنة) مثلا).

مع ذلك، من غير الملائم الاعتراف بخسائر انخفاض القيمة للوفيات المتوقع ظهورها مستقبلا، نظرا لعدم ظهور حدث الخسارة الضروري (وفاة المقترض) بعد.

القياس

١١.٢٥ على المنشأة قياس خسائر انخفاض قيمة الأدوات التالية التي يتم قياسها بالتكلفة أو التكلفة المطفأة على النحو التالي

(أ) فيما يتعلق بالأدوات التي يتم قياسها بالتكلفة المطفأة وفقا للفقرة ١١.١٤ (أ)، تكون خسائر انخفاض القيمة هي الفرق بين القيمة المسجلة للأصل والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المقدرة والمخصومة بسعر الفائدة الفعلي الأصلي للأصل. وفي حال ضمت الأدوات المالية أسعار فائدة متغيرة، يكون السعر المخصوم لقياس أي انخفاض قيمة سعر الفائدة الفعلي الجاري والمحدد بموجب العقد.

(ب) فيما يتعلق بالأدوات التي يتم قياسها بتكلفة مطروح منها انخفاض القيمة وفقا لفقرة ١١.١٤ (ب) و(ج) (٢)، تكون خسائر انخفاض القيمة هي الفرق بين القيمة المسجلة للأصل والتقدير الأمثل (تقريبي بالضرورة) للقيمة (التي قد تبلغ صفر) التي تقبضها المنشأة في حال بيع الأصل في تاريخ إعداد التقارير.

الملاحظات

يتم تخفيض القيمة المسجلة للأصل بصورة مباشرة أو من خلال استخدام حساب العلاوة (من الممكن استخدام مخصص الديون السيئة أحيانا من أجل الذمم التجارية المدينة – انظر المثال ٨٢). وفي الحالة الثانية، يتم تحديد القيمة المسجلة للأصل في بيانات المركز المالي للمنشأة كصافي للعلاوات ذات العلاقة. وفي أي من العروض المستخدمة، يتم الاعتراف بقيمة خسائر انخفاض القيمة في الأرباح أو الخسائر.

فيما يتعلق بالأدوات التي يتم محاسبتها وفقا للفقرة ١١.٢٥ (أ)

- يتم استخدام السعر الفعلي الأصلي كسعر خصم للأدوات المالية ذات أسعار الفائدة الثابتة أو دفعات الفائدة الثابتة. لذلك، ينجم انخفاض القيمة فقط عن تخفيض التدفقات النقدية المتوقعة وليس نتيجة التغييرات في أسعار الفائدة. وفي حال أعيد النقاش في شروط الأدوات المالية أو تعديلها نتيجة للصعوبات المالية التي يواجهها المقترض أو المصدر، يتم قياس انخفاض القيمة باستخدام سعر الفائدة الفعلي الأصلي.
- يجب استخدام السعر الفعلي المتداول (انظر الفقرة ١١.١٩) كسعر خصم الأدوات المالية بأسعار فائدة متغيرة.
- لا يتم خصم التدفقات النقدية المتعلقة بالذمم المدينة قصيرة الأجل في حال كان تأثير الخصم غير جوهري.
- يعكس حساب القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المقدرة للأصول المالية المضمونة بالرهن التدفقات النقدية التي قد تنجم عن إغلاق الرهن مطروحا منه تكاليف الحصول على الضمان الإضافي وبيعه في حال إغلاق الرهن أو عدم إغلاقه. فإغلاق الرهن هو إجراء يحاول فيه المحتفظ بالرهن استعادة الممتلكات بعد أن تخلف المقترض عن سداد الدفعات.
- عند انخفاض قيمة الأصل المالي (أو مجموعة الأصول المالية المشابهة) بسعر الفائدة الثابت (بكلمات أخرى "تم تخفيضها") كنتيجة لخسائر انخفاض القيمة، يتم الاعتراف بدخل الفائدة من خلال استخدام سعر الفائدة المستخدم في خصم التدفقات النقدية المستقبلية لغايات قياس خسائر انخفاض القيمة.

فيما يتعلق بالأدوات التي يتم محاسبتها وفقا للفقرة ١١.٢٥ (ب)

- تعد الأدوات التي يتم قياسها بتكلفة مطروحا منها انخفاض القيمة وفقا للفقرة ١١.١٤ (ج) (٢) استثمارات في الأسهم الممتازة غير القابلة للتحويل وغير المطروحة للتداول والأسهم العادية غير المطروحة للتداول التي لا يمكن فيها قياس القيمة العادلة بشكل موثوق. ونظرا لعدم إمكانية قياس القيمة العادلة بشكل موثوق، يكون تحديد التقدير الأمثل بشكل موثوق للمبالغ التي قد تقبضها المنشأة في حال تم بيع الأصل في تاريخ إعداد التقارير أمرا مستحيلا في أغلب الأحيان. مع ذلك، وفي حال وجود دليل موضوعي على انخفاض قيمة الأداة ما دون القيمة المسجلة (التكلفة مطروح منها أي انخفاض قيمة سابق على سبيل المثال)، يعد ترك قيمة الأداة من دون تغيير في بيانات المركز المالي تضليلا وقد يؤدي إلى المبالغة في بيانات الأصل. ولذلك، على المنشأة محاولة تقدير انخفاض القيمة حتى لو كان تقديرا تقريبيا فقط. حيث يعد مثل هذا التقارب ببساطة أفضل من تجاهل انخفاض القيمة.

- توفر الفقرات ١١.٢٧ – ١١.٣٢ الإرشادات حول كيفية قياس القيمة العادلة. ويجب أن تساعد هذه الإرشادات المنشآت على تطبيق الفقرة ١١.٢٥ (ب) (من الممكن استخدام التسلسل الهرمي وأساليب التقييم من أجل خلق تقدير للمبالغ التي قد تقبضها المنشأة في حال تم بيع الأصل في تاريخ إعداد التقارير).

أمثلة – قياس خسائر انخفاض القيمة

مثال ٨٥ تملك منشأة في نهاية فترة إعداد التقارير المالية رصيد قائم بقيمة ١.٠٠٠ وحدة عملة مستحقة من الزبون. ولم يتم خصم هذا الرصيد نظرا لإتمام المعاملة وفقا لشروط العمل الاعتيادية (دين قصير الأجل) من دون معاملات مالية سرية. ونظرا للصعوبات المالية التي يواجهها الزبون، لا تتوقع المنشأة أن يقوم الزبون بسداد القيمة (١.٠٠٠ وحدة عملة).

على المنشأة الاعتراف بخسائر انخفاض قيمة الرصيد القائم بأكمله. ومن الممكن تخفيض القيمة المسجلة للذمم التجارية المدينة بصورة مباشرة على النحو التالي

منه الأرباح أو الخسائر– خسائر انخفاض القيمة ١.٠٠٠ وحدة عملة

له الذمم التجارية المدينة (أصل المالي) ١.٠٠٠ وحدة عملة

من أجل الاعتراف بخسائر انخفاض القيمة.

أو تخفيضها من خلال استخدام "حساب العلاوة" ("مخصص الديون السيئة" مثلا) على النحو التالي

منه الأرباح أو الخسائر– خسائر انخفاض القيمة ١.٠٠٠ وحدة عملة

له مخصص الديون السيئة (تم معادلته بالأصل المالي) ١.٠٠٠ وحدة عملة

من أجل الاعتراف بخسائر انخفاض القيمة.

في الحالة الثانية، يتم عرض القيمة المسجلة للذمم التجارية المدينة صافية من مخصص الديون السيئة في بيانات المركز المالي للمنشأة.

مثال ٨٦ تعد الحقائق ذاتها في المثال ٨٥. مع ذلك، في هذا المثال، منحت المنشأة الزبون وقتا إضافيا من أجل سداد الديون. وتتوقع المنشأة أن يكون الزبون قادرا على السداد خلال سنة من تاريخ إعداد التقارير.

يجب خصم المبالغ المدفوعة الآن مع خروج المعاملة عن شروط العمل الاعتيادية، وتشمل بفاعلية معاملة مالية (قرض من دون فائدة يتم سداده خلال سنة).

نظرا لعدم وجود سعر فائدة فعلي أصلي (نظرا لعدم خصم الأداة مسبقا)، على المنشأة استخدام سعر الفائدة في السوق لقرض مشابه يتم سداده خلال سنة (افتراض أن السعر هو ٥% سنويا).

يجب الاعتراف بالذمم المدينة بقيمة ٩٥٢.٣٨ وحدة عملة (١.٠٠٠ ÷ ١.٠٥ وحدة عملة مثلا).

من الممكن تخفيض القيمة المسجلة للذمم التجارية المدينة بصورة مباشرة على النحو التالي:

منه	الأرباح أو الخسائر– خسائر انخفاض القيمة	٤٧.٦٢ وحدة عملة
له	الذمم التجارية المدينة (أصل مالي)	٤٧.٦٢ وحدة عملة

من أجل الاعتراف بخسائر انخفاض القيمة.

أو تخفيضها من خلال استخدام "حساب العلاوة" ("مخصص الديون السيئة" مثلا) على النحو التالي

منه	الأرباح أو الخسائر– خسائر انخفاض القيمة	٤٧.٦٢ وحدة عملة
له	مخصص الديون السيئة (تم معادلته بالأصل المالي)	٤٧.٦٢ وحدة عملة

من أجل الاعتراف بخسائر انخفاض القيمة.

مثال ٨٧ تشعر إحدى المنشآت بالقلق إزاء عدم قدرة إحدى الزبائن على سداد المبالغ الأصلية ودفعات فوائد القرض في الوقت المحدد بسبب الصعوبات المالية التي يواجهها الزبون. وقامت المنشأة بمناقشة إعادة هيكلة القرض مع الزبون. وتتوقع المنشأة أن يكون الزبون قادرا على الوفاء بالالتزامات بموجب شروط إعادة الهيكلة. في أي من الحالات التالية (سيناريوهات إعادة هيكلة مختلفة) تحتاج فيها المنشأة الاعتراف بخسائر انخفاض القيمة؟

(أ) **تدفع المنشأة (ب) كامل المبلغ الأصلي للقرض الأصلي المستحق سداده بعد ٥ سنوات من تاريخ الاستحقاق الأصلي من دون أن تدفع الفوائد بموجب الشروط الأصلية.**

(ب) **تدفع المنشأة (ب) كامل المبلغ الأصلي للقرض الأصلي في تاريخ الاستحقاق الأصلي من دون أن تدفع الفوائد بموجب الشروط الأصلية.**

(ج) **تدفع المنشأة (ب) كامل المبلغ الأصلي للقرض الأصلي في تاريخ الاستحقاق الأصلي بفائدة أقل من سعر الفائدة بدلا من سعر الفائدة المحدد في القرض الأصلي.**

(د) **تدفع المنشأة (ب) كامل المبلغ الأصلي للقرض الأصلي المستحق سداده بعد ٥ سنوات من تاريخ الاستحقاق الأصلي وكل الفوائد المتراكمة خلال مدة العقد الأصلي لكن من دون فوائد فترة التمديد.**

(ه) **تدفع المنشأة (ب) كامل المبلغ الأصلي للقرض الأصلي المستحق سداده بعد ٥ سنوات من تاريخ الاستحقاق الأصلي وكل الفوائد بما في ذلك فوائد مدة العقد الأصلية وفوائد فترة التمديد.**

يجب الاعتراف بخسائر انخفاض القيمة في الحالات (أ) – (د) نظرا لانخفاض القيمة الحالية للمبلغ الأصلي المستقبلي ودفعات الفوائد المخصومة بسعر الفائدة الفعلي الأصلي للقرض ما دون القيمة المسجلة للقرض.

وفي الحالة (ه)، ورغم تغير تاريخ سداد الدفعات، يستلم المقرض فائدة على فائدة، وتكون القيمة الحالية للمبلغ الأصلي المستقبلي ودفعات الفائدة المخصومة بسعر الفائدة الفعلي الأصلي للقرض مساوية للقيمة المسجلة للقرض. لذلك، لا تكون هناك خسائر لانخفاض القيمة. مع ذلك، من غير المحتمل اعتبار الحالة (ه) سيناريو واقعي لإعادة الهيكلة نظرا للصعوبات المالية التي يعاني منها الزبون (ب).

مثال ٨٨ في ١ يناير ٢٠×١، منحت منشأة قرض من دون فوائد بقيمة ٥٠٠ وحدة عملة لأحد الموظفين يتم سداده بعد ٣ سنوات. ويكون سعر الفائدة في السوق لقروض مشابهة هو ٥% سنويا (سعر الفائدة في السوق لقرض مشابه لهذا الفرد على سبيل المثال). وتنتهي السنة المالية للمنشأة في ٣١ ديسمبر.

في ٣١ ديسمبر ٢٠×٢، ونظرا للصعوبات المالية، طلب الموظف تمديد القرض مدة ٣ سنوات أخرى. ووافقت المنشأة على ذلك وتم تحديد موعد دفع القيمة (٥٠٠ وحدة عملة) في ٣١ ديسمبر ٢٠×٦ بموجب شروط إعادة الهيكلة.

عند الاعتراف الأولي، تم تسجيل القرض مستحق القبض بقيمة ٤٣١.٩٢ وحدة عملة (انظر المثال ٤٩).

وكان حساب التكلفة المطفأة في ١ يناير ٢٠×١ على النحو التالي

السنة	القيمة المسجلة في ١ يناير	الفائدة بنسبة ٥%	التدفقات النقدية الصادرة	القيمة المسجلة في ٣١ ديسمبر
٢٠×١	٤٣١.٩٢	٢١.٥٩	–	٤٥٣.٥١
٢٠×٢	٤٥٣.٥١	٢٢.٦٨	–	٤٧٦.١٩
٢٠×٣	٤٧٦.١٩	٢٣.٨١	(٥٠٠)	–

في ٣١ ديسمبر ٢٠×٢، بلغت القيمة المسجلة للقرض مستحق القبض قيمة ٤٧٦.١٩.

ونتيجة لإعادة الهيكلة، تم إعادة حساب القيمة الحالية للتدفقات النقدية المقدرة في ٣١ ديسمبر ٢٠×٢ لتبلغ ٤١١.٣٥ وحدة عملة من خلال استخدام سعر الفائدة الفعلي الأصلي للنسبة ٥% (٥٠٠ وحدة عملة ÷ (٤١.٠٥) على سبيل المثال).

ويتم الاعتراف بخسائر انخفاض قيمة ٦٤.٨٤ وحدة عملة (٤٧٦.١٩ مطروح منها ٤١١.٣٥ وحدة عملة) في الأرباح أو الخسائر في ٢٠×٢.

فيما يلي القيود اليومية

منه	الأرباح أو الخسائر- خسائر انخفاض القيمة	٦٤.٨٤ وحدة عملة
له	القرض مستحق القبض	٦٤.٨٤ وحدة عملة

من أجل الاعتراف بخسائر انخفاض القيمة.

يتم قياس القرض مستحق القبض بقيمة ٤١١.٣٥ وحدة عملة في ٣١ ديسمبر ٢٠×٢.

فيما يلي حساب التكلفة المطفأة الذي تم مراجعته في ١ يناير ٢٠×٣

السنة	القيمة المسجلة في ١ يناير	الفائدة بنسبة ٥% (سعر الفائدة الفعلي الأصلي)	التدفقات النقدية الصادرة	القيمة المسجلة في ٣١ ديسمبر
٢٠×٣	٤١١.٣٥	٢٠.٥٧	–	٤٣١.٩٢
٢٠×٤	٤٣١.٩٢	٢١.٦٠	–	٤٥٣.٥١
٢٠×٥	٤٥٣.٥١	٢٢.٦٨	–	٤٧٦.١٩
٢٠×٦	٤٧٦.١٩	٢٣.٨١	(٥٠٠.٠٠)	–

مثال ٨٩ في ١ يناير ٢٠×١، منحت منشأة أحد الموظفين قرض بقيمة ٥.٠٠٠ وحدة عملة يتم سداده خلال ٤ سنوات بسعر فائدة يبلغ ٨% يدفع سنويا كدفعات متأخرة. ويبلغ سعر الفائدة في السوق

لقروض مشابهة نسبة ٨% (سعر الفائدة في السوق لقرض مشابه للموظف على سبيل المثال). وتكون السنة المنتهية للمنشأة في ٣١ ديسمبر.

في ٣١ ديسمبر ٢٠×١، ونظرا للصعوبات المالية التي يعاني منها الموظف، وافق كل من الموظف والمنشأة على إعادة هيكلة الدفعات بموجب القرض. ولا تقضي الشروط التي تم مراجعتها الموظف على دفع فوائد ٢٠×١ و٢٠×٢ (تم التنازل عن الفوائد). مع ذلك، تتوقع المنشأة دفع فوائد ٢٠×٣ و٢٠×٤ وسداد المبلغ الأصلي في ٣١ ديسمبر ٢٠×٤.

بما أن الفائدة هي سعر السوق، قامت المنشأة عند الاعتراف الأولي أولا بتسجيل القرض مستحق القبض بسعر المعاملة (٥.٠٠٠ وحدة عملة مثلا).

وكان حساب التكلفة المطفأة في ١ يناير ٢٠×١ على النحو التالي:-

السنة	القيمة المسجلة في ١ يناير	الفائدة بنسبة ٨%	التدفقات النقدية الصادرة	القيمة المسجلة في ٣١ ديسمبر
٢٠×١	٥.٠٠٠	٤٠٠	(٤٠٠)	٥.٠٠٠
٢٠×٢	٥.٠٠٠	٤٠٠	(٤٠٠)	٥.٠٠٠
٢٠×٣	٥.٠٠٠	٤٠٠	(٤٠٠)	٥.٠٠٠
٢٠×٤	٥.٠٠٠	٤٠٠	(٥.٤٠٠)	-

في ٣١ ديسمبر ٢٠×١، بلغت القيمة المسجلة للقرض مستحق القبض قيمة ٥.٤٠٠ وحدة عملة (٥.٠٠٠ وحدة عملة على سبيل المثال في الجدول أعلاه بالإضافة إلى ٤٠٠ وحدة عملة من الفوائد غير المدفوعة في ٢٠×١ كما هو متوقع).

ونتيجة لإعادة الهيكلة، بلغت القيمة الحالية للتدفقات النقدية المقدرة في ٣١ ديسمبر ٢٠×١ والمخصومة بسعر الفائدة الفعلي الأصلي للأصل بنسبة ٨% قيمة ٤.٦٢٩.٦٣ وحدة عملة (انظر الحساب في نهاية هذا المثال).

لذلك، يتم الاعتراف بخسائر انخفاض قيمة ٧٧٠.٣٧ وحدة عملة (٥.٤٠٠ وحدة عملة مطروح منها ٤.٦٢٩.٦٣ وحدة عملة) في الأرباح أو الخسائر في ٢٠×٢.

منه	الأرباح أو الخسائر- خسائر انخفاض القيمة	٧٧٠.٣٧ وحدة عملة
له	القرض مستحق القبض	٧٧٠.٣٧ وحدة عملة

من أجل الاعتراف بخسائر انخفاض القيمة.

يتم قياس القرض مستحق القبض بقيمة ٤.٦٢٩.٦٣ وحدة عملة في ٣١ ديسمبر ٢٠×٢.

فيما يلي حساب التكلفة المطفأة الذي تم مراجعته في ١ يناير ٢٠×٢

السنة	القيمة المسجلة في ١ يناير	الفائدة بنسبة ٨%	التدفقات النقدية الصادرة	القيمة المسجلة في ٣١ ديسمبر
٢٠×٢	٤.٦٢٩.٦٣	٣٧٠.٣٧	-	٥.٠٠٠
٢٠×٣	٥.٠٠٠	٤٠٠	(٤٠٠)	٥.٠٠٠
٢٠×٤	٥.٠٠٠	٤٠٠	(٥.٤٠٠)	-

فيما يلي حساب القيمة الحالية المخصومة في ٣١ ديسمبر ٢٠×١

التاريخ	الدفعات النقدية	القيمة الحالية المخصومة بنسبة ٨%

٣١ ديسمبر ٣×٢٠	٤٠٠	٤٠٠ ÷ ١.٠٨ ^٢ = ٣٤٢.٩٤
٣١ ديسمبر ٤×٢٠	٥.٤٠٠	٥.٤٠٠ ÷ ١.٠٨ ^٣ =٤.٢٨٦.٦٩
		إجمالي القيمة الحالية = ٤.٦٢٩.٦٣

عملية العكس

١١.٢٦ في حال انخفضت نسبة خسائر انخفاض القيمة في فترة لاحقة وارتبط الانخفاض بصورة موضوعية بظهور حدث بعد الاعتراف بانخفاض القيمة (كظهور تحسن في معدل ائتمان المدين)، على المنشأة أن تعكس خسائر انخفاض القيمة المعترف بها سابقا بصورة مباشرة أو من خلال تعديل حساب العلاوة. ولا ينجم عن عملية العكس تجاوز القيمة المسجلة للأصل المالي (صافي حساب العلاوة) النسبة التي كان من الممكن بلوغها في حال عدم الاعتراف بانخفاض القيمة مسبقا. وعلى المنشأة الاعتراف بقيمة العكس في الأرباح أو الخسائر فورا.

أمثلة – عكس خسائر انخفاض القيمة في فترة سابقة

مثال ٩٠ تعد الحقائق ذاتها في المثال ٨٥. مع ذلك، في هذا المثال، قبضت المنشأة من الزبون ٢٠٠ وحدة عملة بعد السماح بإصدار البيانات المالية للسنة السابقة. ولا تتوقع المنشأة قبض القيمة المتبقية (٨٠٠ وحدة عملة).

في فترة إعداد التقارير الحالية، على المنشأة الاعتراف بعكس خسائر انخفاض القيمة لـــ٢٠٠ وحدة عملة مقبوضة.

في حال تخفيض القيمة المسجلة للذمم التجارية المدينة بصورة مباشرة بموجب المثال ٨٥، تقوم المنشأة بتسجيل القيود اليومية التالية من أجل الاعتراف بقبض النقد في تاريخ القبض.

منه	النقد (أصل مالي)	٢٠٠ وحدة عملة	
له	الأرباح أو الخسائر– عكس خسائر انخفاض القيمة		٢٠٠ وحدة عملة

من أجل الاعتراف بعكس خسائر انخفاض القيمة في فترة سابقة.

في حال تخفيض القيمة المسجلة للذمم التجارية المدينة من خلال استخدام "حساب العلاوة" (مخصص الديون السيئة مثلا)، على المنشأة تسجيل القيود اليومية التالية من أجل الاعتراف بقبض المبالغ النقدية

منه	النقد (أصل مالي)	٢٠٠ وحدة عملة	
له	الذمم التجارية المدينة (أصل مالي)		٢٠٠ وحدة عملة

من أجل الاعتراف بالمبالغ المقبوضة من الذمم التجارية المدينة.

منه	مخصص الديون السيئة (تم معادلته بالأصل المالي)	٢٠٠ وحدة عملة	
له	الأرباح أو الخسائر – عكس خسائر انخفاض القيمة		٢٠٠ وحدة عملة

من أجل الاعتراف بعكس خسائر انخفاض القيمة في فترة سابقة.

مثال٩١ تعد الحقائق ذاتها في المثال ٨٥. مع ذلك، في هذا المثال، فاز الموظف باليانصيب في ١٤ ديسمبر ٢٠×٤ وأخبر المنشأة بنيته في دفع القيمة الكاملة للقرض في يناير ٢٠×٥ (بعد سنتين من التاريخ المتفق عليه في إعادة الهيكلة).

من دون قرار السداد، تبلغ القيمة المسجلة للقرض مستحق القبض في ٣١ ديسمبر ٢٠×٤ ٤٥٣.٥١ وحدة عملة (انظر الجدول الثاني في المثال ٨٨).

ونظرا لموافقة الموظف قبل نهاية السنة على سداد القيمة الكاملة للقرض بعد نهاية السنة بفترة قصيرة، بلغت القيمة المسجلة للقرض ٥٠٠ وحدة عملة. ولا يعد الخصم مطلوبا نظرا لقبض الدفعات بعد نهاية السنة بفترة قصيرة.

لذلك، يجب الاعتراف بعكس خسائر انخفاض القيمة في الأرباح أو الخسائر للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠×٤ لقيمة ٤٦.٤٩ وحدة عملة (٥٠٠ وحدة عملة مطروح منها ٤٥٣.٥١ وحدة عملة).

فيما يلي القيود اليومية

منه	القرض مستحق القبض (أصل مالي)	٤٦.٤٩ وحدة عملة	
له	الأرباح أو الخسائر – عكس خسائر انخفاض القيمة		٤٦.٤٩ وحدة عملة

من أجل الاعتراف بعكس خسائر انخفاض القيمة في فترة سابقة.

يتم قياس القرض مستحق القبض (الأصل المالي) بقيمة ٥٠٠ وحدة عملة في ٣١ ديسمبر ٢٠×٤.

القيمة العادلة

١١.٢٧ تتطلب الفقرة ١١.١٤ (ج) (١) استثمارا في الأسهم العادية أو الممتازة من أجل قياسها بالقيمة العادلة عند إمكانية قياس القيمة العادلة للأسهم بشكل موثوق.

على المنشأة استخدام التسلسل الهرمي التالي في تقدير القيمة العادلة للأسهم

(أ) الدليل الأمثل للقيمة العادلة هو السعر المعلن لأصل مماثل في سوق نشط. ويكون هذا في العادة سعر العرض الجاري.

(ب) في حال عدم توفر الأسعار المعلنة، يوفر سعر المعاملة الأخيرة لأصل مماثل الدليل على القيمة العادلة طالما لم تحدث تغيرات هامة في الأوضاع الاقتصادية أو مرور فترة زمنية جوهرية منذ إتمام المعاملة. وفي حال تمكنت المنشأة من إظهار أن سعر المعاملة الأخيرة ليس تقديرا جيدا للقيمة العادلة (نظرا لانعكاسه على المبالغ التي قد تقبضها المنشأة أو تقوم بسدادها في معاملة اضطرارية أو تصفية إلزامية أو عملية بيع بأسعار زهيدة)، يتم تعديل السعر.

(ج) في حال كان سوق الأصل غير نشط ولم تكن المعاملة الأخيرة لأصل مماثل تقديرا جيدا للقيمة العادلة، على المنشأة تقدير القيمة العادلة من خلال استخدام أسلوب تقييم. ويكمن الهدف من استخدام أسلوب التقييم في تقدير سعر المعاملة في تاريخ القياس في المبادلة على أساس تجاري تحث عليها اعتبارات العمل الاعتيادي.

من الممكن أن تشير أقسام أخرى من هذا المعيار إلى إرشادات القيمة العادلة في الفقرات ١١.٢٧ – ١١.٣٢، بما في ذلك القسم ١٢ و١٤ و١٥ و١٦ "العقارات الاستثمارية". وفي تطبيق إرشادات الأصول الواردة في هذه الأقسام، يجب قراءة المرجع إلى الأسهم العادية أو الممتازة في هذه الفقرة لتشمل أنواع

الأصول الواردة في تلك الأقسام.

الملاحظات

تعد الأدوات الوحيدة التي يتم قياسها بالقيمة العادلة في نطاق القسم ١١ استثمارات في الأسهم الممتازة غير القابلة للتحويل والأسهم العادية أو الممتازة غير المطروحة للتداول عند تداول الأسهم عموما أو التمكن من قياس قيمتها العادلة بشكل موثوق. لذلك، تركز إرشادات القيمة العادلة في هذا القسم على هذه الأدوات فقط. ويوفر القسم ١٢ إرشادات القيمة العادلة الأخرى للأدوات المالية في نطاق القسم ١٢.

بالنسبة إلى المنشأة (المنشأة ×) التي تحتفظ بالأسهم العادية أو الممتازة الخاصة بمنشأة أخرى (المنشأة Y)، يكون الأصل المماثل لتلك الأسهم (المشار إليها في الفقرة ١١.٢٧ (أ)) سهما بشروط مماثلة في المنشأة Y. ومن الممكن تقسيم الأسهم العادية في إحدى الشركات إلى فئات مختلفة من الأسهم يتضمن كل منها حقوق مختلفة اختلافا بسيطا (من الممكن أن تكون هناك أسهم عادية (أ) أو (ب) مثلا). ولا تكون الأسهم العادية (أ) في العادة أصلا مماثلا للأسهم العادية (ب). لذلك، في حال كانت القيمة العادلة معروفة للأسهم العادية (أ) (نتيجة معاملة أخيرة في الأسهم العادية (أ) مثلا)، لا يمكن أن تدل على القيمة العادلة للأسهم العادية (ب). مع ذلك، من الممكن استخدام أسعار الأسهم العادية (أ) كنقطة بداية مع القيام بالتعديلات من أجل محاسبة الاختلافات في الشروط بين الأسهم العادية (أ) و(ب).

السوق النشط (الفقرة ١١.٢٧ (أ))

يعد وجود الأسعار المعلنة عموما في السوق النشط للأصول المماثلة (في سوق البورصة مثلا) الدليل الأمثل على القيمة العادلة. وفي حال وجودها، تستخدم في قياس الأصل المالي أو الالتزام المالي. وتعتبر الأدوات المالية معلنة في السوق النشط في حال كانت الأسعار المعلنة جاهزة ومتوفرة بصورة منتظمة من قبل البورصة أو الوكلاء أو الوسطاء أو المجموعة الصناعية أو خدمات التسعير أو الوكالات التنظيمية. وتشكل تلك الأسعار معاملات سوقية تظهر بصورة منتظمة على أساس تجاري. وتحدد القيمة العادلة وفقا للسعر المتفق عليه من قبل شاري وبائع راغبين في المعاملة على أساس تجاري. ويكمن الهدف من تحديد القيمة العادلة للأدوات المالية المتداولة في السوق النشط الوصول إلى السعر الذي تظهر فيه المعاملة في نهاية فترة إعداد التقارير في تلك الأدوات (من دون تعديل أو إعادة جمع الأدوات) في الأسواق النشطة الأمثل المتاحة للمنشأة فورا.

وفي حال تكررت المعاملات بصورة كافية من أجل توليد معلومات موثوق بها عن الأسعار على أساس مستمر، يعد السوق نشطا. مع ذلك، في حال عدم ظهور المعاملات الملحوظة بصورة منتظمة (حتى في حال توفر الأسعار) أو كانت المعاملات المتوفرة هي المعاملات الاضطرارية فقط، لا يعد السوق نشطا. وقد تحتاج الأحكام إلى تطبيقها في تقييم مدى نشاط السوق. وعلى المنشأة تقييم أهمية وعلاقة كافة العوامل من أجل تحديد فيما إن كان السوق غير نشط على أساس الدليل المتوفر. وفي حال استنتجت المنشأة أن السوق غير نشط، لا تحدد المعاملات أو الأسعار المعلنة في ذلك السوق القيمة العادلة.

ورغم ضرورة أن يكون السوق متاحا للمنشأة في تاريخ القياس، فإنها لا تحتاج إلى القدرة على بيع الأصل المحدد أو تحويل الالتزام المحدد في ذلك التاريخ (في حال وجود قيود على بيع الأصل مثلا). مع ذلك، على المنشأة أن تكون قادرة على دخول السوق عند اختفاء القيود. وفي حال قام مشارك في السوق بوضع قيد على بيع الأصل عند تحديد سعر الأصل، على المنشأة تعديل السعر المعلن من أجل عكس تأثير القيد.

وفي حالات نادرة، قد لا يمثل السعر المعلن في السوق النشط القيمة العادلة في تاريخ القياس، في حال ظهرت أحداث هامة (معاملات من طرف أصيل إلى طرف أصيل أو عمليات تجارية بالوساطة أو الإعلانات) بعد إغلاق السوق قبل تاريخ القياس. وتقوم المنشأة باستمرار بإنشاء وتطبيق سياسة تحدد تلك الأحداث التي قد تؤثر على قياسات القيمة العادلة.

المعاملات الأخيرة (الفقرة ١١.٢٧ (ب))

في حال عدم توفر الأسعار المعلنة، توفر أسعار المعاملات الأخيرة الدليل على القيمة العادلة الحالية طالما لم تحدث تغيرات هامة في الأوضاع الاقتصادية منذ تاريخ المعاملة. وفي حال تغير الأوضاع منذ تاريخ المعاملة (اندلاع حريق كبير في المنشأة قد يؤثر بصورة كبيرة على أسعار أسهمها مثلا)، تعكس القيمة العادلة التغيرات في الأوضاع. وبصورة مشابهة، في حال تمكنت المنشأة من إظهار أن سعر المعاملة الأخيرة ليس القيمة العادلة (بسبب انعكاسها على المبالغ التي قد تقبضها أو تدفعها المنشأة في المعاملة الاضطرارية أو التصفية الإلزامية أو البيع بأسعار زهيدة مثلا)، يتم تعديل ذلك السعر.

وحدة الحساب

تعد القيمة العادلة لمحفظة الأدوات المالية منتج عدد وحدات تلك الأدوات وأسعارها السوقية المعلنة.

أساليب التقييم

١١.٢٨ تتضمن أساليب التقييم استخدام معاملات السوق الأخيرة على أساس تجاري لأصل مماثل بين الأطراف واسعي الإطلاع والراغبة في حال توفرهم، والمرجع إلى القيمة العادلة الحالية لأصل آخر والمشابهة جوهريا للأصل الخاضع للقياس، وتحليل التدفقات النقدية المخصومة، ونماذج تسعير الخيارات. وفي حال وجود أسلوب للتقييم يتم استخدامه عموما من قبل مشاركي السوق من أجل تسعير الأصل وأثبت ذلك الأسلوب توفيره تقديرات الأسعار التي يتم الحصول عليها في معاملات السوق الفعلية بشكل موثوق، تقوم المنشأة باستخدام ذلك الأسلوب.

١١.٢٩ يكمن الهدف من استخدام أسلوب التقييم في إثبات سعر المعاملة في تاريخ القياس عند المبادلة على أساس تجاري التي تحث عليها اعتبارات العمل الاعتيادي. وتقدر القيمة العادلة على أساس نتائج أسلوب التقييم الذي يستغل مدخلات السوق ويعتمد أقل ما يمكن على المدخلات المحددة من قبل المنشأة. ومن المتوقع أن يصل أسلوب التقييم التقدير الموثوق به للقيمة العادلة في حال

(أ) عكس بصورة معقولة الكيفية المتوقع فيها أن يقوم السوق بتسعير الأصل، و
(ب) مثلت مدخلات أسلوب التقييم بصورة معقولة توقعات السوق وقياسات عوامل عودة المخاطر
الموجودة في الأصل.

الملاحظات

يجب أن يقوم أسلوب التقييم بإدراج كافة العوامل التي يعتبرها المشاركون في السوق عند تحديد الأسعار. ويجب أن يطابق المنهجيات الاقتصادية المقبولة لتسعير الأدوات المالية.

وغالبا ما يشمل اختيار وتطبيق أساليب التقييم نسبة جوهرية من الأحكام. ويجب اختيار الأسلوب المناسب للأداة الخاضعة للتقييم التي تتوفر فيها البيانات الكافية، وبشكل خاص البيانات التي توسع استخدام مدخلات السوق (المدخلات التي تم تطويرها على أساس بيانات السوق المتوفرة). وقد يتطلب إتمام التعديلات على مدخلات السوق الاعتماد على العوامل المحددة للأسهم (حجم ومستوى نشاط بيع وشراء الأسهم على سبيل المثال). وبعد اختيار أسلوب التقييم، يجب تطبيقه على أساس مستمر ما لم يكن تغيير الأسلوب أمرا مناسبا نظرا لإمكانية أن يوفر الأسلوب المختلف (بسبب تطوير أسلوب تقييم جديد أو توفر معلومات إضافية على سبيل المثال) تقديرا موثوق أكثر للقيمة العادلة.

تكون المدخلات المحددة من قبل المنشأة مدخلات غير مبنية على بيانات السوق الملحوظة. مع ذلك، فإنها تعكس الافتراضات التي من الممكن أن يستخدمها المشاركون في السوق عند تسعير الأسهم، بما في ذلك الافتراضات المتعلقة بالمخاطر. ومن خلال تطوير هذه المدخلات، من الممكن أن تبدأ المنشأة بالبيانات الخاصة بها التي يتم تعديلها في حال أشارت المعلومات المتوفرة بصورة معقولة إلى

(أ) إمكانية استخدام مشاركين آخرين في السوق بيانات مختلفة، أو

(ب) عدم توفر أمر خاص بالمنشأة للمشاركين الآخرين في السوق (كالتوافق الخاص بالمنشأة مثلا).

لا تحتاج المنشأة إلى بذل جهود كبيرة من أجل الحصول على المعلومات المتعلقة بافتراضات المشاركين في السوق. مع ذلك، لا تستطيع أن تتجاهل المنشأة المتعلقة بافتراضات المشاركين في السوق المتوفرة بصورة معقولة.

في حال استخدمت المنشأة أساليب التقييم بصورة جوهرية، عليها اختبار صحة الأساليب بصورة دورية من خلال استخدام أسعار معاملات السوق الملحوظة والمتداولة في الأداة ذاتها (من دون تعديل أو إعادة ترتيب) أو مبنية على بيانات السوق الملحوظة المتوفرة.

أمثلة – أساليب التقييم

مثال ٩٢ تملك المنشأة (أ) ٢٥٠ سهما عاديا في الشركة XYZ (شركة غير مدرجة). ويبلغ إجمالي أسهم رأس مال هذه الشركة ٥.٠٠٠ سهم بقيمة اسمية تبلغ ١٠ وحدة عملة. وقدرت أرباح المنشأة XYZ المتحفظ بها بعد الضريبة بقيمة ٧٠.٠٠٠ وحدة عملة سنويا. وبلغ معدل ربحية السهم المحدد من قبل البيانات الصناعية المنشورة ١٥ (قبل انعدام القدرة السوقية). وقدرت إدارة المنشأة (أ) الخصم نتيجة انعدام القدرة السوقية لأسهم الشركة XYZ وقيود التحويل بنسبة ٢٠%. وتقوم المنشأة بتقييم احتفاظها بأسهم الشركة XYZ على أساس الأرباح.

من الممكن إجراء التقييم القائم على الأرباح لأسهم المنشأة (أ) التي تحتفظ بها في الشركة XYZ على النحو التالي

قيمة الشركة XYZ = ٧٠.٠٠٠ وحدة عملة × ١٥ × ٠.٨ = ٨٤٠.٠٠٠ وحدة عملة.
سعر السهم = ٨٤٠.٠٠٠ وحدة عملة ÷ ٥.٠٠٠ سهم = ١٦٨ وحدة عملة لكل سهم.
تقدر القيمة العادلة لاستثمارات المنشأة (أ) في أسهم الشركة XYZ بقيمة ٤٢.٠٠٠ وحدة عملة (٢٥٠ سهم × ١٦٨ وحدة عملة لكل سهم مثلا).

مثال ٩٣ تعد الحقائق هي ذاتها في المثال ٩٢. مع ذلك، في هذا المثال، تقدر المنشأة (أ) القيمة العادلة للأسهم التي تملكها في الشركة XYZ باستخدام أسلوب تقييم صافي الأصل. وبلغت القيمة العادلة لصافي أصل الشركة XYZ بما في ذلك تلك المعترف بها في بيانات المركز المالي الخاص بها وغير المعترف بها ٨٥٠.٠٠٠ وحدة عملة.

سعر السهم = ٨٥٠.٠٠٠ وحدة عملة ÷ ٥.٠٠٠ سهم = ١٧٠ وحدة عملة لكل سهم.
تقدر القيمة العادلة لاستثمارات المنشأة (أ) في أسهم الشركة XYZ بقيمة ٤٢.٠٠٠ وحدة عملة (٢٥٠ سهم × ١٧٠٨ وحدة عملة لكل سهم مثلا).

الأسواق غير النشطة أدوات حقوق الملكية

١١.٣٠ من الممكن قياس القيمة العادلة للاستثمارات في الأصول التي لا تشمل سعر السوق المعلن في السوق النشط بشكل موثوق في حال
(أ) لم يكن المتغير في نطاق تقديرات القيمة العادلة المعقولة جوهريا لذلك الأصل، أو
(ب) إمكانية تقييم احتمالات التقديرات المتعددة ضمن النطاق بصورة معقولة واستخدامها في تقدير القيمة العادلة.

١١.٣١ هناك مواقف عديدة يكون فيها المتغير في نطاق تقديرات القيمة العادلة المعقولة للأصول التي لا تشمل سعر السوق المعلن غير جوهرية. في العادة، من الممكن تقدير القيمة العادلة للأصول التي تشتريها المنشأة من أطراف ثالثة. مع ذلك، وفي حال كان نطاق تقديرات القيمة العادلة المعقولة جوهرية ولا يمكن تقييم احتمالات التقديرات المتعددة بصورة معقولة، تمنع المنشأة من قياس الأصول بالقيمة العادلة.

١١.٣٢ في حال عدم توفر قياس موثوق به للقيمة العادلة للأصول التي يتم قياسها بالقيمة العادلة (أدوات الملكية التي يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر مثلا)، تصبح القيمة المسجلة في تاريخ القياس الأخير للأصول تكلفتها الجديدة. وعلى المنشأة قياس الأصول بهذه التكلفة مطروح منها انخفاض القيمة إلى حين توفر قياس موثوق به للقيمة العادلة.

<u>إلغاء الاعتراف بالأصول المالية</u>

١١.٣٣ على المنشأة إلغاء الاعتراف بالأصول المالية فقط في الحالات التالية
(أ) انتهاء صلاحية الحقوق التعاقدية للتدفقات النقدية من الأصل المالي أو تسويتها، أو
(ب) نقل المنشأة كافة مخاطر ومكافئات ملكية الأصل المالي إلى طرف آخر بصورة جوهرية.
(ج) نقل المنشأة السيطرة على الأصل إلى طرف آخر رغم احتفاظها ببعض من مخاطر ومكافئات الملكية، وقدرة الطرف الأخر العملية على بيع الأصل بأكمله إلى طرف ثالث لا علاقة له وقدرته على ممارسة تلك

القدرة من جانب واحد ومن دون الحاجة إلى فرض قيود إضافية على عملية النقل. وفي هذه الحالة، على المنشأة

(١) إلغاء الاعتراف بالأصل، و

(٢)الاعتراف بالحقوق والالتزامات المحتفظ بها أو المكونة في عملية النقل بصورة منفصلة.

ويجب تخصيص القيمة المسجلة للأصل الخاضع للنقل بين الحقوق أو الالتزامات المحتفظ بها وتلك التي تم نقلها على أساس القيمة العادلة النسبية الخاصة بها في تاريخ النقل. ويجب قياس الحقوق والالتزامات التي تم تشكيلها حديثا بالقيمة العادلة في ذلك التاريخ. ويجب الاعتراف بأي اختلاف بين الاعتبار الذي تم الحصول عليه والمبالغ المعترف بها وغير المعترف بها وفقا لهذه الفقرة في الأرباح أو الخسائر خلال فترة النقل.

الملاحظات

الحقوق التعاقدية للتدفقات النقدية (الفقرة ١١.٣٣(أ))

تنتهي صلاحية حقوق التدفقات النقدية عندما يبلغ الأصل المالي على سبيل المثال تاريخ الاستحقاق ولا ينجم عن ذلك الأصل أي تدفقات نقدية أخرى. ويتم تسوية حقوق التدفقات النقدية (انظر الفقرة ١١.٣٣ (أ)) عندما يدفع الزبون على سبيل المثال رصيد الذمم التجارية المدينة بأكمله أو تقوم أحد الأطراف التي منحتها المنشأة القرض بسداد الفوائد القائمة والمبلغ الأصلي.

نقل المخاطر والمكافئات (الفقرة ١١.٣٣ (ب))

تقضي الفقرة ١١.٣٣ (ب) المنشأة اعتبار مسألة إلغاء أو عدم إلغاء الاعتراف بالأصل المالي من أجل تحديد فيما إن كانت قد نقلت كافة مخاطر ومكافئات الملكية لطرف آخر بصورة جوهرية. مع ذلك، لا توفر *المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم* الإرشادات حول كيفية إجراء هذا التعديل. وفي هذه الظروف، من الممكن أن تراجع المنشأة (إلا أنها غير ملزمة بذلك) المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الكاملة للحصول على الإرشادات. ويوفر معيار المحاسبة الدولي ٣٩، الفقرة ٢١، الإرشادات على النحو التالي – يتم تقييم نقل المخاطر والمكافئات من خلال مقارنة تعرض المنشأة للتغير في المبالغ وتوقيت صافي التدفقات النقدية للأصل المنقول قبل وبعد عملية النقل. ويجب تطبيق الأحكام عند تطبيق اختبار المخاطر والمكافئات.

وفي حال احتفظت المنشأة جوهريا بكافة مخاطر ومكافئات ملكية الأصل المالي، عليها الاستمرار بالاعتراف بالأصل المالي. وفي حال احتفظت المنشأة ببعض من مخاطر ومكافئات الملكية فقط، يجب تطبيق الفقرة ١١.٣٣ (ج).

تحتفظ المنشأة جوهريا بكافة مخاطر ومكافئات ملكية الأصل المالي في حال لم يتغير تعرضها للتغير في القيمة الحالية لصافي التدفقات النقدية المستقبلية من الأصل المالي جوهريا نتيجة لعملية النقل (لأن المنشأة قامت ببيع أصل مالي خاضع لاتفاقية إعادة شراءه بسعر ثابت عند سعر البيع مضافا إليه عائدات المقرض، أو قامت بضمان مستوى العائدات للمنقول إليه على سبيل المثال).

قامت المنشأة بنقل كافة مخاطر ومكافئات ملكية الأصل المالي جوهريا في حال لم يعد تعرض المنشأة للتغير جوهريا فيما يتعلق بالتغير الكلي في القيمة الحالية لصافي التدفقات النقدية الحالية المقترنة بالأصل المالي

(لأن المنشأة باعت الأصل المالي الخاضع فقط لخيار إعادة شراءه بالقيمة العادلة في تاريخ إعادة الشراء على سبيل المثال).

نقل السيطرة (انظر الفقرة ١١.٣٣ (ج))

يعتمد احتفاظ المنشأة بالسيطرة (انظر الفقرة ١١.٣٣ (ج)) للأصل الخاضع للنقل على قدرة المنقول إليه على بيع الأصل. وفي حال كان لدى المنقول إليه القدرة العملية على بيع الأصل بأكمله إلى طرف ثالث لا علاقة له وممارسة تلك القدرة بحرية، لا تحتفظ المنشأة بالسيطرة. وفي كل الحالات الأخرى، تحتفظ المنشأة بالسيطرة. وحتى يتمكن المنقول إليه من ممارسة القدرة بحرية، يجب أن يكون قادرا على ممارسة تلك القدرة من جانب واحد (يجب أن تكون قدرة المنقول إليه على التصرف بالأصل المنقول مستقلة عن أفعال الآخرين مثلا) من دون الحاجة إلى فرض قيود إضافية على عملية النقل (الظروف حول كيفية خدمة أصل قرض أو خيار يعطي المنقول إليه الحق في إعادة شراء الأصل مثلا).

يتمتع المنقول إليه بالقدرة العملية على بيع الأصل المنقول عند تداوله في السوق النشط، نظرا لقدرة المنقول إليه على إعادة شراء الأصل المنقول في السوق عند الحاجة إلى إعادة الأصل إلى المنشأة. على سبيل المثال، قد يمتلك المنقول إليه القدرة العملية على بيع أصل منقول في حال كان الأصل المنقول خاضعا لخيار يسمح للناقل بإعادة شراءه، إلا أن المنقول إليه يستطيع الحصول على الأصل المنقول في السوق فورا في حال ممارسة الخيار. ولا يملك المنقول إليه القدرة العملية على بيع الأصل المنقول في حال احتفظت المنشأة بمثل هذا الخيار ولا يستطيع الحصول على الأصل المنقول في السوق فورا في حال مارست المنشأة خيارها.
يكمن السؤال الحاسم في الأمور التي يستطيع المنقول إليه القيام بها عند الممارسة وليس في حقوق المنقول إليه التعاقدية المسموحة له فيما يتعلق بالأصل المنقول أو المحظورات التعاقدية المحددة. على وجه الخصوص

- يكون للحق التعاقدي في التصرف بالأصل المنقول تأثير عملي بسيط في حال عدم وجود سوق للأصل المنقول، و
- يكون للقدرة على التصرف بالأصل المنقول تأثير عملي بسيط في حال عدم القدرة على ممارستها بحرية. ولذلك السبب
  - يجب أن تكون قدرة المنقول إليه على التصرف بالأصل المنقول مستقلة عن أفعال الآخرين (يجب أن تكون قدرة من جانب واحد مثلا)، و
  - يجب أن يكون المنقول إليه قادرا على التصرف بالأصل المنقول من دون الحاجة إلى قرن ظروف محددة أو قيود بعملية النقل (الظروف المتعلقة بكيفية خدمة أصل القرض أو خيار يعطي المنقول إليه الحق في إعادة شراء الأصل مثلا).

لا تعني عدم قدرة المنقول إليه على بيع الأصل المنقول احتفاظ الناقل بالسيطرة على الأصل المنقول. مع ذلك، في حال قيد خيار البيع أو الضمان المنقول إليه من بيع الأصل المنقول، يكون الناقل قد استعاد السيطرة على الأصل المنقول.

عند إلغاء الاعتراف بكامل الأصل المالي، يتم الاعتراف بالاختلاف بين القيمة المسجلة والاعتبار الذي تم الحصول عليه (بما في ذلك الأصول الجديدة التي تم الحصول عليها مطروح منها الالتزامات الجديدة المفترضة) في الأرباح أو الخسائر.

أمثلة – إلغاء الاعتراف بالأصول المالية

مثال ٩٤ فيما يلي ٤ أمثلة على الحالات التي يجب أن تقوم المنشأة فيها بإلغاء الاعتراف بالأصل المالي بعد نقل كافة مخاطر ومكافئات ملكية الأصل المالي جوهريا

- بيع غير مشروط للأصل المالي.
- بيع الأصل المالي مع خيار إعادة شراء الأصل المالي بالقيمة العادلة في تاريخ إعادة الشراء (من منظور المخاطر والمكافئات، يتشابه الأمر مع البيع غير المشروط للأصل ومن ثم إعادة استملاك الأصل في السوق في تاريخ لاحق).
- بيع الأصل المالي والاحتفاظ بحق الرفض الأول فقط بإعادة شراء الأصل المنقول بالقيمة العادلة في حال قام المنقول إليه ببيعه فيما بعد.
- بيع ١٠٠ سهم بقيمة ٣٠ وحدة عملة لكل سهم مع خيار يوجب فيه المشتري المنشأة (البائع) على إعادة شراء الأسهم بقيمة ٣٠ وحدة عملة لكل سهم في حال انخفض سعر السوق المعلن ما دون ١٠ وحدة عملة خلال الشهر القادم. ومع ظروف السوق الجيدة، من غير المحتمل أن ينخفض سعر السهم ما دون ١٠ وحدة عملة (من غير المحتمل أن تحتاج المنشأة إلى إعادة شراء الأسهم مثلا). لذلك، يعد الأمر بفاعلية بيعا غير مشروط.

مثال ٩٥ فيما يلي ٥ أمثلة على الحالات التي احتفظت فيها المنشأة جوهريا بكافة مخاطر ومكافئات ملكية الأصل المالي ولا تقضيها إلغاء الاعتراف بالأصل

- بيع وإعادة شراء المعاملة التي يكون فيها سعر إعادة الشراء ثابت أو سعر البيع مضافا إليه عائدات المقرض.
- بيع وإعادة شراء المعاملة التي يكون فيها سعر إعادة الشراء سعر ثابت أو سعر البيع مضافا إليه عائدات المقرض، ويكون للمنقول إليه الحق في استبدال الأصول المتشابهة والمتساوية في القيمة العادلة للأصل المنقول في تاريخ إعادة الشراء.
- بيع الأصل المالي بموجب اتفاقية تسمح بإعادة شراء الأصل ذاته جوهريا بسعر ثابت أو بسعر البيع مضافا إليه عائدات المقرض.
- بيع الذمم المدينة قصيرة الأجل التي تضمن فيها المنشأة تعويض المنقول إليه عن خسائر الائتمان المحتمل ظهورها.
- بيع ١٠٠ سهم بقيمة ٣٠ وحدة عملة لكل سهم مع مخصص تعاقدي يقضي المنشأة إعادة شراء الأسهم بقيمة ٣١ وحدة عملة في حال لم يرتفع سعر السوق المعلن ليبلغ ٦٠ وحدة عملة وما فوق خلال الشهر القادم. ومع ثبات ظروف السوق، من غير المحتمل أن يتضاعف سعر السهم خلال الشهر القادم (من غير المحتمل مثلا أن يطلب من البائع إعادة شراء الأسهم). ويحتفظ البائع بمخاطر السعر ويدفع عائدات المقرض. ويشار إلى عملية إعادة شراء الأصل المالي بعد بيعه بفترة قصيرة أحيانا بعملية البيع وإعادة الشراء.

مثال ٩٦ قامت منشأة ببيع استثماراتها في أسهم غير مسعرة إلى إحدى البنوك بقيمة ١.٠٠٠ وحدة عملة. وبعد سنة، قامت المنشأة بإعادة شراء تلك الأسهم من البنك بقيمة ١.٢٠٠ وحدة عملة.

لا تحول عملية إعادة شراء الاستثمارات بحد ذاتها دون إلغاء الاعتراف شريطة أن تحقق المعاملة الأصلية متطلبات إلغاء الاعتراف. مع ذلك، في حال سريان مفعول اتفاقية بيع الاستثمار في الأسهم مع اتفاقية إعادة شراء الأسهم بسعر ثابت أو بسعر البيع مضافا إليه عائدات المقرض في الوقت ذاته، لا يتم إلغاء الاعتراف بالأصل. وفي الحالة الثانية، تمثل القيمة (٢٠٠ وحدة عملة) في هذا المثال عائدات المقرض.

١١.٣٤ في حال لم تؤدي عملية النقل إلى إلغاء الاعتراف نتيجة لاحتفاظ المنشأة بمخاطر ومكافئات ملكية الأصل المنقول الجوهرية، على المنشأة الاستمرار بالاعتراف بالأصل المنقول بأكمله والاعتراف بالالتزام المالي للاعتبار الذي تم الحصول عليه. ولا يتم معادلة الأصل والالتزام. وفي فترات لاحقة، على المنشأة الاعتراف بدخل الأصل المنقول والمصاريف المتكبدة في الالتزام المالي.

١١.٣٥ في حال قام الناقل بتوفير ضمان إضافي غير نقدي (كالديون أو أدوات الملكية) للمنقول إليه، تعتمد محاسبة الضمان الإضافي من قبل الناقل والمنقول إليه على حق المنقول إليه في بيع أو إعادة رهن الضمان الإضافي وتخلف الناقل عن الدفع. وعلى الناقل والمنقول إليه محاسبة الضمان الإضافي على النحو التالي

(أ) في حال كان للمنقول إليه الحق في بيع أو إعادة رهن الضمان الإضافي بموجب العقد أو العادة، على الناقل إعادة تصنيف الأصل في بيانات المركز المالي الخاصة به (كأصل مقرض أو أدوات ملكية مرهونة أو ذمم مدينة يعاد شراءها مثلا) بصورة منفصلة عن الأصول الأخرى. (ب) في حال باع المنقول إليه الضمان الإضافي المرهون له، يجب الاعتراف بعوائد البيع والالتزام الذي يتم قياسه بالقيمة العادلة لتعهده بإرجاع ذلك الضمان.

(ج) في حال تخلف الناقل عن الدفع بموجب شروط العقد ولم يعد يحق له استرداد الضمان الإضافي، عليه إلغاء الاعتراف بذلك الضمان، وعلى المنقول إليه الاعتراف بالضمان كأصل تم قياسه أولا بالقيمة العادلة، أو إلغاء الاعتراف بالتزام إعادة الضمان في حال قام ببيع الضمان.

(د) باستثناء ما هو وارد في الفقرة (ج)، يستمر الناقل بتسجيل الضمان على أنه أصل، وعلى المنقول إليه عدم الاعتراف بالضمان على أنه أصل.

الملاحظات

من الممكن أن يطلب من الناقل توفير ضمان إضافي غير نقدي إلى المنقول إليه في اتفاقية النقل بين الناقل والمنقول إليه. حيث يعد الضمان أصلا موعودا به أو ممنوحا للمنقول إليه (كالبنك أو المنشأة الصناعية) من أجل ضمان إيفاء الناقل بالالتزام.

يعد حق المنقول إليه (كالبنك مثلا) بالضمان الإضافي مشروطا عند تخلف الناقل عن البيع (اقتراض المنشأة من البنك). ويستمر الناقل بالاستفادة من مخاطر ومكافئات الضمان الإضافي شريطة أن لا يتخلف الناقل عن الدفع بموجب العقد. ولا يحق للمنقول إليه الاعتراف بالضمان الإضافي، ولا يقوم الناقل بإلغاء الاعتراف بذلك الضمان ما لم يتخلف الناقل عن الدفع بموجب شروط العقد.

مثال – النقل المؤهل لإلغاء الاعتراف به

قامت منشأة ببيع مجموعة من الذمم المدينة إلى إحدى البنوك بقيمة أقل من القيمة الاسمية. واستمرت في جمع

المبالغ من المدينين نيابة عن البنك، بما في ذلك إرسال البيانات الشهرية. ودفع البنك للمنشأة رسوم سعر السوق مقابل خدمة الذمم المدينة. والتزمت المنشأة بتحويل كل المبالغ المجموعة فورا إلى البنك إلا أنها لم تتحمل مسؤولية الدفع البطيء أو عدم الدفع من قبل المدينين. وفي هذه الحالة، قامت المنشأة بتحويل كافة مخاطر ومكافئات ملكية الذمم المدينة جوهريا إلى البنك. ووفقا لذلك، قامت بإزالة الذمم المدينة من بيانات المركز المالي الخاصة بها (إلغاء الاعتراف بها مثلا) ولم تتحمل مسؤولية العوائد المقبوضة من البنك. واعترفت المنشأة بخسارة تم حسابها كفرق بين القيمة المسجلة للذمم المدينة وقت البيع والعوائد المقبوضة من البنك. واعترفت المنشأة بالالتزام إلى الحد الذي جمعت فيه الأموال من المدينين التي لم تقم بتحويلها إلى البنك بعد.

مثال – النقل غير المؤهل لإلغاء الاعتراف به

تعد الحقائق ذاتها في المثال السابق باستثناء موافقة المنشأة على إعادة شراء الذمم المدينة التي تأخر فيها المدين عن دفع المبلغ الأصلي أو الفوائد مدة تزيد عن ١٢٠ يوما من البنك. وفي هذه الحالة، احتفظت المنشأة بمخاطر الدفع البطيء أو عدم الدفع من قبل المدينين – مخاطر جوهرية فيما يتعلق بالذمم المدينة. ووفقا لذلك، لا تتعامل المنشأة مع الذمم المدينة على أنها ذمم تم بيعها إلى البنك ولا تقوم بإلغاء الاعتراف بها. عوضا عن ذلك، تتعامل مع عوائد البنك على أنها قرض مضمون من قبل الذمم المدينة. وتستمر المنشأة في الاعتراف بالذمم المدينة على أنها أصل إلى أن يتم جمعها أو شطبها باعتبارها غير قابلة للجمع.

أمثلة – الذمم التجارية المدينة المصنفة (انظر الفقرة ١١.٣٣ و١١.٣٤)

مثال ٩٧ قامت منشأة بإجراء ترتيب مع طرف ثالث تقوم المنشأة بموجبه ببيع أصول الذمم التجارية المدينة بقيمة مسجلة تبلغ ١٩.٠٠٠ وحدة عملة (إجمالي القيمة ٢٠.٠٠٠ وحدة عملة مطروح منها علاوة الديون السيئة البالغة ١.٠٠٠ وحدة عملة) إلى طرف ثالث. ويدفع الطرف الثالث إلى المنشأة ١٨.٠٠٠ وحدة عملة مقابل الذمم المدينة. وعلى أساس تجربة المنشأة، قدرت كل من المنشأة والطرف الثالث تسوية قيمة ١٩.٠٠٠ وحدة عملة من الذمم التجارية المدينة التي تبلغ قيمتها ٢٠.٠٠٠ وحدة عملة (تقدر خسائر الديون السيئة بقيمة ١.٠٠٠ وحدة عملة). مع ذلك، لم تقدم المنشأة أي ضمان إلى الطرف الثالث بجمع أي من المبالغ. ويقوم المدينون التجاريون بدفع المبالغ إلى المنشأة التي بدورها تحول الأموال المقبوضة إلى الطرف الثالث.

وفي النهاية، ونتيجة تعرض أحد الزبائن للتصفية، تم فعليا تسوية ١٧.٠٠٠ وحدة عملة من الذمم التجارية المدينة فقط. لذلك، حولت المنشأة ١٧.٠٠٠ وحدة عملة فقط إلى الطرف الثالث.

في هذه الحالة، حولت المنشأة جوهريا كافة مخاطر ومكافئات ملكية الذمم المدينة إلى الطرف الثالث. حيث يتحمل الطرف الثالث على وجه الخصوص المخاطر الرئيسية (مخاطر الائتمان). ويستفيد الطرف الثالث في كل الجوانب (في حال دفع المدينون القيمة الكاملة (٢٠.٠٠٠ وحدة عملة)، يقبض الطرف الثالث ٢٠.٠٠٠ وحدة عملة).

ووفقا لذلك، تقوم المنشأة بإزالة الذمم المدينة لقيمة ١٩.٠٠٠ وحدة عملة من بيانات المركز المالي الخاصة بها (تقوم بإلغاء الاعتراف بها مثلا) ولا تلتزم بالعوائد المقبوضة من الطرف الثالث.

على المنشأة الاعتراف بخسائر بيع ١.٠٠٠ وحدة عملة يتم حسابها كفرق بين القيمة المسجلة للذمم المدينة وقت البيع (١٩.٠٠٠ وحدة عملة مثلا) والعوائد المقبوضة من الطرف الثالث بقيمة ١٨.٠٠٠ وحدة عملة.

فيما يلي القيود اليومية الخاصة بالتحويل

منه	النقد (أصل مالي)	١٨.٠٠٠ وحدة عملة
منه	الأرباح أو الخسائر (خسائر بيع الذمم التجارية المدينة)	١.٠٠٠ وحدة عملة
له	الذمم التجارية المدينة (أصل مالي)	١٩.٠٠٠ وحدة عملة

من أجل إلغاء الاعتراف بالذمم التجارية المدينة المصنفة.

تعترف المنشأة بالالتزام المالي لكافة الأموال النقدية المقبوضة من المدينين التي لم تقم بتحويلها إلى الطرف الثالث بعد.

فيما يلي القيود اليومية الخاصة بجمع النقد

منه	النقد (أصل مالي)	× وحدة عملة
له	المبالغ المجموعة بالنيابة عن الطرف الثالث (التزام مالي)	× وحدة عملة

من أجل الاعتراف بالمبالغ النقدية التي تم جمعها بالنيابة عن الطرف الثالث.

قد تحول المنشأة المبالغ النقدية إلى الطرف الثالث فورا أو قد تنتظر وتحول كافة المبالغ المجموعة في فترات معينة أو القيمة الكاملة في تاريخ محدد. وفي حال انتظرت المنشأة مثلا موعد قبض القيمة الكاملة (١٧.٠٠٠ وحدة عملة)، يكون الالتزام المالي بقيمة ١٧.٠٠٠ وحدة عملة. وفي هذه الحالة، وبعد دفع المبالغ إلى الطرف الثالث، يجب الاعتراف بالقيود التالية

منه	المبالغ المجموعة بالنيابة عن الطرف الثالث (التزام مالي)	١٧.٠٠٠ وحدة عملة
له	النقد (أصل مالي)	١٧.٠٠٠ وحدة عملة

من أجل الاعتراف بتحويل المبالغ النقدية المجموعة بالنيابة عن الطرف الثالث من أجل الطرف الثالث.

مثال ٩٨: تنطبق الحقائق الواردة في المثال ٩٧ ذاتها على هذا المثال. مع ذلك، في هذا المثال، تحول المنشأة كافة المقبوضات إلى الطرف الثالث بقيمة تبلغ ١٩.٠٠٠ وحدة عملة كحد أقصى. وتعوض المنشأة كذلك الفرق في حال كانت قيمة المقبوضات أقل من ١٩.٠٠٠ وحدة عملة (أي يقبض الطرف الثالث ١٩.٠٠٠ وحدة عملة في جميع الحالات).

وبما أن عملاء المنشأة لم يسددوا سوى ١٧.٠٠٠ وحدة عملة فقط من المقبوضات، تدفع المنشأة أيضا ٢.٠٠٠ وحدة عملة إضافية للطرف الثالث.

لم تنقل المنشأة في هذا المثال إلى الطرف الثالث بشكل جوهري جميع مخاطر ومكافآت ملكية الذمم المدينة – احتفظت المنشأة بالخطر الرئيسي ألا وهو خطر الائتمان (خطر المدينين الذين لا يدفعون). كما تنتفع المنشأة في حالات الارتفاع (أي في حال دفع المدينون القيمة الكاملة (٢٠.٠٠٠ وحدة عملة)، تدفع المنشأة ١٩.٠٠٠ وحدة عملة فقط للطرف الثالث).

ووفقا لذلك، لا تعامل المنشأة الذمم المدينة كما لو تم بيعها إلى الطرف الثالث (أي لا تلغي الاعتراف بها). وتستمر المنشأة في الاعتراف بالذمم المدينة التجارية على أنها أصل إلى أن يتم تجميعها أو شطبها بوصفها غير قابلة للتحصيل.

يعتبر جوهر المعاملة مع الطرف الثالث قرض مضمون – يتم ضمان القرض بواسطة الذمم المدينة التجارية. وتتلقى المنشأة قرض بقيمة ١٨.٠٠٠ وحدة عملة وتسدد ما قيمته ١٩.٠٠٠ وحدة عملة. ويعتبر الفرق البالغ قيمته ١.٠٠٠ وحدة عملة تكلفة تمويل (فائدة) المنشأة، أي يعتبر عائد المقرض (فائدة).

وتكون القيود اليومية على النحو التالي:

<u>الاعتراف الأولي</u>

منه	النقد (أصل مالي)	١٨.٠٠٠ وحدة عملة	
له	القرض (التزام مالي)		١٨.٠٠٠ وحدة عملة

من أجل الاعتراف بالقرض.

<u>أثناء فترة القرض</u>

منه	الربح أو الخسارة – مصروف الفائدة	١.٠٠٠ وحدة عملة	
له	القرض (التزام مالي)		١.٠٠٠ وحدة عملة

من أجل الاعتراف بمصروف الفائدة للفترة.

مثال ٩٩: تنطبق الحقائق الواردة في المثال ٩٧ ذاتها على هذا المثال. مع ذلك، في هذا المثال، تحول المنشأة كافة المقبوضات إلى الطرف الثالث بقيمة ١٩.٥٠٠ وحدة عملة كحد أقصى. وتعوض المنشأة الفرق في حال كانت قيمة المقبوضات أقل من ١٧.٢٠٠ وحدة عملة. ويمنع الطرف الثالث بموجب العقد من بيع الذمم المدينة لطرف آخر.

نظرا لعدم سداد سوى ١٧.٠٠٠ وحدة عملة من الذمم التجارية المدينة فعليا، تدفع المنشأة ٢٠٠ وحدة عملة أيضا للطرف الثالث.

في هذه الحال، تحتفظ المنشأة ببعض مخاطر ومكافآت ملكية الذمم المدينة. وتتشارك المنشأة والطرف الثالث خطر الائتمان (خطر المدينين الذين لا يدفعون). كما من الممكن أن تنتفع كل من المنشأة والطرف الثالث من الارتفاع.

بما أن الطرف الثالث ممنوع من بيع الذمم المدينة، لا تزال المنشأة تمتلك سيطرة على الذمم التجارية المدينة. ووفقا لذلك، لا تعامل المنشأة الذمم المدينة كما لو تم بيعها إلى الطرف الثالث ولا تلغي الاعتراف بها. وتستمر المنشأة بالاعتراف بالذمم المدينة على أنها أصل إلى أن يتم جمعها أو شطبها بوصفها غير قابلة للتحصيل.

ينبغي على المنشأة الاعتراف بالالتزام المالي بالمبالغ المقبوضة التي تبلغ قيمتها ١٨.٠٠٠ وحدة عملة.

مثال ١٠٠: تنطبق الحقائق الواردة في المثال ٩٧ ذاتها على هذا المثال. مع ذلك، في هذا المثال، تحول المنشأة كافة المقبوضات إلى الطرف الثالث بقيمة لا تتجاوز ١٩.٥٠٠ وحدة عملة. وتعوض المنشأة الفرق في حال كانت قيمة المقبوضات أقل من ١٧.٢٠٠ وحدة عملة. ويكون للطرف الثالث بموجب العقد قدرة فعلية على بيع الذمم المدينة المالية بأكملها لطرف آخر واستخدام تلك القدرة من جانب واحد ودون الحاجة إلى فرض قيود إضافية على عملية النقل.

نظرا لعدم سداد سوى ١٧.٠٠٠ وحدة عملة من الذمم المدينة التجارية فعليا، تدفع المنشأة ٢٠٠ وحدة عملة إضافية للطرف الثالث.

في هذه الحال، تحتفظ المنشأة ببعض مخاطر ومكافآت ملكية الذمم المدينة. وتتشارك المنشأة والطرف الثالث خطر الائتمان (خطر المدينين الذين لا يدفعون). كما من الممكن أن تنتفع كل من المنشأة والطرف الثالث من الارتفاع.

تدل قدرة الطرف الثالث على بيع الذمم المدينة بحرية على امتلاكه السيطرة. وبالتالي، ينبغي على المنشأة إلغاء الاعتراف بالذمم التجارية المدينة أو الاعتراف بالأداة المالية المكونة بصورة منفصلة والناتجة عن متطلبات دفع مبالغ محتملة للمورد (إذا كانت قيمة المقبوضات أقل من ١٧.٢٠٠ وحدة عملة) أو قبض مبلغ إضافي يصل إلى ٥٠٠ وحدة عملة (إذا كانت قيمة المقبوضات أعلى من ١٩.٥٠٠ وحدة عملة). ولا تلبي هذه الأداة المالية الشروط الواردة في الفقرة ١١.٩. وبالتالي، تكون خارج نطاق القسم ١١. وتتم محاسبة الأداة المالية وفقا للقسم ١٢، ولن يتم تناولها بصورة مفصلة في هذه الوحدة كما تم توضيحها في الوحدة ١٢.

إلغاء الاعتراف بالالتزام المالي

١١.٣٦ ينبغي على المنشأة إلغاء الاعتراف بالالتزام المالي (أو جزء من الالتزام المالي) فقط في حال إطفاءه – أي عندما يتم تنفيذ الالتزام المحدد في العقد أو إلغاؤه أو انتهاء مدته.

ملاحظات

يعد الالتزام المالي مطفأ عندما تنفذ المنشأة (المدين) الالتزام بالدفع نقدا أو بأصول مالية أخرى للدائن أو في حال أعفى الدائن المنشأة من تسديد الالتزام.

كما يعد الالتزام المالي مطفأ أيضا في حال أعفيت المنشأة من تسديد الالتزام مراعاة للأصول القانونية. وتمتلك بعض النطاقات المختصة "قانون التقادم"، وهو القانون الذي يحدد أقصى فترة زمنية بعد وقوع أحداث معينة. ويمكن أن تبدأ فيها الإجراءات القانونية التي تقوم على تلك الأحداث. على سبيل المثال، إذا كانت الفترة تبلغ خمس سنوات، لن يكون المورد قادرا على فرض السداد على العميل قانونيا في حال لم يطالب المورد بالسداد خلال الخمس سنوات ابتداء من التاريخ الذي تم فيها توفير السلع. وبعد انقضاء فترة الخمس سنوات، على العميل أن يدفع للمورد قانونيا في حال قام المورد بالمطالبة. وبالتالي، سيكون من غير الملائم للعميل إلغاء الاعتراف بأي التزام مالي ذو صلة.

لا يعفي الدفع للطرف الثالث، بما في ذلك صندوق الائتمان الذي تستخدم فيه الدفعة فقط من أجل تغطية الدفعات المجدولة لكل من الفائدة والمبلغ الأصلي للدين غير المسدد (والذي يسمى أحيانا تسديد دين من ناحية جوهرية)، بحد ذاته المدين من التزامه الرئيسي تجاه الدائن في حال غياب الإعفاء القانوني.

في حال دفعت المنشأة لطرف ثالث من أجل تنفيذ التزام الدين الخاص به وأبلغت الدائن بذلك، لا تلغي المنشأة الاعتراف بالتزام الدين ما لم تعفى قانونيا من المسؤولية الرئيسية للالتزام.

وفي بعض الحالات، يعفي الدائن المدين من التزامه الحالي بالسداد، على أن يضمن المدين الدفع في حال تخلف الطرف الذي يتحمل المسؤولية الرئيسية عن الدفع. ويعترف المدين في هذه الحالات بما يلي:

- التزام مالي جديد يتعلق بالتزامه بالضمان (ملاحظة، يعتبر الضمان ضمن نطاق القسم ١٢)، و
- ربح أو خسارة بناء على الفرق بين (١) أي عوائد مدفوعة و(٢) القيمة المسجلة للالتزام المالي الأصلي مطروحا منها القيمة العادلة للالتزام المالي الجديد.

١١.٣٧ في حال تبادل مقترض ومقرض أدوات مالية بشروط مختلفة جوهريا، ينبغي على المنشأتين محاسبة المعاملة على أنها إطفاء للأصل المالي الأصلي واعتراف بأصل مالي جديد. وعلى نحو مماثل، ينبغي على المنشأة محاسبة التعديل الجوهري لشروط الالتزام المالي الموجود أو لجزء منه (سواء كانت منسوبة إلى الضائقة المالية للمدين أم لم تكن) على أنه إطفاء للالتزام المالي الأصلي واعتراف بالالتزام المالي الجديد.

١١.٣٨ ينبغي على المنشأة الاعتراف بأي فرق في الربح أو الخسارة بين القيمة المسجلة للالتزام المالي (أو جزء من الالتزام المالي) المطفأ أو المنقول إلى طرف آخر والاعتبار المدفوع، بما في ذلك أي أصول غير نقدية منقولة أو التزامات متحملة.

ملاحظات

عند النظر فيما إذا كان يجب محاسبة تبادل الأدوات المالية على أنها إطفاء، ينبغي على المنشأة الحكم فيما إذا كانت البنود (على سبيل المثال، تاريخ الاستحقاق، وسعر الفائدة، والقيمة الاسمية، والضمان الإضافي، واتفاقيات القرض، والعملة وغيرها) للأداة المتبادلة مختلفة جوهريا (انظر الفقرة ١١.٣٧). مع ذلك، لا تقدم *المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم* إرشادات حول كيفية إصدار هذا الحكم. ويمكن للمنشأة في هذه الحالات النظر في المعايير الدولية لإعداد التقارير المالي الكاملة للحصول على الإرشادات (انظر الفقرة ١٠.٦) (إلا أنها غير ملزمة بذلك). وتقدم فقرة التطبيق ٦٢ من معيار المحاسبة الدولي ٣٩ إرشادات على النحو التالي – تختلف البنود جوهريا إذا اختلفت القيمة الحالية المخصومة للتدفقات النقدية بموجب الشروط الجديدة، بما فيها الرسوم المدفوعة مطروحا منها
صافي الرسوم المقبوضة والمخصومة باستخدام سعر الفائدة الفعلي الأصلي عن القيمة الحالية المخصومة للتدفقات المالية المتبقية من الالتزام المالي الأصلي بما لا يقل عن ١٠%.
في حال تم محاسبة تبادل أدوات الدين أو تعديل البنود على أنه إطفاء، يتم الاعتراف بأي تكاليف أو رسوم متكبدة على أنها جزء من أرباح أو خسائر الإطفاء.
في حال لم تتم محاسبة التبادل أو التعديل على أنه إطفاء، تتم محاسبته على أنه تغيير في التدفقات النقدية المقدرة (انظر الفقرة ١١.٢٠). حيث تعدل التكاليف أو الرسوم المتكبدة القيمة المسجلة للالتزام ويتم إطفاءها خلال الفترة المتبقية للالتزام المعدل.

أمثلة – إلغاء الاعتراف بالالتزامات المالية

مثال ١٠١: في ١ يناير ٢٠×١، منح بنك لمنشأة قرض بقيمة ٥.٠٠٠ وحدة عملة يتم سداده خلال أربع سنوات وفقا لشروط السوق العادية، بما في ذلك الفائدة المفروضة بقيمة ثابتة تبلغ ٨% كل سنة. ويستحق دفع الفائدة في نهاية كل سنة. ويعتبر العدد ٨% سعر السوق لقروض مماثلة ثابتة الفائدة ومدتها أربع سنوات مع فائدة تدفع سنويا كدفعات متأخرة. وتم تكبد تكاليف معاملة بقيمة ١٠٠ وحدة عملة عند منح القرض.

وفي ٢٠×١، عانت المنشأة من الضائقة المالية. وفي ٣١ ديسمبر ٢٠×١، وافق البنك على تعديل بنود القرض، وانخفضت نسبة دفعات الفائدة ما بين عامي ٢٠×٢ و٢٠×٤ من ٨% إلى ٥% بموجب الشروط الجديدة. ودفعت المنشأة للبنك رسوم بقيمة ٥٠ وحدة عملة لتغطية تكاليف الأوراق المتعلقة بالتعديل.

بما أن الفائدة حددت بشكل أولي بسعر السوق، ينبغي على المنشأة عند الاعتراف الأولي في ١ يناير ٢٠×١ قياس القرض بسعر المعاملة مطروحا منه تكاليف المعاملة (أي ٤.٩٠٠ وحدة عملة).

فيما يلي حساب تكلفة الإطفاء الأصلية في ١ يناير ٢٠×١:

الوقت	القيمة المسجلة في ١ يناير	فائدة بنسبة ٨.٦١٢%[أ]	التدفقات النقدية الصادرة	القيمة المسجلة في ٣١ ديسمبر
٢٠×١	٤.٩٠٠	٤٢١.٩٩	(٤٠٠)	٤.٩٢١.٩٩

٢٠×٢	٤.٩٢١.٩٩	٤٢٣.٨٩	(٤٠٠)	٤.٩٤٥.٨٨
٢٠×٣	٤.٩٤٥.٨٨	٤٢٥.٩٤	(٤٠٠)	٤.٩٧١.٨٢
٢٠×٤	٤.٩٧١.٨٢	٤٢٨.١٨	(٥.٤٠٠)	-

في ٣١ ديسمبر ٢٠×١:-

- تبلغ القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتبقية للالتزام المالي الأصلي ٤.٩٢١.٩٩ وحدة عملة مخصومة بسعر الفائدة الفعلي الأصلي على ٨.٦١٢%.
- تبلغ القيمة الحالية للتدفقات النقدية المخصومة بموجب الشروط الجديدة باستخدام سعر السوق الفعلي الأصلي ٤.٥٨٩.٦٧ وحدة عملة (انظر الجدول أدناه)، بالإضافة إلى الرسوم بقيمة ٥٠ وحدة عملة، بلغت القيمة الحالية لإجمالي التدفقات النقدية ٤.٥٨٩.٦٧ وحدة عملة.
- يبلغ الفرق بين ٤.٩٢١.٩٩ وحدة عملة و٤.٥٨٩.٦٧ وحدة عملة ما قيمته ٣٣٢.٣٢ وحدة عملة، أي ما يشكل ٦.٨% فقط (أي ٣٣٢.٣٢ وحدة عملة ÷ ٤.٩٢١.٩٩ وحدة عملة) من القيمة الحالية للتدفقات النقدية للالتزام المالي الأصلي.

بما أن هذا الفرق يقل عن ١٠% من القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتبقية من الالتزام المالي الأصلي، استنتجت المنشأة ضرورة ألا تأخذ التعديل الجوهري لفترات القرض القائم بعين الاعتبار.[٢] وبالتالي، لا يتم محاسبة التعديل على أنه إطفاء للالتزام المالي الأصلي.

٢ عند النظر فيما إذا كان ينبغي محاسبة تبادل الأدوات المالية على أنها إطفاء، على المنشأة أن تحكم فيما إذا كانت بنود الأدوات المتبادلة (على سبيل المثال تاريخ الاستحقاق، وسعر الفائدة، والقيمة العادلة، والضمان الإضافي، والعملة وغيرها) مختلفة جوهريا (انظر الفقرة ١١.٣٧). مع ذلك، لا توفر المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم إرشادات حول كيفية إصدار حكم. ويمكن للمنشأة (إلا أنها غير ملزمة بذلك) في هذه الحالات النظر في المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الكاملة للحصول على الإرشادات (انظر الفقرة ١٠.٦). وتوفر فقرة التطبيق ٦٢ من معيار المحاسبة الدولي ٣٩ إرشادات على النحو التالي –تختلف البنود جوهريا إذا اختلفت القيمة الحالية المخصومة للتدفقات النقدية بموجب الشروط الجديدة، بما فيها الرسوم المدفوعة مطروحا منها صافي الرسوم المقبوضة والمخصومة باستخدام سعر الفائدة الفعلي الأصلي عن القيمة الحالية المخصومة للتدفقات المالية المتبقية من الالتزام المالي الأصلي بما لا يقل عن ١٠%.

يتم الاعتراف بالرسوم مقابل الالتزام المالي الذي ما زال معترفا به:

منه	القرض (التزام مالي)	٥٠ وحدة عملة
له	النقد (أصل مالي)	٥٠ وحدة عملة

من أجل الاعتراف بالرسوم مقابل الالتزام المالي.

بالتالي، تبلغ القيمة المسجلة الجديدة للقرض في ٣١ ديسمبر ٢٠×١ ما قيمته ٤.٨٧١.٩٩ وحدة عملة (أي ٤.٢١.٩٩ مطروحا منها ٥٠ وحدة عملة).

تكون عملية حساب القيمة الحالية للتدفقات النقدية المخصومة بموجب الشروط الجديدة باستخدام سعر الفائدة الفعلي المعدل على النحو التالي:

الوقت	التدفقات النقدية الخارجة	القيمة الحالية المخصومة بنسبة ٥.٩٥٧% في ٣١ ديسمبر ٢٠×١
٣١ ديسمبر ٢٠×٢	٢٥٠	٢٣٥.٩٤ =١.٠٥٩٧ ÷ ٢٥٠
٣١ ديسمبر ٢٠×٣	٢٥٠	٢٢٢.٦٨ = [٢] ١.٠٥٩٥٧ ÷ ٢٥٠
٣١ ديسمبر ٢٠×٤	٥.٢٥٠	٤.٤١٣.٣٧ = [٣] ١.٠٥٩٥٧ ÷ ٥.٢٥٠
		إجمالي القيمة الحالية = ٤.٨٧١.٩٩

وتكون عملية حساب التكلفة المطفأة الجديدة في ١ يناير ٢٠×٢ على النحو التالي:

الوقت	القيمة المسجلة في ١ يناير	فائدة بنسبة ٥.٩٥٧% (سعر الفائدة الفعلي)	التدفقات النقدية الصادرة	القيمة المسجلة في ٣١ ديسمبر
٢٠×٢	٤.٨٧١.٩٩	٢٩٠.٢٣	(٢٥٠)	٤.٩١٢.٢٢
٢٠×٣	٤.٩١٢.٢٢	٢٩٢.٦٢	(٢٥٠)	٤.٩٥٤.٨٤
٢٠×٤	٤.٩٥٤.٨٤	٢٩٥.١٦	(٥.٢٥٠)	–

مثال ١٠٢: تنطبق الحقائق الواردة في المثال ١٠١ ذاتها على هذا المثال. مع ذلك، في هذا المثال، لا تلزم المنشأة على دفع أي فائدة بموجب شروط القرض المنقحة. وعلى المنشأة سداد المبلغ الأصلي فقط بعد سنة بموجب الشروط الأصلية (أي في ٣١ ديسمبر ٢٠×٥).

في ٣١ ديسمبر ٢٠×١:

- تبلغ القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتبقية للالتزام المالي الأصلي ما قيمته ٤.٩٢١.٩٩ وحدة عملة مخصومة بسعر الفائدة الفعلي الأصلي على ٨.٦١٢%.
- تبلغ القيمة الحالية للتدفقات النقدية المخصومة بموجب الشروط الجديدة باستخدام سعر الفائدة الفعلي الأصلي ما قيمته ٣.٥٩٣.٠١ (أي ٥.٠٠٠ وحدة عملة ÷ (١.٠٨٦١٢)[٤]). وبالإضافة إلى الرسوم التي تبلغ ٥٠ وحدة عملة، تبلغ القيمة الحالية لإجمالي التدفقات النقدية ما قيمته ٣.٦٤٣.٠١.
- يبلغ الفرق بين مبلغ ٤.٩٢١.٩٩ وحدة عملة و٣.٦٤٣.٠١ وحدة عملة ما قيمته ١.٢٧٨.٩٨ وحدة عملة (أي ما نسبته ٢٦%) (أي ١.٢٧٨.٩٨ وحدة عملة ÷ ٤.٩٢١.٩٩ وحدة عملة) من القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتبقية من الالتزام المالي الأصلي.

يكون الفرق أكثر من ١٠% من القيمة الحالية للتدفقات النقدية للالتزام المالي الأصلي.

وترى المنشأة أن التعديل يعد تعديلا جوهريا لبنود القرض القائم[٤]. بالتالي، تتم محاسبة إعادة هيكلة الديون هذه على أنها إطفاء للالتزام المالي الأصلي واعتراف بالالتزام المالي الجديد.

تكون القيود اليومية الخاصة بإطفاء القرض القائم على النحو التالي:

منه	القرض (التزام مالي)	٤.٩٢١.٩٩ وحدة عملة
	له الربح المترتب على إلغاء الاعتراف بالقرض (٤.٩٢١.٩٩ وحدة عملة مطروحا منها ٣.٦٧٥ وحدة عملة مطروحا منها ٥٠ وحدة عملة) ١.١٩٦.٨٤ وحدة عملة.	١.١٩٦.٨٤ وحدة عملة
	له القرض الجديد (التزام مالي) (انظر أدناه)	٣.٦٧٥.١٥ وحدة عملة
	له النقد (أصل مالي)	٥٠ وحدة عملة
	من أجل الاعتراف بإطفاء القرض.	

يعتبر الالتزام المالي الجديد قرضا من دون فائدة تبلغ قيمته ٥.٠٠٠ وحدة عملة مدة أربع سنوات. افترض أن النسبة ٨% لا تزال هي سعر السوق لقروض مشابهة ثابتة الفائدة ومدتها خمس سنوات مع فائدة تدفع سنويا على شكل دفعات متأخرة. حيث تقيس المنشأة القرض الجديد بالقيمة الحالية للدفعات المستقبلية المخصومة بسعر السوق للفائدة للقروض المشابهة (أي ٥.٠٠٠ وحدة عملة ÷ (١.٠٨)[٤]).

تكون عملية حساب التكلفة المطفأة في ١ يناير ٢×٢٠ على النحو التالي:

الوقت	القيمة المسجلة في ١ يناير	فائدة بنسبة ٨%% (سعر الفائدة الفعلي)	التدفقات النقدية الصادرة	القيمة المسجلة في ٣١ ديسمبر
٢×٢٠	٣.٦٧٥.١٥	٢٩٤.٠١	–	٣.٩٦٩.١٦
٣×٢٠	٣.٩٦٩.١٦	٣١٧.٥٣	–	٤.٢٨٦.٦٩
٤×٢٠	٤.٢٨٦.٦٩	٣٤٢.٩٢	–	٤.٦٢٩.٦٣
٥×٢٠	٤.٦٢٩.٦٣	٣٧٠.٣٧	(٥.٠٠٠)	–

[٤] عند النظر فيما إذا كان ينبغي محاسبة تبادل الأدوات المالية على أنها إطفاء، على المنشأة أن تحكم فيما إذا كانت بنود الأدوات المتبادلة (على سبيل المثال تاريخ الاستحقاق، وسعر الفائدة، والقيمة العادلة، والضمان الإضافي، والعملة وغيرها) مختلفة جوهريا (انظر الفقرة ١١.٣٧). مع ذلك، لا توفر المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم إرشادات حول كيفية إصدار حكم. ويمكن للمنشأة (إلا أنها غير ملزمة بذلك) في هذه الحالات النظر في المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الكاملة للحصول على الإرشادات (انظر الفقرة ١٠.٦). وتوفر فقرة التطبيق ٦٢ من معيار المحاسبة الدولي ٣٩ إرشادات على النحو التالي –**تختلف البنود جوهريا إذا اختلفت القيمة الحالية المخصومة للتدفقات النقدية بموجب الشروط الجديدة، بما فيها الرسوم المدفوعة مطروحا منها صافي الرسوم المقبوضة والمخصومة باستخدام سعر الفائدة الفعلي الأصلي عن القيمة الحالية المخصومة للتدفقات المالية المتبقية من الالتزام المالي الأصلي بما لا يقل عن ١٠%.**

الإفصاحات

١١.٣٩ تشير الإفصاحات الواردة أدناه إلى الإفصاحات عن الالتزامات المالية التي يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة. ولا تمتلك المنشآت التي تملك الأدوات المالية الأساسية فقط (وبالتالي لا تقوم بتطبيق القسم ١٢) أي التزامات مالية يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة. وبالتالي، لا تحتاج إلى تقديم مثل هذه الإفصاحات.

الإفصاح عن السياسات المحاسبية للأدوات المالية

١١.٤٠ وفقا للفقرة ٨.٥، ينبغي على المنشأة الإفصاح في ملخص السياسات المحاسبية الهامة عن أساس(أو أسس) القياس المستخدمة للأدوات المالية وغيرها من السياسات المحاسبية المستخدمة للأدوات المالية المتصلة بفهم البيانات المالية.

مثال- الإفصاح عن السياسات المحاسبية للبيانات المالية

مثال ١٠٣: ملخص من الملاحظات الملحقة بالبيانات المالية للمنشأة (أ) للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠×٢.

ملاحظة ٢ سياسات محاسبية

الاستثمارات في الأسهم العادية غير المطروحة للتداول

تقاس الاستثمارات في الأسهم العادية غير المطروحة للتداول في الشركات غير الزميلة أو المشاريع المشتركة أو الشركات التابعة بشكل أولي بسعر المعاملة لكن من دون تكاليفها. ويتم بعد ذلك قياس هذه الاستثمارات بالقيمة العادلة مع الأخذ بعين الاعتبار التغييرات في القيمة العادلة المعترف بها في الربح أو الخسارة. وفي حال عدم إمكانية قياس القيمة العادلة بشكل موثوق، تقاس الاستثمارات بتكلفة مطروحا منها انخفاض القيمة. وتضاف أرباح الأسهم إلى دخل آخر.

القرض مستحق القبض

تمنح المنشأة (أ) أحيانا القروض للشركات الزميلة أو الموظفين.

ويقاس القرض مستحق القبض بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة الفائدة الفعالة مطروحا منها أي انخفاض قيمة. ويضاف دخل الفائدة إلى دخل آخر.

الذمم التجارية المدينة

تتم معظم عمليات البيع بناء على شروط الائتمان العادية قصيرة الأجل. وتقاس الذمم التجارية المدينة المتعلقة بهذه العمليات بقيمة النقد غير المخصوم المتوقع قبضه مطروحا منه أي انخفاض قيمة. أما بالنسبة إلى العمليات التي تتم بناء على الفترات التي تتجاوز فترات الائتمان العادية، تقاس الذمم المدينة بشكل أولي بالقيمة الحالية للمقبوضات المستقبلية المخصومة بسعر فائدة السوق، وفيما بعد بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة الفائدة الفعالة.

انخفاض قيمة الأصول المالية

في نهاية كل فترة إعداد تقارير، يتم مراجعة القيم المسجلة للأصول المالية التي لا تقاس بالقيمة العادلة من أجل تحديد فيما إذا كان هناك أدلة موضوعية على انخفاض القيمة. وإذا كان الأمر كذلك، يتم الاعتراف بخسارة انخفاض القيمة فورا في الربح أو الخسارة، وتخفيض القيمة المسجلة للذمم التجارية المدينة وفقا لذلك.

المبالغ التجارية مستحقة الدفع

تعتبر المبالغ التجارية مستحقة الدفع الالتزامات الناشئة عن شراء السلع والخدمات بموجب الشروط العادية للائتمان قصير الأجل. وتقاس المبالغ التجارية مستحقة الدفع بقيمة النقد غير المخصوم الذي ينبغي سداده.

قامت المنشأة (أ) بشراء بعض السلع والخدمات من موردين أجانب. وترجمت المبالغ التجارية مستحقة الدفع المسماة بالعملة الأجنبية إلى وحدة عملة باستخدام سعر التبادل في تاريخ إعداد التقارير. وتضاف أرباح أو خسائر التبادل الأجنبي إلى دخل آخر أو مصاريف أخرى.

القروض المصرفية والسحب على المكشوف

تقاس القروض بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة الفائدة الفعالة. ويتم الاعتراف بمصروف الفائدة على أساس طريقة الفائدة الفعالة ويضاف إلى تكاليف التمويل.

تسدد السحب على المكشوف بأكملها عند الطلب ويتم قياسها بشكل أولي والإعلان عنها بالقيمة الاسمية (قيمة القرض) لاحقا.

بيان المركز المالي – فئات الأصول المالية والالتزامات المالية

١١.٤١ ينبغي على المنشأة الإفصاح عن القيم المسجلة لكل من الفئات التالية للأصول المالية والالتزامات المالية في تاريخ إعداد التقارير، بالإجمال إما في بيان المركز المالي أو في الملاحظات:

(أ) أصول مالية تقاس بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة (الفقرة ١١.١٤ (ج) (١) والفقرتين ١٢.٨ و١٢.٩).

(ب) أصول مالية تعد أدوات دين وتقاس بالتكلفة المطفأة (الفقرة ١١.١٤ (أ)).

(ج) أصول مالية تعد أدوات حقوق ملكية وتقاس بالتكلفة مطروحا منها انخفاض القيمة (الفقرة ١١.١٤ (ج) (٢) والفقرتين ١٢.٨ و١٢.٩).

(د) التزامات مالية تقاس بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة (الفقرتين ١٢.٨ و١٢.٩).

(ه) التزامات مالية تقاس بالتكلفة المطفأة (الفقرة ١١.١٤ (أ)).

(و) التزامات القرض التي تقاس بالتكلفة مطروحا منها انخفاض القيمة (الفقرة ١١.١٤ (ب)).

ملاحظات

قد ترغب المنشأة في عرض الإفصاحات المطلوبة بموجب الفقرة ١١.٤١ في جدول منفصل (انظر المثال ١٠٤)، وعلى وجه الخصوص إذا كانت المنشأة تمتلك أنواع مختلفة من الأدوات المالية. مع ذلك، في حال كانت المنشأة تمتلك أدوات مالية قليلة نسبيا وكانت المعلومات المطلوبة وفقا للفقرة ١١.٤١ موضحة مسبقا في البيانات المالية، لا يوجد حاجة لأن تعرض المنشأة بند إفصاح منفصل لهذه المعلومات.

مثال- إفصاح منفصل عن فئات الأصول المالية والالتزامات المالية

مثال ١٠٤: ملخص من الملاحظات الملحقة بالبيانات المالية للمنشأة (أ) للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠×٢

ملاحظة ١٤ القيم المسجلة للأصول المالية والالتزامات المالية

	القيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة		التكلفة المطفأة		المجموع الكلي	
	٢٠×٢ وحدة عملة	٢٠×١ وحدة عملة	٢٠×٢ وحدة عملة	٢٠×١ وحدة عملة	٢٠×٢ وحدة عملة	٢٠×١ وحدة عملة
الأصول المالية						
الاستثمارات في أدوات						
حقوق الملكية	١٠.١٤٠	١١.٨١٠	–	–	١٠.١٤٠	١١.٨١٠
القروض مستحقة القبض	–	–	٤.٠٠٠	٢.٠٠٠	٤.٠٠٠	٢.٠٠٠
الذمم التجارية المدينة	–	–	٥٨٥.٥٤٨	٤٨٧.٦٧٨	٥٨٥.٥٤٨	٤٨٧,٦٧٨
المجموع الكلي	١٠.١٤٠	١١.٨١٠	٥٨٩.٥٤٨	٤٨٩.٦٧٨	٥٩٩.٦٨٨	٥٠١.٤٨٨
الالتزامات المالية						
الذمم التجارية المدينة والمبالغ الأخرى مستحقة الدفع	–	–	٤١٢.١٢٧	٣٨٩.٦٦٦	٤١٢.١٢٧	٣٨٩.٦٦٦
السحوبات على المكشوف	–	–	٣٣.٦٠٠	١٥.٥٠٨	٣٣.٦٠٠	١٥.٥٠٨
القروض المصرفية	–	–	٣٩٠.٠٠٠	١٥٠.٠٠٠	٣٩٠.٠٠٠	١٥٠.٠٠٠
المجموع الكلي	–	–	٨٣٥.٧٢٧	٥٥٥.١٧٤	٨٣٥.٧٢٧	٥٥٥.١٧٤

١١.٤٢ ينبغي على المنشأة الإفصاح عن المعلومات التي تمكن مستخدمي بياناتها المالية من تقييم أهمية الأدوات المالية لمركزها وأدائها المالي. على سبيل المثال، فيما يتعلق بالدين طويل الأجل، تشمل هذه المعلومات في العادة شروط وأحكام أداة الدين (مثل سعر الفائدة وتاريخ الاستحقاق وجدول التسديد والقيود التي تفرضها أداة الدين على المنشأة).

مثال – إفصاح لتقييم أهمية البيانات المالية للمركز والأداء المالي في المنشأة

مثال ١٠٥: ملخص من الملاحظات الملحقة بالبيانات المالية للمنشأة (أ) للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠×٢.

ملاحظة ٢٥ السحب على المكشوف والقروض المصرفية

	٢٠×٢	٢٠×١
	وحدة عملة	وحدة عملة
السحب المصرفية على المكشوف	٣٣.٦٠٠	١٥.٥٠٨
القرض المصرفي بسعر ثابت	١٠٥.٠٠٠	١٥٠.٠٠٠
القرض مصرفي بسعر متغير	٢٨٥.٠٠٠	–
المجموع الكلي	٤٢٣.٦٠٠	١٦٥.٥٠٨

تسدد السحب على المكشوف عند الطلب، وتدفع الفائدة على السحب المصرفية على المكشوف بسعر الليبور مضافا إليها ٢%. وتدفع الفائدة على القرض المصرفي الذي مدته سبع سنوات بسعر ثابت نسبته ٥% من

المبلغ الأصلي. ويسدد القرض المصرفي كاملا في ٦×٢٠. كما يسمح بالسداد المبكر من دون فرض أي عقوبة على ذلك.

يتم ضمان السحب المصرفية على المكشوف والقرض المصرفي بسعر ثابت من خلال رهن عائم لأرض ومباني المنشأة التي تبلغ قيمتها المسجلة ٢٦٦.٠٠٠ وحدة عملة في ٣١ ديسمبر ٢×٢٠ (٣١٢.٠٠٠ وحدة عملة في ٣١ ديسمبر ١×٢٠) (انظر الملاحظة ١٢).

وتسدد الفائدة على القرض متغير السعر بالليبور مضافا إليه ١%. ويسدد قرض البنك متغير السعر كاملا في ١٦ يناير ٣×٢٠. ويمنع الدفع المبكر. ويتم ضمان القرض متغير السعر من خلال الذمم التجارية المدينة بقيمة ٣٠٠.٠٠٠ وحدة عملة (انظر الملاحظة ١٦).

١١.٤٣ فيما يتعلق بالأصول المالية والالتزامات المالية التي تقاس بالقيمة العادلة، ينبغي على المنشأة الإفصاح عن أساس تحديد القيمة العادلة. على سبيل المثال، سعر سوق المعلن في السوق النشط أو أسلوب التقييم. فعند استخدام أسلوب التقييم، ينبغي على المنشأة الإفصاح عن الافتراضات المطبقة في تحديد القيمة العادلة لكل صنف من الأصول المالية أو الالتزامات المالية. على سبيل المثال، إن أمكن، تفصح المنشأة عن المعلومات حول الافتراضات المتعلقة بالمبالغ المدفوعة مسبقا ومعدل خسائر الائتمان المتوقعة وأسعار الفائدة أو أسعار الخصم.

ملاحظات

إذا استخدمت المنشأة أسلوب التقييم في قياس استثمارات الأسهم، من المهم للغاية الإفصاح عن طريقة التقييم المستخدمة والافتراضات الهامة المطبقة. حيث تكون مثل هذه الإفصاحات محددة للمنشأة إضافة إلى أنواع الأسهم التي يتم تقييمها. ومن المهم أن تبلغ الإفصاحات مستخدمي بيانات المنشأة المالية عن مدى الحكم المعني في تنفيذ التقييم. وينبغي أن تساعد الإفصاحات المستخدمين على تقييم مستوى الموضوعية وتقييم فيما إذا كانت الافتراضات المستخدمة ملائمة.

يكون الإفصاح الوارد في المثال ١٠٦ كمرجع فقط. وعلى المنشآت توضيح الحقائق والأوضاع المحددة الخاصة بها وإضافة المعلومات الإضافية التي تساعد المستخدمين على تحسين نوعية الإفصاحات.

مثال – الإفصاح عن أساس تحديد القيمة العادلة للأصول المالية والالتزامات المالية

مثال ١٠٦: ملخص من الملاحظات الملحقة بالبيانات المالية للمنشأة (أ) للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢×٢٠

ملاحظة ١٤ الاستثمارات في الأوراق المالية لحقوق الملكية

	٢×٢٠	١×٢٠
	وحدة عملة	**وحدة عملة**
أسهم عادية مسجلة غير مطروحة للتداول	٨.٤٤٠	١٠.٢٠٠
أسهم عادية غير مسجلة وغير مطروحة للتداول	١.٧٠٠	١.٦١٠
المجموع الكلي	١٠.١٤٠	١١.٨١٠

تكون القيمة العادلة لاستثمارات المنشأة في الأوراق المالية لحقوق الملكية المسجلة مبنية على أسعار السوق المعلنة في تاريخ إعداد التقارير في [السوق الوطني للأوراق المالية]. ويكون سعر السوق المعلن هو سعر العرض الحالي.

يتم تحديد القيمة العادلة لاستثمارات المنشأة في الأوراق المالية لحقوق الملكية غير المسجلة باستخدام تحليل التدفقات النقدية المخصومة المبني على الافتراضات التي تدعمها بيانات السوق الملحوظة عند توفرها. وفيما يتعلق بتحليل التدفقات المالية المخصومة، يتم استخدام عامل نمو أرباح بنسبة ٤% والمعادل لمتوسط

الصناعة. ويستخدم سعر فائدة خالي من المخاطر بنسبة ٦% من أجل خصم التدفقات المالية نظرا لتعديل التدفقات النقدية المقدرة بحد ذاتها فيما يخص المخاطر.

١١.٤٤ في حال عدم توفر القياس الموثوق للقيمة العادلة لأداة حقوق ملكية التي تقاس بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة، ينبغي على المنشأة الإفصاح عن تلك الحقيقة.

إلغاء الاعتراف

١١.٤٥ إذا نقلت منشأة أصول مالية لطرف آخر في معاملة غير مؤهلة لإلغاء الاعتراف (انظر الفقرتين ١١.٣٣ – ١١.٣٥)، ينبغي على المنشأة الإفصاح عما يلي لكل صنف من هذه الأصول المالية:
(أ) طبيعة الأصول.
(ب) طبيعة مخاطر ومكافآت الملكية التي ما زالت تتعرض لها المنشأة.
(ج) القيم المسجلة للأصول والالتزامات ذات الصلة التي لا تزال المنشأة تعترف بها.

مثال – الإفصاح عن إلغاء الاعتراف بالأصول المالية

مثال ١٠٧: ملخص من الملاحظات الملحقة بالبيانات المالية للمنشأة (أ) للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠×٢.

ملاحظة ١٦ الذمم التجارية المدينة والمبالغ الأخرى مستحقة الدفع

	٢٠×٢	٢٠×١
	وحدة عملة	**وحدة عملة**
الذمم التجارية المدينة	٥٨٥.٥٤٨	٤٨٧.٦٧٨
الدفعات المسبقة	١.٧٠٠	١.٦١٠
المجموع الكلي	٥٨٧.٢٤٨	٤٨٩.٢٨٨

باعت المنشأة خلال عام ٢٠×٢ ما قيمته ٣٠٠.٠٠٠ وحدة عملة من الذمم التجارية المدينة لإحدى البنوك مقابل ٢٨٠.٠٠٠ وحدة عملة.
استمرت المنشأة بتولي أمر التحصيل من المدينين نيابة عن البنك. وتعاود المنشأة شراء أي ذمم مدينة تأخر المدين عن سدادها سواء كانت المبلغ الأصلي أو الفائدة التي تجاوزت أكثر من ١٢٠ يوم. ولا تزال المنشأة تعترف بكامل القيمة المسجلة للذمم المدينة المباعة (٣٠٠.٠٠٠ وحدة عملة). كما اعترفت بالنقد المقبوض في عملية النقل على أنه قرض مضمون بقيمة ٢٨٠.٠٠٠ وحدة عملة. وفي ٣١ ديسمبر ٢٠×٢، تكون القيمة المسجلة للقرض ٢٨٥.٠٠٠ وحدة عملة بما في ذلك فائدة متكبدة بقيمة ٥.٠٠٠ وحدة عملة وفقا لطريقة الفائدة الفعلية (انظر الملاحظة ٢٥). ولا يحق للبنك بيع الذمم التجارية المدينة أو استخدامها كضمان لقروضها الخاصة.

١١.٤٦ ينبغي على المنشأة عند رهن الأصول المالية كضمان إضافي للالتزامات أوالالتزامات المحتملة الإفصاح عما يلي:
(أ) القيمة المسجلة للأصول المالية المرهونة كضمان إضافي.
(ب) الأحكام والشروط المرتبطة بالرهن.

مثال – الإفصاح عن الأصول المالية المرهونة كضمان إضافي

مثال ١٠٨: ملخص من الملاحظات الملحقة بالبيانات المالية للمنشأة (أ) للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠×٢.

ملاحظة ٢٥ السحب على المكشوف والقروض المصرفية

يتم ضمان السحب المصرفية على المكشوف والقرض المصرفي ثابت السعر برهن عائم للأرض والمباني التي تملكها المجموعة والبالغة قيمتها المسجلة ٢٦٦.٠٠٠ وحدة عملة في ٣١ ديسمبر ٢٠×٢ (٣١٢.٠٠٠ وحدة عملة في ٣١ ديسمبر ٢٠×١). ويتم ضمان القرض المضمون من خلال الذمم التجارية المدينة بقيمة ٣٠٠.٠٠٠ وحدة عملة (انظر الملاحظة ١٦).

التقصير والإخلال بالقروض مستحقة الدفع

١١.٤٧ فيما يتعلق بالقروض مستحقة الدفع والمعترف بها في تاريخ إعداد التقارير التي تعرضت للإخلال بشروطها أو بشروط المبلغ الأصلي أو الفائدة أو صندوق الأموال لسداد الدين أو استبدال الأصل أو شروط الاسترداد التي لم يتم معالجتها بحلول تاريخ إعداد التقارير، ينبغي على المنشأة الإفصاح عما يلي:

(أ) تفاصيل الإخلال أو التقصير.

(ب) القيمة المسجلة للقروض مستحقة الدفع ذات الصلة في تاريخ إعداد التقارير.

(ج) فيما إذا تم معالجة الإخلال أو التقصير أو إعادة التفاوض بشأن شروط القروض مستحقة الدفع قبل أن تتم الموافقة على إصدار البيانات المالية.

مثال- الإفصاح عن التقصير والإخلال بالقروض مستحقة الدفع

مثال ١٠٩: ملخص من الملاحظات الملحقة بالبيانات المالية للمنشأة (أ) للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠×٢

ملاحظة ٢٥ السحب على المكشوف والقروض المصرفية

في ٣١ ديسمبر ٢٠×٢، تأخرت المنشأة عن دفع الفائدة المترتبة على القرض ثابت السعر التي تبلغ قيمته ١٠٠.٠٠٠ وحدة عملة. وبالتالي، تكبدت فائدة مستحقة بقيمة ٥.٠٠٠ وحدة عملة في نهاية العام.

وتم دفع الفائدة في يناير ٣×٢٠. ورغم خضوع المنشأة للعقوبة المفروضة على التسديد المتأخر، صرح البنك خطيا في هذه الحالة امتناعه عن فرض هذه العقوبة.

بنود الدخل أو المصروف أو الأرباح أو الخسائر

١١.٤٨ ينبغي على المنشأة الإفصاح عن بنود الدخل أو المصروف أو الأرباح أو الخسائر التالية:

(أ) دخل أو مصروف أو أرباح أو خسائر، بما في ذلك التغيرات في القيمة العادلة المعترف بها في:

(١) الأصول المالية التي تقاس بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة.

(٢) الالتزامات المالية التي تقاس بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة.

(٣) الأصول المالية التي تقاس بالتكلفة المطفأة.

(٤) الالتزامات المالية التي تقاس بالتكلفة المطفأة.

(ب) دخل فائدة إجمالي ومصروف فائدة إجمالي (محسوبان باستخدام طريقة الفائدة الفعالة) للأصول المالية أو الالتزامات المالية التي لا تقاس بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة.

(ج) قيمة أي خسارة لانخفاض القيمة لكل صنف من الأصول المالية.

مثال – إفصاحات عن بنود الدخل أو المصروف أو الأرباح أو الخسائر

مثال ١١٠: ملخص من الملاحظات الملحقة بالبيانات المالية للمنشأة (أ) للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠×٢

ملاحظة ٨ دخل آخر (ملخص)

	٢٠×٢	٢٠×١
	وحدة عملة	**وحدة عملة**
أرباح الأسهم	٤٦٠	٤٣٠
دخل الفائدة	٣٠٠	٢٩٠

ملاحظة ٩ تكاليف التمويل (ملخص)

	٢٠×٢	٢٠×١
	وحدة عملة	**وحدة عملة**
فائدة على السحب على المكشوف والقروض المصرفية	١٣,٤٥٠	٩.١١٠

ملاحظة ١٠ أرباح العام (ملخص)

	٢٠×٢	٢٠×١
	وحدة عملة	**وحدة عملة**
أرباح (خسائر) ناجمة عن التغييرات في القيمة العادلة المعترف بها عند القياس اللاحق أو التصرف بالاستثمارات في الأوراق المالية لحقوق الملكية	٥٦٩	(١٢٣)
مصروف الديون السيئة على الذمم التجارية المدينة	(٣٢.٣٠٠)	(٢٤.٢٤٠)
أرباح (خسائر) الصرف على الذمم التجارية الدائنة	(١٤٩)	١٢٣

تقديرات هامة وأحكام أخرى

يقتضي تطبيق متطلبات *المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم* على المعاملات والأحداث غالبا إصدار الأحكام. وتعتبر المعلومات حول الأحكام الهامة والمصادر الرئيسية لشكوك التقديرات مفيدة في تقييم مركز المنشاة المالية وأدائها وتدفقاتها النقدية.

ونتيجة لذلك، ووفقا للفقرة ٨.٦، يجب أن تفصح المنشأة عن الأحكام التي قامت بها الإدارة خلال عملية تطبيق السياسات المحاسبية للمنشأة والتي لها أعظم الأثر على المبالغ المعترف بها في البيانات المالية.

علاوة على ذلك، ووفقا للفقرة ٨.٧، يجب أن تفصح المنشأة عن المعلومات حول الافتراضات المهمة المتعلقة بالمستقبل والمصادر الرئيسية الأخرى لشكوك التقديرات في تاريخ إعداد التقارير، والتي لها مخاطر هامة لأنها يمكن أن تتسبب بإصدار حكم هام على القيم المسجلة للأصول والالتزامات خلال السنة المالية القادمة.

وتقضي الأقسام الأخرى من *المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم* الإفصاح عن معلومات حول أحكام وشكوك تقديرات معينة. وفيما يلي بعض التقديرات الهامة والأحكام الأخرى في مجال محاسبة الأدوات المالية وفقا للقسم ١١.

القياس الأولي

يمكن أن يتطلب تقييم ما إذا كانت المعاملة تشمل معاملة تمويل مخفية إصدار الحكم اللازم، وعلى وجه التحديد في حال لم تكن فترات الائتمان العادية محددة بشكل جيد في مجال صناعة المنشأة ولم تدخل المنشأة

في معاملة مماثلة لا تقوم على الائتمان. وفي حال كانت قيمة المبالغ مستحقة القبض أومستحقة الدفع أعلى من قيمة النقد للبند أو تم تأجيل الدفعة لأكثر من بضعة أشهر، فإن هذا يشير إلى إمكانية أن تشمل المعاملة عنصر تمويل.

يمكن أن تكون الأحكام ضرورية في تحديد سعر فائدة السوق لدين مماثل يستخدم كمعدل الخصم في حال تمت المعاملة على أساس تجاري (على سبيل المثال، بين طرفين مرتبطين). وهذه ستكون الحالة لا سيما إذا لم تكن المعلومات المنشورة للديون المماثلة متاحة (على سبيل المثال، إذا كان لدى المدين مميزات غير عادية، مثل فترة طويلة جدا، أوإذا كان تصنيف الائتمان للمنشآت غير معروف. وتتم معاملات التمويل غير العادية عادة بين طرفين غير مرتبطين على أساس تجاري، وبالتالي، يتم تمويلهما بسعر فائدة السوق.

وقد يحتاج تحديد التكاليف التي تعامل على أنها تكاليف معاملة عند الاعتراف الأولي بالأداة المالية حكما يتم إتباعه. وتعد تكاليف المعاملة تلك التكاليف المتزايدة المنسوبة بصورة مباشرة إلى عملية استملاك أو إصدار الأداة المالية. ومن الممكن أن يكون الحكم ضروريا عمليا من أجل تمييز هذه التكاليف عن غيرها من التكاليف الناشئة عند الاعتراف الأولي كالأقساط أو خصومات الدين أو تكاليف التمويل أو التكاليف الإدارية الداخلية.

القياس اللاحق

تكون الأحكام في العادة ضرورية في تحديد إمكانية قياس القيمة العادلة لاستثمار معين بشكل موثوق من خلال استخدام نموذج التقييم.

وفي حال عدم وجود سوق نشط، تكون الأحكام ضرورية في تقدير القيمة العادلة للاستثمارات في الأسهم العادية والأسهم الممتازة. على وجه الخصوص، يتطلب اختيار أساليب التقييم وتطبيقها مقدارا هاما من الأحكام. وغالبا ما تكون مدخلات نموذج التقييم والافتراضات الأخرى المستخدمة عند تطبيق النموذج غير موضوعية.

وقد يكون إصدار الأحكام ضروريا أيضا في تقييم فيما إذا كان السوق نشطا في حال لم تظهر المعاملات بشكل متكرر أو كانت المعاملات التي قد تمت معاملات إلزامية.

ويمكن أن يحتاج تقدير التدفقات النقدية عند تحديد التكلفة المطفأة لأداة مالية إصدار الأحكام. على سبيل المثال، تسمح بعض الأدوات للمصدر (المدين) بالتسديد المبكر. وفي هذه الحالة يحتاج المحتفظ والمصدر إلى تقدير الفترة التي يتم فيها تسديد القرض عند تحديد التدفقات النقدية المستقبلية التي ينبغي استخدامها في عملية حساب التكلفة المطفأة.

كما يكون إصدار الأحكام ضروريا في العادة عند تقييم ما إذا كانت الأصول المالية التي تقاس بتكلفة أو تكلفة مطفأة منخفضة القيمة، وبالتالي، وجوب أداء اختبار انخفاض القيمة. ويتطلب القسم ١١ على وجه الخصوص تقييم انخفاض قيمة الأصول المالية التي لها أهمية فردية بشكل منفصل. كما يتطلب تحديد الأصول التي لها أهمية فردية إصدار الأحكام اللازمة.

يتطلب أداء اختبار انخفاض القيمة للاستثمارات في الأسهم الممتازة والعادية التي لا يمكن قياس القيمة العادلة فيها بشكل موثوق إصدار الأحكام الهامة. ونظرا لعدم إمكانية قياس القيمة العادلة بشكل موثوق، يجب في أغلب الحالات تقدير التقدير الأمثل المبلغ الذي ستقبضه المنشأة على الأصل إذا لم يتم بيعه في تاريخ إعداد التقارير. وبالتالي، ينبغي على المنشأة استخدام الحكم لتقدير انخفاض القيمة رغم إمكانية أن يكون الأمر مجرد تقريب غير دقيق في بعض الحالات.

إلغاء الاعتراف

تكون الأحكام ضرورية أحيانا في تقييم ما إذا تم نقل كافة المخاطر والمكافآت بشكل جوهري إلى طرف آخر عند تحديد وجوب إلغاء الاعتراف بأصل مالي.

مقارنة مع المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الكاملة

تتشابه المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الكاملة (انظر معيار المحاسبة الدولي ٣٩ "الأدوات المالية: الاعتراف والقياس" والمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية ٧ "الأدوات المالية: الإفصاحات") *والمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم* (انظر القسم ١١ "الأدوات المالية الأساسية" والقسم ١٢ "إصدارات الأدوات المالية الأخرى") في مبادئ الاعتراف بالبيانات المالية وقياسها والإفصاح عنها. مع ذلك، هناك عدد من الفروق الهامة.

يتم تناول محاسبة الأدوات المالية الأساسية في *المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم* بشكل منفصل عن محاسبة معاملات الأدوات المالية الأكثر تعقيدا، وكتابة المتطلبات بلغة مبسطة. بالإضافة إلى ذلك، هناك عدد من التغيرات في التفاصيل (المبينة أدناه).

ينبغي على المنشأة بموجب المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية محاسبة كافة بياناتها المالية من خلال:

أ- تطبيق أحكام القسمين ١١ و١٢ كاملة، أو

ب- تطبيق أحكام الاعتراف والقياس في معيار المحاسبة الدولي ٣٩ "الأدوات المالية: الاعتراف والقياس" ومتطلبات الإفصاح في القسمين ١١ و١٢.

إذا اختارت المنشأة تطبيق البند (ب)

يتعلق الفرق الرئيسي بين تطبيق البند (ب) وتطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الكاملة بمتطلبات الإفصاح. ويشمل القسم ١١ الأغلبية العظمى من إفصاحات "الجوهرية" الواردة في المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية ٧. مع ذلك، تشمل *المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم* فقط بعض إفصاحات "المخاطر" الواردة في المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية ٧. وتضم إفصاحات "المخاطر" المشمولة بشكل غير واضح في *المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم* ما يلي:

- إفصاحات ملائمة للمؤسسات المالية (غير المؤهلة لاستخدام *المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم*)، أو
- إفصاحات ملائمة للشركات التي تتداول أوراقها المالية في أسواق رأس المال العامة (غير المؤهلة لاستخدام *المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم*)، أو
- في حالة الإفصاح عن القيم العادلة لجميع الأدوات المالية التي تقاس بالتكلفة المطفأة، يكون اقتضاء مثل هذه الإفصاحات عبئا ثقيلا على المنشآت الصغيرة أو متوسطة الحجم و متعارضا مع أهداف القسم ١١، الذي يعد قسم التكلفة المطفأة للأدوات المالية الأساسية.

إذا اختارت المنشأة تطبيق البند (أ)

هناك فروق عديدة بين القسم ١١ والمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الكاملة، بما في ذلك فروق الإفصاحات الواردة في البند (ب) أعلاه. وتشمل الفروق الرئيسية الأخرى في ٩ يوليو ٢٠٠٩ ما يلي:

- تصنيف الأدوات المالية: وفقا للقسم ١١، تقاس الأدوات المالية المحددة بتكلفة أو تكلفة مطفأة، باستثناء القليل من الأدوات التي يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة. ولا تكون القيمة العادلة

والتصنيفات المتوفرة برسم البيع والمحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق بموجب معيار المحاسبة الدولي ٣٩ متاحة. الأمر الذي يلغي متطلب تقييم نوايا الإدارة فيما يتعلق بالأدوات المالية ويتفادى الحاجة إلى العقوبات المحاسبية الواردة في القسم ١١ (على سبيل المثال، أحكام إفساد الأصول المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق).

- الاعتراف الأولي: يتطلب القسم ١١ قياس الأدوات بسعر المعاملة ما لم يشكل الترتيب معاملة تمويل، الأمر الذي يؤدي إلى خصم التدفقات النقدية المكتسبة من الأداة. وتقاس الأدوات المالية بشكل أولي بالقيمة العادلة وفقا لمعيار المحاسبة الدولي ٣٩. ومن غير المرجح أن ينتج عمليا عن المصطلح المختلف أي فرق هام في القيمة عند الاعتراف الأولي.
- إلغاء الاعتراف: يحدد القسم ١١ مبدأ بسيطا لإلغاء الاعتراف.لا يعتمد على أحكام التمرير والمشاركة المستمرة التي تنطبق على إلغاء الاعتراف بموجب معيار المحاسبة الدولي ٣٩. ولا ينجم عن إلغاء الاعتراف بأحكام *المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم* إلغاء الاعتراف ببعض معاملات بيع الديون التي قد تقوم بها منشأة صغيرة ومتوسطة الحجم، في حين ينجم عن معيار المحاسبة الدولي ٣٩ إلغاء الاعتراف.

وهناك أيضا فروق عديدة بين القسم ١٢ والمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الكاملة في ٩ يوليو ٢٠٠٩. ولم تشمل هذه الوحدة تلك الفروق.

إختبار المعرفة

اختبار المعرفة بمتطلبات محاسبة الأدوات المالية الأساسية وإعداد تقاريرها وفقا للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم من خلال الإجابة على الأسئلة التالية.

بعد إكمال الاختبار، يرجى التحقق من الإجابات مرة أخرى وفقا للإجابات الواردة بعد الاختبار.

يرجى افتراض أن كافة المبالغ عبارة عن مبالغ جوهرية.

السؤال ١

يمكن أن تختار المنشأة تطبيق أحكام القسمين ١١ و١٢ كاملة وفقا للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم، أو يمكن أن تطبق بدلا من ذلك:

- ☐ أ- المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الكاملة للأدوات المالية (أي أحكام الاعتراف والقياس من معيار المحاسبة الدولي ٣٩ "الأدوات المالية: الاعتراف والقياس"، ومتطلبات العرض والإفصاح من معيار المحاسبة الدولي ٣٢ "الأدوات المالية: العرض"، والمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية ٧ "الأدوات المالية: الإفصاحات").
- ☐ ب- أحكام الاعتراف والقياس من القسمين ١١ و١٢، ومتطلبات الإفصاح من المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية ٧ "الأدوات المالية: الإفصاحات").
- ☐ ج- أحكام الاعتراف والقياس من معيار المحاسبة الدولي ٣٩ "الأدوات المالية: الاعتراف والقياس"، ومتطلبات الإفصاح من القسمين ١١ و٢٢.
- ☐ د- أحكام الاعتراف والقياس من معيار المحاسبة الدولي ٣٩ "الأدوات المالية: الاعتراف والقياس"، ومتطلبات الإفصاح من المعيار الدولي لإعداد التقارير الدولية ٧ "الأدوات المالية: الإفصاحات".

السؤال ٢

أي من البنود التالية الواردة في بيانات المركز المالي للمنشأة تعد أصلا ماليا أو التزاما ماليا ضمن نطاق القسم ١١؟

- ☐ أ- التزام بمبلغ يستحق دفعه للمورد على استلام سابق للسلع.
- ☐ ب- أصل على الدفع مسبقا للمورد مقابل إيجار آلة مدة شهرين.
- ☐ ج- التزام بدفع غرامة مقابل الدفع المتأخر لضريبة الدخل من قبل المنشأة.
- ☐ د- جميع ما ذكر.

السؤال ٣

أي من الأصول المالية التالية لا تدخل في نطاق القسم ١١؟

- ☐ أ- النقد.
- ☐ ب- الذمم التجارية المدينة.
- ☐ ج- نسبة ٥% مملوكة في أسهم عادية غير مطروحة للتداول من المنشأة الأخرى (الجهة المستثمر بها).
- ☐ د- نسبة ٣٠% مملوكة في أسهم عادية غير مطروحة للتداول من المنشأة الأخرى (الجهة المستثمر بها)، حيث تصنف الجهة المستثمر بها على أنها شركة زميلة للمنشأة.

السؤال ٤

أي من الأدوات المالية التالية لا تدخل في نطاق القسم ١١؟

- أ- الاستثمارات في الأسهم الممتازة غير القابلة للتحويل وغير المطروحة للتداول.
- ب- الأدوات المالية التي ينطبق عليها تعريف حقوق الملكية الخاصة بمنشأة.
- ج- قرض بمدة ثابتة وبفائدة ثابتة من البنك.
- د- قرض مدته ثلاث سنوات من دون فائدة من منشأة أم.

السؤال ٥

قامت منشأة بشراء ١٠٠ سهم عادي غير مطروح للتداول في شركة مدرجة في السوق مقابل ٢٠ وحدة عملة نقدا لكل سهم. وتكبدت المنشأة أيضا رسوم وسيط بقيمة ١٠٠ وحدة عملة.

عند أي مبلغ ينبغي على المنشأة قياس الاستثمار في الأسهم عند الاعتراف الأولي؟

- أ- ١.٩٠٠ وحدة عملة.
- ب- ٢.٠٠٠ وحدة عملة.
- ج- ٢.١٠٠ وحدة عملة.

السؤال ٦

منح بنك لمنشأة قرض مدته خمس سنوات بقيمة ١٠.٠٠٠ وحدة عملة وبفائدة ثابتة مستحقة الدفع سنويا على شكل دفعات متأخرة بمعدل ٦% من المبلغ الأصلي. وتعتبر ما نسبته ٦% سعر السوق لقروض مشابهة مدتها خمس سنوات وبفائدة مستحقة الدفع سنويا على شكل دفعات متأخرة. ويفرض البنك على المنشأة رسوم بقيمة ٥٠ وحدة عملة لتغطية تكاليف الأوراق.

عند أي مبلغ ينبغي على المنشأة قياس القرض عند الاعتراف الأولي؟

- أ- ٩.٣٨٤ وحدة عملة.
- ب- ٩.٤٨٤ وحدة عملة.
- ج- ٩.٩٥٠ وحدة عملة.
- د- ١٠.٠٠٠ وحدة عملة.
- ه- ١٠.٠٥٠ وحدة عملة.

السؤال ٧

في نهاية كل فترة لإعداد التقارير، ينبغي قياس الاستثمارات في الأسهم الممتازة غير القابلة للتحويل والأسهم الممتازة أو العادية غير المطروحة للتداول على النحو التالي:

- أ- ينبغي قياس كافة الاستثمارات السابقة بالقيمة العادلة مع الأخذ بعين الاعتبار التغيرات في القيمة العادلة المعترف بها في الربح أو الخسارة.
- ب- ينبغي قياس كافة الاستثمارات السابقة بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة الفائدة الفعالة.
- ج- ينبغي قياس كافة الاستثمارات السابقة بتكلفة مطروحا منها انخفاض القيمة.
- د- ينبغي قياس الاستثمار في حال كانت الأسهم متداولة عموما بالقيمة العادلة مع الأخذ بعين الاعتبار التغيرات في القيمة العادلة المعترف بها في الربح أو الخسارة. كما يجب قياس الاستثمارات الأخرى المشابهة بتكلفة مطروحا منها انخفاض القيمة.
- ه- ينبغي قياس الاستثمار في حال كانت الأسهم متداولة عموما أوفي حال كان من الممكن قياس

قيمها العادلة بطريقة أخرى بشكل موثوق بالقيمة العادلة مع الأخذ بعين الاعتبار التغيرات في القيمة العادلة المعترف بها في الربح أو الخسارة. كما يجب قياس الاستثمارات الأخرى المشابهة بتكلفة مطروحا منها انخفاض القيمة.

السؤال ٨

في ١ يناير ٢٠×١، منحت منشأة لموظف قرض من دون فائدة مدته أربع سنوات بقيمة ١.٠٠٠ وحدة عملة. ويكون سعر فائدة السوق على القرض ما نسبته ٨% سنويا. عند أي قيمة يتم قياس القرض عند الاعتراف الأولي؟ وما قيمة دخل الفائدة المعترف به للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠×١؟

- أ- في ١ يناير ٢٠×١، يقاس القرض بقيمة تبلغ ٧٣٥.٠٣ وحدة عملة. ويبلغ دخل الفائدة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠×١ ما قيمته صفر وحدة عملة في ٢٠×١.
- ب- في ١ يناير ٢٠×١، يقاس القرض بقيمة تبلغ ٧٣٥.٠٣ وحدة عملة. ويبلغ دخل الفائدة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠×١ ما قيمته ٥٨.٨٠ وحدة عملة في ٢٠×١.
- ج- في ١ يناير ٢٠×١، يقاس القرض بقيمة تبلغ ١.٠٠٠ وحدة عملة. ويبلغ دخل الفائدة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠×١ ما قيمته صفر وحدة عملة في ٢٠×١.
- د- في ١ يناير ٢٠×١، يقاس القرض بقيمة تبلغ ١.٠٠٠ وحدة عملة. ويبلغ دخل الفائدة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠×١ ما قيمته ٨٠ وحدة عملة في ٢٠×١.

السؤال ٩

عند تقييم الأصول المالية المحتفظ بها بالتكلفة المطفأة أو بتكلفة انخفاض القيمة، أي من الأصول التالية ينبغي على المنشأة تقييمها بشكل منفرد؟

- أ- الأصول المالية ذات الأهمية المنفردة فقط.
- ب- أدوات حقوق الملكية ذات الأهمية المنفردة فقط.
- ج- أدوات حقوق الملكية فقط.
- د- كافة أدوات حقوق الملكية وغيرها من الأصول المالية ذات الأهمية المنفردة.

السؤال ١٠

قامت منشأة ببيع مجموعة من حساباتها مستحقة القبض إلى البنك بقيمة تقل عن قيمتها "الاسمية". لوا تزال المنشأة تتولى أمر التحصيل من المدينين نيابة عن البنك. ويدفع البنك رسوم بسعر السوق مقابل جمع الذمم المدينة. وعلى المنشأة تحويل كافة المبالغ المجموعة إلى البنك فورا، إلا أنها غير ملزمة أمام البنك فيما يتعلق بالسداد البطيء أو الامتناع عن السداد من قبل المدينين.

أي من النقاط التالية تعد المعالجة المحاسبية الصحيحة لهذه المعاملة؟

- أ- ينبغي على المنشأة إلغاء الذمم المدينة من بيانات المركز المالي الخاصة بها (أي إلغاء الاعتراف بها)، وعدم إظهار أي التزام فيما يتعلق بالعوائد المقبوضة من البنك.
- ب- ينبغي على المنشأة الاستمرار بالاعتراف بالذمم المدينة في بيانات المركز المالي الخاصة بها، وإظهار الالتزام فيما يتعلق بالعوائد المقبوضة من البنك.
- ج- ينبغي على المنشأة الاستمرار بالاعتراف بالذمم المدينة في بيانات المركز المالي الخاصة بها، وعدم إظهار أي التزام فيما يتعلق بالعوائد المقبوضة من البنك.
- د- ينبغي على المنشأة إلغاء الذمم المدينة من بيانات المركز المالي الخاصة بها (أي إلغاء الاعتراف بها)، وإظهار الالتزام فيما يتعلق بالعوائد المقبوضة من البنك.

الإجابات

س١ (ج) انظر الفقرة ١١.٢

س٢ (أ) انظر الفقرة ١١.٣ (تعريفات الأصول المالية والالتزامات المالية)

س٣ (د) انظر الفقرة ١١.٧

س٤ (ب) انظر الفقرة ١١.٧

س٥ (ب) انظر الفقرة ١١.١٣

س٦ (ج) انظر الفقرة ١١.١٣

س٧ (ه) انظر الفقرة ١١.١٤

س٨ (ب) انظر الفقرة ١١.١٦

س٩ (ه) انظر الفقرة ١١.٢٤

س١٠ (أ) انظر الفقرات ١١.٣٣- ١١.٣٥

تطبيق المعرفة

تطبيق المعرفة على متطلبات محاسبة الأدوات المالية الأساسية وإعداد تقاريرها وفقا للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم من خلال حل دراسة الحالة أدناه.

بعد إكمال الاختبار، يرجى التحقق من الإجابات مرة أخرى وفقا للإجابات الواردة بعد الاختبار.

دراسة الحالة ١

فيما يلي ميزان المراجعة الخاص بالمنشأة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠×١.

			القياس اللاحق وفقا للقسم ١١		
الموازنة	**٢٠×٢ وحدة عملة**	**في نطاق القسم ١١؟**	**القيمة العادلة**	**التكلفة المطفأة**	**التكلفة مطروحا منها انخفاض القيمة**
الأرباح الافتتاحية المحتفظ بها	(١.٩٦١.٣٥٣)				
رأس مال السهم (٤٠.٠٠٠ سهم عادي بقيمة اسمية تبلغ ١.٠٠ وحدة عملة)	(٤٠.٠٠٠)				
الممتلكات والمصانع والمعدات	٢.٣٤٩.٩٤٥				
الأصول غير الملموسة	٨٥٠				
الاستثمارات في الشركات الزميلة	١٠٧.٥٠٠				
أصول الضريبة المؤجلة	٤.٣٠٩				
المخزون	٥٧.٣٨١				
الذمم التجارية المدينة	٥٦٥.٥٤٨				
النقد في الصندوق	١٣.٩٨٠	نعم	يقاس دائما بمكافئ نقدي في العملة الوظيفية		
الاستثمار في الأسهم العادية غير المطروحة للتداول في شركة مدرجة	٤.٧٤٠				
الاستثمار في الأسهم الممتازة غير القابلة للتحويل وغير المطروحة للتداول في شركة غير مدرجة	٣.٢١٠				
الاستثمار في السندات بمدة ثابتة وفائدة ثابتة	٥.١٨٠				
الاستثمار في صندوق استثمار مشترك (محفظة لحقوق الملكية والأوراق المالية للديون)	٤.١٠٠				
الوديعة لدى بنك (فترة ثابتة وفائدة ثابتة)	١٠.٠٠٠				
القرض مستحق القبض من موظف (فترة ثابتة وفائدة ثابتة)	١.٠٠٠				
القرض مستحق القبض من شركة زميلة (من دون فائدة ويسدد عند الطلب ويسمى بعملة أجنبية)	٤.٠٠٠				
القروض المصرفية (فترة ثابتة وفائدة ثابتة)	(١١٠.٠٠٠)				
منافع موظفين أخرى طويلة الأجل	(١٠.٦٢٣)				
التزامات بموجب عقود إيجار تمويلية	(٤٤.٦٢٤)				
المبالغ التجارية مستحقة الدفع	(٣٩٢.١٢٧)				
الكفالة (التزام بإصلاح أو استبدال أي سلع تم إرجاعها)	(٢٣.٥٥٢)				

الإيجار مستحق الدفع	(١.٠٠٠)				
الفائدة مستحقة الدفع	(٢.٠٠٠)				
التزام الضريبة الحالية	(٢٧١.٦٤٨)				
السحب على المكشوف من البنك (مستحقة الدفع عند الطلب وفائدة مستحقة الدفع بسعر السوق المتغير)	(٤٠.١١٠)				
الإيرادات	(٦.٨٨٨.٥٤٥)				
تكاليف المبيعات	٥.١٨٧.٥٣٠				
دخل آخر	(٦٣.٨٥٠)				
تكاليف التوزيع	١٧٥.٥٥٠				
المصاريف الإدارية	٨١٠.٢٣٠				
تكاليف أخرى	١٠٦.٧٦٣				
تكاليف التمويل	٢٦.٣٦٦				
ضريبة الدخل	٢٧٠.٢٥٠				
أرباح الأسهم	١٥٠.٠٠٠				
	(٠)				

يرجى ملاحظة البنود التي تدخل في نطاق القسم ١١ باستخدام الأعمدة في جهة اليمين وتحديد فيما إذا كان ينبغي قياسها بعد الاعتراف الأولي بالقيمة العادلة أو التكلفة المطفأة أو تكلفة مطروحا منها انخفاض القيمة.

يرجى تجاهل الجزء الذي يرتبط ببيان الدخل الشامل من ميزان المراجعة. ونظرا لكون النقد حالة خاصة لا تتناسب مع أي من تصنيفات القياس الثلاثة، فقد تم إعطاء الإجابة.

إجابة على دراسة الحالة ١

			القياس اللاحق وفقا للقسم ١١		
الموازنة	٢٠×٢ وحدة عملة	في نطاق القسم ١١؟	القيمة العادلة	التكلفة المطفأة	التكلفة مطروحا منها انخفاض القيمة
الأرباح الافتتاحية المحتفظ بها	(١.٩٦١.٣٥٣)	لا. حقوق ملكية المنشأة. انظر القسم ٢٢ (الفقرة ١١.٧ (ب))			
رأس مال السهم (٤٠.٠٠٠ سهم عادي بقيمة اسمية تبلغ ١.٠٠ وحدة عملة)	(٤٠.٠٠٠)	لا. حقوق ملكية المنشأة. انظر القسم ٢٢ (الفقرة ١١.٧ (ب))			
الممتلكات والمصانع والمعدات	٢.٣٤٩.٩٤٥	لا. ليست أصلا ماليا.			
الأصول غير الملموسة	٨٥٠	لا. ليست أصلا ماليا.			
الاستثمارات في الشركات الزميلة	١٠٧.٥٠٠	لا. انظر القسم ١٤ (الفقرة ١١.٧(أ))			
أصول الضريبة المؤجلة	٤.٣٠٩	لا. ليس أصلا ماليا			
المخزون	٥٧.٣٨١	لا. ليست أصلا ماليا			
الذمم التجارية المدينة	٥٦٥.٥٤٨	نعم		√ تقاس بالقيمة غير المخصومة للنقد المتوقع قبضه (أي صافي انخفاض القيمة) ما لم يشكل الترتيب معاملة تمويلية (انظر الفقرة ١١.١٤ (أ)).	
النقد في الصندوق	١٣.٩٨٠	نعم	يقاس دائما بمكافئ نقدي في العملة الوظيفية		
الاستثمار في الأسهم العادية غير المطروحة للتداول في شركة مدرجة	٤.٧٤٠	نعم	√تكون الأسهم متداولة عموما (الفقرة ١١.١٤ (ج) (١)).		
الاستثمار في الأسهم الممتازة غير القابلة للتحويل وغير المطروحة للتداول في شركة غير مدرجة	٣.٢١٠	نعم	√إذا كان من الممكن قياس القيمة العادلة بشكل موثوق (الفقرة ١١.١٤ (ج) (٢)).		√إذا كان من غير الممكن قياس القيمة العادلة بشكل موثوق (الفقرة ١١.١٤ (ج) (٢)).

الاستثمار في السندات بمدة ثابتة وفائدة ثابتة	٥.١٨٠	نعم. على فرض أن السند يلبي ما ورد في الفقرة (١١.٩ (ب)-(د)).		√	
الاستثمار في صندوق استثمار مشترك (محفظة لحقوق الملكية والأوراق المالية للديون)	٤.١٠٠	لا. لا يلبي ما ورد في الفقرة ١١.٩ في القسم ١٢.			
الوديعة لدى بنك (فترة ثابتة وفائدة ثابتة)	١٠.٠٠٠	نعم. على فرض أنه يلبي ما ورد في الفقرة (١١.٩ (ب)-(د))		√	
القرض مستحق القبض من موظف (فترة ثابتة وفائدة ثابتة)	١.٠٠٠	نعم. على فرض أنه يلبي ما ورد في الفقرة (١١.٩ (ب)-(د))		√	
القرض مستحق القبض من شركة زميلة (من دون فائدة ويسدد عند الطلب ويسمى بعملة أجنبية)	٤.٠٠٠	نعم. على فرض أنه يلبي ما ورد في الفقرة (١١.٩ (ب)-(د))		√تخفض القيمة ابتداء من التاريخ المتوقع قبضها فيه رغم أن القرض مستحق القبض عند الطلب.	
القروض المصرفية (فترة ثابتة وفائدة ثابتة)	(١١٠.٠٠٠)	نعم. على فرض أن السند يلبي ما ورد في الفقرة (١١.٩ (ب)-(د))		√	
منافع موظفين أخرى طويلة الأجل	(١٠.٦٢٣)	لا. انظر القسم ٢٨ (الفقرة ١١.٧ (د)).			
التزامات بموجب عقود إيجار تمويلية	(٤٤.٦٢٤)	لا. انظر القسم ٢٠ (الفقرة ١١.٧ (ج)).			
المبالغ التجارية مستحقة الدفع	(٣٩٢.١٢٧)	نعم		√ تقاس بالقيمة غير المخصومة للنقد المتوقع دفعه (أي صافي انخفاض القيمة) ما لم يشكل الترتيب معاملة تمويلية (انظر الفقرة ١١.١٤ (أ)).	
الكفالة (التزام بإصلاح أو استبدال أي سلع تم إرجاعها)	(٢٣.٥٥٢)	لا. ليس التزاما ماليا. ولن ينتج عنه استلام نقد/أصول مالية.			
الإيجار مستحق الدفع	(١.٠٠٠)	نعم		√ تقاس بالقيمة غير المخصومة للنقد المتوقع دفعه (أي صافي انخفاض القيمة) ما لم يشكل الترتيب معاملة تمويلية (انظر الفقرة ١١.١٤ (أ)).	
الفائدة مستحقة الدفع	(٢.٠٠٠)	نعم		√تقاس بالقيمة غير المخصومة للنقد المتوقع	

				دفعه ما لم يسمح الدائن بتأجيل تسديد الفائدة وما لم يشكل هذا التأجيل معاملة تمويلية (انظر الفقرة ١١.١٤ (أ)).	
التزام الضريبة الحالية	(٢٧١.٦٤٨)		لا. ليس التزاما ماليا. قانونيا وليس تعاقديا.		
السحب على المكشوف من البنك (مستحقة الدفع عند الطلب وفائدة مستحقة الدفع بسعر السوق المتغير)	(٤٠.١١٠)		نعم، على فرض أنه يلبي ما ورد في الفقرة (١١.٩ (ب)-(د)).	√ بما أن السحب المكشوف مستحق الدفع عند الطلب، لا تخصم القيمة المستحقة.	

دراسة الحالة ٢

في ١ يناير ٢٠×١، منحت المنشأة (أ) القروض التالية للأطراف الأخرى:

- قرض لموظف: قرض لموظف مدته خمس سنوات بقيمة ٥٠٠ وحدة عملة. مع ذلك، يسمح القرض بالسداد المبكر، وتتوقع المنشأة (أ) من الموظف سداد قيمة القرض الكاملة في ٣١ ديسمبر ٢٠×٢. وتم فرض الفائدة بمعدل ثابت يبلغ ٤% من المبلغ الأصلي سنويا. وتدفع الفائدة إلى المنشأة سنويا على شكل دفعات متأخرة. ويكون سعر السوق لقروض الخمس سنوات المشابهة لهذا الفرد ما نسبته ٧%.
- قرض لشركة زميلة: قرض لشركة زميلة مدته أربع سنوات بقيمة ٥.٠٠٠ وحدة عملة. وتم فرض الفائدة بمعدل ثابت يبلغ ٥% من المبلغ الأصلي سنويا. وتدفع الفائدة إلى المنشأة سنويا عل شكل دفعات متأخرة. ويكون سعر السوق لقروض الأربع سنوات المشابهة للشركة الزميلة ما نسبته ٥%.

في ١ يناير ٢٠×١، منح البنك القروض التالية للمنشأة (أ):

- قرض مصرفي بسعر ثابت ومدته ثلاث سنوات: قرض مدته ثلاث سنوات بقيمة ١٠.٠٠٠ وحدة عملة. وتم فرض الفائدة بمعدل ثابت يبلغ ٦%. وتدفع الفائدة سنويا عل شكل دفعات متأخرة. ويكون سعر السوق لقروض الثلاث سنوات المشابهة ما نسبته ٦%. ويفرض البنك على المنشأة ما قيمته ١٠٠ وحدة عملة مقابل التكاليف الإدارية.
- السحب على المكشوف: تسهيل السحب على المكشوف لما تصل قيمتها إلى ٢.٠٠٠ وحدة عملة مدة ست سنوات. وتم فرض فائدة بقيمة اليوريبور مضافا إليها ٢٥٠ نقطة. وتضاف فائدة على السحب على المكشوف سنويا عل شكل دفعات متأخرة مع تأجيل السداد إلى أن تتم تسوية تلك السحوبات. ويكون سعر السوق للسحوبات المكشوفة المماثلة هو اليوريبور مضافا إليه ٢٥٠ نقطة. وتسدد السحب على المكشوف عند الطلب. وفي ١ يناير ٢٠×١، تم سحب ما قيمته ٥٠٠ وحدة عملة لشراء مواد خام، مما أدى إلى سحب تلك القيمة على المكشوف.
- يتم ضمان عملية السحب على المكشوف والقرض المصرفي بالسعر الثابت برهن عائم على الأرض والأبنية التي تملكها المنشأة بقيمة مسجلة تبلغ ٥٦.٠٠٠ وحدة عملة في ٣١ ديسمبر ٢٠×٢ (٤٢.٠٠٠ وحدة عملة في ٣١ ديسمبر ٢٠×١).

في ١ يناير ٢٠×١، وقد أخذت المنشأة (أ) مسبقا قرضا من البنك مدته خمس سنوات بقيمة ٥.٠٠٠ وحدة عملة، تم فرض الفائدة بقيمة اليوريبور مضافا إليها ٢٠٠ نقطة. وتدفع الفائدة سنويا على شكل دفعات متأخرة، إلا أن المنشأة تدفعها مباشرة عندما يستحق دفعها نقديا. وتم منح القرض في ١ يناير ٠×٢٠.

وفي عام ٢٠×١، تعرضت الشركة الزميلة وبشكل مفاجئ إلى ضائقة مالية نتيجة للذعر الصحي فيما يتعلق بواحد من منتجات الشركة الزميلة الأساسية. واتفقت كل من المنشأة (أ) والشركة الزميلة على إعادة هيكلة شروط القرض في ٣١ ديسمبر ٢٠×١. ولم تدفع الفائدة المتكبدة عن عام ٢٠×١. ولن تفرض أي فائدة خلال العامين ٢٠×٢ و٢٠×٣، وينبغي تمديد مدة القرض إلى عام ٢٠×٧. وبالتالي يدفع المبلغ الأصلي كاملا في ٣١ ديسمبر٢٠×٧. ويتم دفع فائدة بنسبة ٥% خلال الأعوام ٢٠×٤ – ٢٠×٧.

وفي عام ٢٠×١، سحبت المنشأة ٤٠٠ وحدة عملة أيضا من خلال خدمة السحب على المكشوف لشراء مواد خام. وفي عام ٢٠×٢، تكبدت فائدة بقيمة ٥٥ وحدة عملة على عملية السحب على المكشوف.

وخلال عام ٢٠×١، يكون متوسط معدل اليوريبور المرجح بنسبة ٣%، بينما يكون بنسبة ٢.٥% خلال عام ٢٠×٢.

الجزء أ

يرجى إعداد القيود اليومية لتسجيل القرضين مستحقي القبض والقرضين مستحقي الدفع في ١ يناير ٢٠×١ (أي الاعتراف الأولي).

الجزء ب

يرجى إعداد القيود اليومية لمحاسبة كافة القروض مستحقة القبض والقروض مستحقة الدفع المذكورة أعلاه خلال العامين ٢٠×١ و٢٠×٢ وتحديد قيمها المسجلة للسنتين المنتهيتين في ٣١ ديسمبر ٢٠×١ و٣١ ديسمبر ٢٠×٢.

الجزء ج

يرجى إعداد ملاحظات لتلبية متطلبات الإفصاح الواردة في القسم ١١ لكافة القروض مستحقة القبض والقروض مستحقة الدفع على النحو الذي يمكن عرضها في البيانات المالية للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠×٢ (بالمقارنة مع عام ٢٠×١ عند الاقتضاء).

الإجابة على دراسة الحالة ٢ – الجزء أ

(١) قرض لموظف (أصل مالي)

يسجل القرض بقيمته الحالية البالغة ٤٧٢.٨٨ وحدة عملة[أ] والمخصومة باستخدام سعر فائدة السوق بنسبة ٧%. وتستخدم التدفقات النقدية المتوقعة (أي خلال مدة عامين) بدلا من التدفقات النقدية التعاقدية (أي خلال مدة الخمس سنوات الكاملة).

يبلغ الفرق بين قيمة النقد الممنوحة للموظف (٥٠٠ وحدة عملة) والقيمة التي يقاس بها القرض عند الاعتراف الأولي (أي ٤٧٢.٨٨ وحدة عملة) ما قيمته ٢٧.١٢ وحدة عملة. وتتم محاسبة الفرق الذي قيمته ٢٧.١٢ وحدة عملة على أنه تعويض للموظف وفقا للقسم ٢٨ "منافع الموظفين". ويتم الاعتراف به إما مباشرة في الربح أو الخسارة أو يتم تأجيله بناء على ما إذا كان هناك المزيد من شروط الخدمات المعنية التي ينبغي على الموظف تلبيتها فيما يتعلق بالقرض.

تكون القيود اليومية في ١ يناير ٢٠×١ (الاعتراف الأولي) على النحو التالي:

منه	القرض مستحق القبض (أصل مالي)	٤٧٢.٨٨ وحدة عملة
منه	مصروف منافع الموظفين (الربح أو الخسارة)	٢٧.١٢ وحدة عملة
	أو منافع الموظفين المدفوعة مقدما (أصل)	
له	النقد (أصل مالي)	٥٠٠ وحدة عملة

من أجل الاعتراف بالقرض الممنوح للموظف.

(أ) فيما يلي العملية الحسابية للقيمة الحالية للقرض الممنوح للموظف بسعر السوق البالغة نسبته ٧%:

السنة	النقد مستحق القبض (أ)	عامل الخصم (٧%) (ب)	القيمة الحالية (أ) × (ب)
٢٠×١	٢٠	٠.٩٣٤٦	١٨.٦٩
٢٠×٢	٥٢٠	٠.٨٧٣٤	٤٥٤.١٩
		المجموع	٤٧٢.٨٨

(٢) قرض لشركة زميلة (أصل مالي)

بما أن الفائدة تستحق القبض بسعر السوق على ٥%، تسجل المنشأة القرض مستحق القبض مبدئيا بسعر المعاملة (٥.٠٠٠ وحدة عملة[ب]).

تكون القيود اليومية في ١ يناير ٢٠×١ (الاعتراف الأولي) على النحو التالي:

منه	القرض مستحق القبض (أصل مالي)	٥.٠٠٠ وحدة عملة
له	النقد (أصل مالي)	٥.٠٠٠ وحدة عملة

من أجل الاعتراف بالقرض الممنوح للشركة الزميلة.

بما أن الفائدة على القرض تفرض بسعر السوق، تكون القيمة الحالية للنقد مستحق القبض من الشركة الزميلة مساوية لسعر المعاملة البالغ ٥.٠٠٠ وحدة عملة.

[ب] فيما يلي العملية الحسابية للقيمة الحالية للنقد مستحق القبض من الشركة الزميلة بسعر السوق البالغة نسبته ٥%:

الوقت	النقد مستحق القبض (أ)	عامل الخصم (٥%)(ب)	القيمة الحالية (أ) × (ب)
٢٠×١	٢٥٠	٠.٩٥٢٤	٢٣٨.٠٩
٢٠×٢	٢٥٠	٠.٩٠٧٠	٢٢٦.٧٦
٢٠×٣	٢٥٠	٠.٨٦٣٨	٢١٥.٩٦
٢٠×٤	٥.٢٥٠	٠.٨٢٢٧	٤.٣١٩.١٩
		المجموع	٥.٠٠٠.٠٠

(٣) قرض مصرفي بسعر ثابت ومدته ثلاث سنوات (التزام مالي)

بما أن الفائدة تدفع بسعر السوق البالغة نسبته ٦%، تسجل المنشأة القرض مستحق القبض مبدئيا بسعر المعاملة (أي ١٠.٠٠٠ وحدة عملة [ج]) مطروحا منه رسوم المعاملة البالغة ١٠٠ وحدة عملة. وبالتالي، يتم الاعتراف بالقرض في ١ يناير ٢٠×١ بقيمة تبلغ ٩.٩٠٠ وحدة عملة.

تكون القيود اليومية في ١ يناير ٢٠×١ (الاعتراف الأولي) على النحو التالي:

القرض

منه	النقد (أصل مالي)	١٠.٠٠٠ وحدة عملة	
له	القرض (التزام مالي)		١٠.٠٠٠ وحدة عملة

من أجل الاعتراف باستلام عوائد القرض وبالالتزام بسداد القرض.

رسوم المعاملة

منه	القرض (التزام مالي)	١٠٠ وحدة عملة	
له	النقد (أصل مالي)		١٠٠ وحدة عملة

من أجل الاعتراف بتكاليف الاقتراض.

بما أن الفائدة على القرض تفرض بسعر السوق، تكون القيمة الحالية للنقد مستحق الدفع للبنك مساوية لسعر المعاملة البالغ ١٠.٠٠٠ وحدة عملة.

[ج] فيما يلي العملية الحسابية للقيمة الحالية للنقد مستحق الدفع للبنك بسعر السوق البالغة نسبته ٦%:

الوقت	النقد مستحق الدفع (أ)	عامل الخصم (٦%) (ب)	القيمة الحالية (أ) × (ب)
٢٠×١	٦٠٠	٠.٩٤٣٤	٥٦٦.٠٤
٢٠×٢	٦٠٠	٠.٨٩٠٠	٥٣٤.٠٠
٢٠×٣	١٠.٦٠٠	٠.٨٣٩٦	٨.٨٩٩.٩٦
		المجموع	١٠.٠٠٠.٠٠

(٤) سحب على المكشوف (التزام مالي)

نظرا لسداد السحب على المكشوف عند الطلب، تعترف المنشأة بالقيمة غير المخصومة التي تسدد بقيمة ٥٠٠ وحدة عملة.

تكون القيود اليومية في ١ يناير ٢٠×١ (الاعتراف الأولي) على النحو التالي:

منه	المخزون (أصل)	٥٠٠ وحدة عملة	
له	السحب على المكشوف (التزام مالي)		٥٠٠ وحدة عملة

من أجل الاعتراف باستملاك المخزون.

الإجابة على دراسة الحالة ٢ – الجزء ب

(١) قرض لموظف

تكون القيود اليومية في عام ٢٠×١ باستثناء تلك المسجلة عند الاعتراف الأولي على النحو التالي:

الفائدة مستحقة القبض

منه	القرض (أصل مالي)	٣٣.١٠ وحدة عملة (د)
	له الربح أو الخسارة – دخل الفائدة	٣٣.١٠ وحدة عملة

من أجل الاعتراف بدخل الفائدة للفترة.

النقد المقبوض

منه	انقد (أصل مالي)	٢٠ وحدة عملة (د)
	له القرض مستحق القبض (أصل مالي)	٢٠ وحدة عملة

من أجل إلغاء الاعتراف بالأصل المالي.

في ٣١ ديسمبر ٢٠×١، تبلغ القيمة المسجلة للقرض مستحق القبض من الموظف ما قيمته ٤٨٥.٩٨ وحدة عملة(د). على فرض أن الموظف سدد قيمة القرض كما هو متوقع في ٢٠×٢، تكون القيود اليومية في عام ٢٠×٢ على النحو التالي:

الفائدة مستحقة القبض

	القرض مستحق القبض(أصل مالي)	٣٤.٠٢ وحدة عملة(د)
	له الربح أو الخسارة – دخل الفائدة	٣٤.٠٢ وحدة عملة

من أجل الاعتراف بدخل الفائدة للفترة.

النقد المقبوض

	النقد (أصل مالي)	٥٢٠ وحدة عملة(د)
	له القرض مستحق القبض (أصل مالي)	٥٢٠ وحدة عملة

من أجل إلغاء الاعتراف بالأصل المالي

في ٣١ ديسمبر ٢٠×٢، تبلغ القيمة المسجلة للقرض مستحق القبض من الموظف ما قيمته صفر وحدة عملة(د) (أي يتم إلغاء الاعتراف بالقرض مستحق القبض نظرا لتسوية الحقوق التعاقدية للتدفقات النقدية الناتجة عنه من قبل الموظف في ٣١ ديسمبر ٢٠×٢).

(د) تكون عملية حساب القيمة المطفأة على النحو التالي:

السنة	القيمة المسجلة في ١ يناير (أ)	الفائدة بنسبة ٧% (ب)	التدفقات النقدية الواردة (ج)	القيمة المسجلة في ٣١ ديسمبر (أ) + (ب) + (ج)
٢٠×١	٤٧٢.٨٨	٣٣.١٠	(٢٠)	٤٨٥.٩٨
٢٠×٢	٤٨٥.٩٨	٣٤.٠٢	(٥٢٠)	–

* يكون سعر الفائدة الفعلي لما نسبته ٧% السعر الذي يخصم التدفقات النقدية المتوقعة على النقد مستحق القبض إلى القيمة المسجلة الأولية البالغة ٤٧٢.٨٨ وحدة عملة.

(٢) قرض لشركة زميلة

تعد الضائقة المالية التي تعاني منها الشركة الزميلة وعمليات إعادة الهيكلة ذات العلاقة مؤشرات على انخفاض قيمة القرض مستحق القبض. وتكون خسارة انخفاض القيمة الفرق بين القيمة المسجلة للقرض مستحق القبض والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المقدرة والمخصومة بسعر الفائدة الفعلي الأصلي للأصل البالغة نسبته ٥%[ه] والمحسوب في ٣١ ديسمبر ١×٢٠.

في ٣١ ديسمبر ١×٢٠، تبلغ القيمة المسجلة للقرض مستحق القبض ما قيمته ٥.٢٥٠ وحدة عملة (٥.٠٠٠ وحدة عملة[ه] مضافا إليها ما قيمته ٢٥٠ وحدة عملة من الفائدة غير المدفوعة في ١×٢٠ كما هو متوقع).

في ٣١ ديسمبر ١×٢٠، تبلغ القيمة الحالية للتدفقات النقدية المقدرة التي تم مراجعتها والمخصومة بسعر الفائدة الفعلي الأصلي للأصل البالغة نسبته ٥% ما قيمته ٤.٥٣٥.١٥ وحدة عملة[ز]، وذلك نظرا لإعادة الهيكلة.

بالتالي، يتم الاعتراف بخسارة انخفاض القيمة البالغة ٧١٤.٨٥ وحدة عملة (٥.٢٥٠ وحدة عملة مطروحا منها ٤.٥٣٥.١٥ وحدة عملة) في أرباح أو خسائر عام ١×٢٠.

تكون القيود اليومية في عام ١×٢٠ باستثناء تلك المسجلة عند الاعتراف الأولي على النحو التالي:

منه	القرض مستحق القبض (أصل مالي)	٢٥٠ وحدة عملة
له	الربح أو الخسارة – دخل الفائدة	٢٥٠ وحدة عملة

من أجل تسجيل الفائدة المكتسبة في ١×٢٠.

منه	الربح أو الخسارة – خسارة انخفاض القيمة	٧١٤.٨٥ وحدة عملة
له	القرض مستحق القبض (أصل مالي)	٧١٤.٨٥ وحدة عملة

من أجل الاعتراف بانخفاض قيمة القرض مستحق القبض (رأس المال والفائدة) ليصل قيمته القابلة للاسترداد والبالغة ٤.٥٣٥.١٥ في ٣١ ديسمبر ١×٢٠.

تكون القيود اليومية في ٢×٢٠ على النحو التالي:

منه	القرض مستحق القبض (أصل مالي)	٢٢٦.٧٦ وحدة عملة[ز]
له	الربح أو الخسارة – دخل الفائدة	٢٢٦.٧٦ وحدة عملة

من أجل تسجيل الفائدة المكتسبة في ٢×٢٠.

لا يدفع النقد في عام ٢×٢٠. وفي ٣١ ديسمبر ٢×٢٠، تبلغ القيمة المسجلة للقرض مستحق القبض من الشركة الزميلة ما قيمته ٤.٧٦١.٩٧[ز].

[ه]تكون عملية حساب التكلفة المطفأة الأصلية في ١ يناير ١×٢٠ على النحو التالي:

الوقت	القيمة المسجلة في ١ يناير	الفائدة بنسبة ٥%*	التدفقات النقدية الواردة	القيمة المسجلة في ٣١ ديسمبر
١×٢٠	٥.٠٠٠	٢٥٠	(٢٥٠)	٥.٠٠٠
٢×٢٠	٥.٠٠٠	٢٥٠	(٢٥٠)	

				٥.٠٠٠
٢٠×٣	٥.٠٠٠	٢٥٠	(٢٥٠)	٥.٠٠٠
٢٠×٤	٥.٠٠٠	٢٥٠	(٥.٢٥٠)	–

* يكون سعر الفائدة الفعلي لما نسبته ٥% السعر الذي يخصم التدفقات النقدية المتوقعة على النقد مستحق القبض إلى القيمة المسجلة الأولية البالغة ٥.٠٠٠ وحدة عملة.

(و) تبلغ القيمة الحالية للتدفقات النقدية المقدرة والمخصومة بسعر الفائدة الفعلي الأصلي للأصل البالغة نسبته ٥% ما قيمته ٤.٥٣٥.١٥ وحدة عملة (انظر العملية الحسابية أدناه):

السنة	النقد مستحق القبض	عامل الخصم الأصلي (٥%)	القيمة الحالية
٢٠×٢	–	٠.٩٥٢٤	–
٢٠×٣	–	٠.٩٠٧٠	–
٢٠×٤	٢٥٠.٠٠	٠.٨٦٣٨	٢١٥.٩٦
٢٠×٥	٢٥٠.٠٠	٠.٨٢٢٧	٢٠٥.٦٨
٢٠×٦	٢٥٠.٠٠	٠.٧٨٣٥	١٩٥.٨٨
٢٠×٧	٥.٢٥٠.٠٠	٠.٧٤٦٢	٣.٩١٧.٦٣
		المجموع	٤.٥٣٥.١٥

(ز) تكون عملية حساب القيمة المطفأة التي تم مراجعتها في ١ يناير ٢×٢٠ على النحو التالي:

السنة	القيمة المسجلة في ١ يناير	الفائدة بنسبة ٥%*	التدفقات النقدية الواردة	القيمة المسجلة في ٣١ ديسمبر
٢٠×٢	٤.٥٣٥.١٥	٢٢٦.٧٦	–	٤.٧٦١.٩١
٢٠×٣	٤.٧٦١.٩١	٢٣٨.٠٩	–	٥.٠٠٠.٠٠
٢٠×٤	٥.٠٠٠.٠٠	٢٥٠.٠٠	(٢٥٠)	٥.٠٠٠.٠٠
٢٠×٥	٥.٠٠٠.٠٠	٢٥٠.٠٠	(٢٥٠)	٥.٠٠٠.٠٠
٢٠×٦	٥.٠٠٠.٠٠	٢٥٠.٠٠	(٢٥٠)	٥.٠٠٠.٠٠
٢٠×٧	٥.٠٠٠.٠٠	٢٥٠.٠٠	(٥.٢٥٠)	–

* يكون سعر الفائدة الفعلي لما نسبته ٥% السعر الذي يخصم التدفقات النقدية المتوقعة على النقد مستحق القبض إلى القيمة المسجلة الأولية البالغة ٤.٥٣٥.١٥ وحدة عملة.

(٣) قرض مصرفي بسعر ثابت ومدته ثلاث سنوات

تكون القيود اليومية في عام ٢٠×١ باستثناء تلك المسجلة عند الاعتراف الأولي على النحو التالي:

مصروف الفائدة

منه	الربح أو الخسارة – مصروف الدخل	٦٣١.٣٠ وحدة عملة(ح)
له	القرض (التزام مالي)	٦٣١.٣٠ وحدة عملة

من أجل تسجيل مصروف الفائدة المتكبد في ٢٠×١.

النقد مستحق الدفع

منه	القرض (التزام مالي)	٦٠٠ وحدة عملة(ح)
له	النقد (أصل مالي)	٦٠٠ وحدة عملة

من أجل الاعتراف بتسوية التزام مالي.

في ٣١ ديسمبر ٢٠×١، تبلغ القيمة المسجلة للقرض ٩.٩٣١.٣٠ وحدة عملة(ج).
تكون القيود اليومية في ٢٠×٢:
مصروف الفائدة
منه الربح أو الخسارة – مصروف الدخل ٦٣٣.٢٩ وحدة عملة(ج)
له القرض (التزام مالي) ٦٣٣.٢٩ وحدة عملة
من أجل تسجيل مصروف الفائدة المتكبد في ٢٠×٢.

النقد مستحق الدفع
منه القرض (التزام مالي) ٦٠٠ وحدة عملة(ج)
له النقد (أصل مالي) ٦٠٠ وحدة عملة
من أجل الاعتراف بتسوية التزام مالي.

في ٣١ ديسمبر ٢٠×١، تبلغ القيمة المسجلة للقرض ٩.٩٦٤.٥٩ وحدة عملة(ج).
(ج) تكون عملية حساب التكلفة المطفأة على النحو التالي:

الوقت	القيمة المسجلة في ١ يناير	الفائدة بنسبة ٦.٣٧٧%*	التدفقات النقدية الخارجة	القيمة المسجلة في ٣١ ديسمبر
٢٠×١	٩.٩٠٠.٠٠	٦٣١.٣٠	(٦٠٠)	٩.٩٣١.٣٠
٢٠×٢	٩.٩٣١.٣٠	٦٣٣.٢٩	(٦٠٠)	٩.٩٦٤.٥٩
٢٠×٣	٩.٩٦٤.٥٩	٦٣٥.٤١	(١٠.٦٠٠)	–

* يكون سعر الفائدة الفعلي لما نسبته ٦.٣٧٧% (مقربة) السعر الذي يخصم التدفقات النقدية المتوقعة على النقد مستحق القبض إلى القيمة المسجلة الأولية البالغة ٩.٩٠٠ وحدة عملة.

(٤) السحب على المكشوف

تكون القيود اليومية في عام ٢٠×١ باستثناء تلك المسجلة عند الاعتراف الأولي على النحو التالي:

المشتريات

منه المخزون (أصل) ٤٠٠ وحدة عملة
له السحب على المكشوف (التزام مالي) ٤٠٠ وحدة عملة
من أجل الاعتراف بشراء المخزون.

مصروف الفائدة

منه الربح أو الخسارة – مصروف الفائدة ٤٤ وحدة عملة
له السحب على المكشوف (التزام مالي) ٤٤ وحدة عملة
من أجل الاعتراف بمصروف الدخل المتكبد في ٢٠×١.

في ٣١ ديسمبر ٢٠×١، تبلغ القيمة المسجلة للسحب على المكشوف ما قيمته ٩٤٤ وحدة عملة (أي ٥٠٠ وحدة عملة + ٤٠٠ وحدة عملة + ٤٤ وحدة عملة). ولا يخصم السحب على المكشوف نظرا لسداده عند الطلب.

تكون القيود اليومية في عام ٢٠×٢ على النحو التالي:

المشتريات

منه	المخزون (أصل)	٣٠٠ وحدة عملة	
له	السحب على المكشوف (التزام مالي)		٣٠٠ وحدة عملة

من أجل الاعتراف بشراء المخزون.

مصروف الفائدة

منه	الربح أو الخسارة – مصروف الفائدة	٥٥ وحدة عملة	
له	السحب على المكشوف (التزام مالي)		٥٥ وحدة عملة

من أجل الاعتراف بمصروف الدخل المتكبد في ٢٠×٢.

في ٣١ ديسمبر ٢٠×٢، تبلغ القيمة المسجلة للسحب على المكشوف ١.٢٩٩ وحدة عملة (أي ٩٤٤ وحدة عملة + ٣٠٠ وحدة عملة + ٥٥ وحدة عملة). ولا يخصم السحب على المكشوف نظرا لسداده عند الطلب.

(٥) قرض مصرفي بسعر متغير

بما أن الفائدة تدفع بسعر السوق لهذا النوع من القروض، تسجل المنشأة القرض بسعر المعاملة البالغ ٥.٠٠٠ وحدة عملة في ١ يناير ٢٠×٠، لأن سعر المعاملة سيقارب القيمة الحالية للدفعات المستقبلية المخصومة بسعر السوق. وتكون القيود اليومية باستثناء تلك المسجلة عند الاعتراف الأولي على النحو التالي:

منه	الربح أو الخسارة – مصروف الفائدة	٢٥٠ وحدة عملة	
له	النقد (أصل مالي)		٢٥٠ وحدة عملة

من أجل الاعتراف بمصروف الفائدة المتكبد في عام ٢٠×١ (أي ٥.٠٠٠ وحدة عملة × ٥%[ط]).

في ٣١ ديسمبر ٢٠×١، تبلغ القيمة المسجلة للقرض ٥.٠٠٠ وحدة عملة. ويتم الاعتراف بالقرض بشكل أولي بقيمة تبلغ ٥.٠٠٠ وحدة عملة. حيث تساوي هذه القيمة المبلغ الأصلي مستحق الدفع عند الاستحقاق. وبالتالي، لا يكن هناك أي تأثير هام لإعادة تقدير دفعات الفائدة المستقبلية على قيمة القرض المسجلة (انظر الفقرة ١١.٩). وتتفاوت التدفقات النقدية باستمرار خلال مدة العقد كما يتفاوت معدل اليوريبور. مع ذلك، ونظرا لفرض الفائدة بسعر السوق لهذا النوع من القروض (في حال حدد سعر الفائدة الفعلي بمعدل اليوريبور مضافا إليه ٢٠ نقطة أساس)، فإنه يخصم في أي وقت وتحديدا الدفعات النقدية المستقبلية المقدرة إلى ما قيمته ٥.٠٠٠ وحدة عملة خلال فترة العقد المتبقية.

تكون القيود اليومية في عام ٢٠×٢ على النحو التالي:

منه	الربح أو الخسارة – مصروف الفائدة	٢٢٥ وحدة عملة

له النقد (أصل مالي) ٢٢٥ وحدة عملة

من أجل الاعتراف بمصروف الفائدة المتكبد في عام ٢×٢٠ (أي ٥.٠٠٠ وحدة عملة × ٤.٥%[ي]).

في ٣١ ديسمبر ١×٢٠، تبلغ القيمة المسجلة للسحب على المكشوف ٥.٠٠٠ وحدة عملة.

[ط] خلال العام ١×٢٠، يكون متوسط معدل اليوريبور المرجح لما نسبته ٣%. وبالتالي، تبلغ فائدة المتوسط المرجح على القرض ما نسبته ٥% (أي ٣% مضافا إليها ٢٠٠ نقطة أساس).

[ي] خلال العام ١×٢٠، يكون متوسط معدل اليوريبور المرجح لما نسبته ٢.٥%. وبالتالي، تبلغ فائدة المتوسط المرجح على القرض ما نسبته ٤.٥% (أي ٢.٥% مضافا إليها ٢٠٠ نقطة أساس).

الإجابة على دراسة الحالة ٢ – الجزء ج

[ملخص من] ملاحظات مجموعة المنشأة الصغيرة ومتوسطة الحجم (ب) للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢×٢٠.

ملاحظة ١ السياسات المحاسبية

الأدوات المالية

تقوم المنشأة (أ) بمحاسبة الأدوات المالية وإعداد تقاريرها وفقا لأحكام القسم ١١ "الأدوات المالية الأساسية" والقسم ١٢ "إصدارات الأدوات المالية الأخرى" من *المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم*. وفي فترة إعداد التقارير الحالية ولفترة المقارنة المعروضة، لبت جميع الأصول المالية والالتزامات المالية للمنشأة المعايير الخاضعة للمحاسبة وفقا للقسم١١.

القروض مستحقة القبض

تمنح المنشأة (أ) أحيانا القروض لشركاتها الزميلة أو موظفيها. ويقاس القرض مستحق القبض بشكل أولي بسعر المعاملة مضافا إليه تكاليف المعاملات في حال كانت الفائدة المفروضة بسعر السوق. مع ذلك، وفي حال لم يكن الموظف أو الشركة الزميلة ملزما بدفع الفائدة بسعر السوق، يقاس القرض بشكل مبدئي بالقيمة الحالية للدفعات المستقبلية المخصومة بسعر فائدة السوق. وتقاس بعد ذلك هذه الاقتراضات بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة الفائدة الفعالة. ويكون دخل الفائدة مشمولا في دخل آخر.

وفي نهاية كل فترة إعداد تقارير، يتم مراجعة القيم المسجلة للقروض مستحقة القبض من أجل تحديد فيما إذا كان هناك أي دليل موضوعي على انخفاض القيمة. وفي حال وجود دليل موضوعي على انخفاض القيمة، يتم إجراء اختبار انخفاض القيمة. وفي حال انخفاض القيمة، يتم الاعتراف مباشرة بخسارة انخفاض القيمة في الربح أو الخسارة مع انخفاض مماثل في القيمة المسجلة للقرض مستحق القبض.

القروض المصرفية

تقاس الاقتراضات بشكل أولي بسعر المعاملة مطروحا منه تكاليف المعاملة. وتقاس بعد ذلك هذه الاقتراضات بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة الفائدة الفعالة. ويتم الاعتراف بمصروف الفائدة على أساس طريقة الفائدة الفعالة ويكون مشمولا في تكاليف التمويل.

السحوبات على المكشوف

تسدد السحوبات على المكشوف كاملة عند الطلب وتقاس بشكل أولي وبشكل لاحق بالقيمة العادلة (أي المبلغ الأصلي للقرض في نهاية فترة إعداد التقارير).

الملاحظة ٨ دخل آخر

	٢×٢٠	١×٢٠
	وحدة عملة	**وحدة عملة**

دخل الفائدة(ف)	٢٦١	٢٨٣

الملاحظة ٩ تكاليف التمويل

	٢٠×٢	٢٠×١
	وحدة عملة	**وحدة عملة**
الفائدة على السحب على المكشوف والقروض المصرفية(ص)	٩١٣	٩٢٥

الملاحظة ١٠ الربح للعام

	٢٠×٢	٢٠×١
	وحدة عملة	**وحدة عملة**
انخفاض قيمة القرض الممنوح لشركة زميلة	–	٧١٥

الملاحظة ١٤ القيم المسجلة للأصول المالية والالتزامات المالية في بيانات المركز المالي للمنشأة (أ) في ٣١ ديسمبر ٢٠×٢

	الملاحظة	**٢٠×٢**	**٢٠×١**
		التكلفة المطفأة	**المجموع**
		وحدة عملة	**وحدة عملة**
الأصول المالية			
الاستثمارات في أدوات حقوق الملكية		–	×
القرض مستحق القبض	٢٥	٤.٧٦٢	٥.٠٢١
الذمم التجارية المدينة		×	×
المجموع		×	×
الالتزامات المالية			
الذمم التجارية والذمم الدائنة الأخرى		×	×
السحب على المكشوف	٢٦	١.٢٩٩	٩٤٤
القروض المصرفية	٢٦	١٤.٩٦٥	١٤.٩٣١
المجموع		×	×

الملاحظة ٢٥ القروض مستحقة القبض

	٢٠×٢	٢٠×١
	وحدة عملة	**وحدة عملة**
قرض لموظف		٤٨٦
قرض لشركة زميلة	٤.٧٦٢	٤.٥٣٥
المجموع	٤.٧٦٢	٥.٠٢١

يسدد قرض الشركة الزميلة كاملا في عام ٧×٢٠. ويتم فرض فائدة بنسبة ٥% من المبلغ الأصلي من عام ٤×٢٠ إلى ٧×٢٠. وقد منحت المنشأة (أ) للشركة الزميلة فترة من دون فائدة حتى عام ٤×٢٠. وفي ٣١ ديسمبر ١×٢٠، تم إعادة هيكلة شروط القرض نتيجة للضائقة المالية التي تعرضت لها الشركة الزميلة بشكل مفاجئ. وقبل إعادة الهيكلة، كانت الفائدة تدفع بنسبة ٥% سنويا ويسدد القرض كاملا في ٣١ ديسمبر ٤×٢٠.

الملاحظة ٢٦ السحب على المكشوف والقروض المصرفية

	٢×٢٠	١×٢٠
	وحدة عملة	**وحدة عملة**
السحب على المكشوف	١.٢٩٩	٩٤٤
قرض مصرفي بسعر ثابت	٩.٩٦٥	٩.٩٣١
قرض مصرفي بسعر متغير	٥.٠٠٠	٥.٠٠٠
المجموع	١٦.٢٦٤	١٥.٨٧٥

يسدد السحب على المكشوف عند الطلب. ويتم دفع فائدة على السحب على المكشوف بمعدل اليوريبور مضافا إليه ٢٥٠ نقطة. ويبلغ الحد الأقصى للسحب على المكشوف ما قيمته ٢.٠٠٠ وحدة عملة ويجب تسديد أي مبلغ مستحق كاملا بحلول ٣١ ديسمبر ٦×٢٠.

يسدد القرض المصرفي ثابت السعر كاملا في ٣١ ديسمبر ٣×٢٠. ويتم دفع فائدة سنوية على شكل دفعات متأخرة بنسبة تبلغ ٦% من المبلغ الأصلي (١×٢٠: ٦%).

يتم ضمان كل من السحب على المكشوف والقرض ثابت السعر برهن عائم على الأرض والأبنية التي تملكها المنشأة (ب) بقيمة مسجلة تبلغ ٥٦.٠٠٠ وحدة عملة في ٣١ ديسمبر ٢×٢٠ (٤٢.٠٠٠ وحدة عملة في ٣١ ديسمبر ١×٢٠).

يسدد القرض متغير السعر كاملا في ٣١ ديسمبر ٤×٢٠. ويتم دفع الفائدة بمعدل اليوريبور مضافا إليه ٢٠٠ نقطة (١×٢٠ : معدل اليوريبور مضافا إليه ٢٠٠ نقطة).

لا تشكل العمليات الحسابية والملاحظات التوضيحية الواردة أدناه جزءا من الإجابة على دراسة الحالة هذه:

(ف) دخل الفائدة على قرض الموظف وقرض الشركة الزميلة:

١×٢٠: ٣٣.١٠ وحدة عملة + ٢٥٠ وحدة عملة = ٢٨٣.١٠ وحدة عملة

٢×٢٠: ٣٤.٠٢ وحدة عملة + ٢٢٦.٧٦ وحدة عملة = ٢٦٠.٧٨ وحدة عملة

(ص) تكاليف التمويل:

١×٢٠: ٦٣١.٣٠ وحدة عملة + ٤٤ وحدة عملة + ٢٥٠ وحدة عملة = ٩٢٥.٣٠ وحدة عملة

٢×٢٠: ٦٣٣.٢٩ وحدة عملة + ٥٥ وحدة عملة + ٢٢٥ وحدة عملة = ٩١٣.٢٩ وحدة عملة

سجل المراجعة

	مراجعة موظفي التعليم	مراجعة موظفي المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم	مراجعة الموظفين الفنيين	مراجعة شريك تدقيق الحسابات ١	مراجعة شريك تدقيق الحسابات ٢	مراجعة شريك تدقيق الحسابات ٣	مراجعة أعضاء مجلس معايير المحاسبة الدولية	المراجعة التحريرية
المقدمة	×	×	×	×	×	×	×	×
توضيح المتطلبات	×	×	×	×	×	×	×	×
التقديرات والأحكام الهامة	×	×	×	×	×	×	×	×
مقارنة مع المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الكاملة	×	×	×	×	×	×	×	×
اختبار المعرفة	×	×	×	×	×	×	×	×
تطبيق المعرفة – دراسة الحالة ١	×	×	×	×	×	×	×	×
تطبيق المعرفة – دراسة الحالة ٢	×	×	×	×	×	×	×	×